

على الهامش:

الهجرة والأوضاع المعيشية لللاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن

إعداد

مروان خواجا آجا تلتنز

ترجمة

علي شتيوي الزغل

مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية

جامعة اليرموك - اربد - الأردن

فريق البحث

فافو	آجا - تلتنز
فافو	مروان خواجا
جامعة اليرموك	رسلان بني ياسين
جامعة اليرموك	علي الزغل
جامعة اليرموك	قيس النوري
جامعة اليرموك	أنور القرعان

٢٠٠٥ م

حقوق الطبع محفوظة

جامعة اليرموك

اربـد - الأردن

التنضيد والمونتاج

منار محمود ملكاوي

ابراهيم ذيابات

عالية القهوجي

ما ورد في هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن رأي واتجاهات الجامعة أو المركز

Marwan Khawaja and Age A. Tiltnes (eds.)

On the Margins:

Migration and Living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan

Fafo 2002

ISBN 82-7422-343-8

ISSN 0801-6143

Printed in Norway by: Centraltrykkeriet AS

Fafo-report 357

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	فريق البحث
٣	فريق المسح الميداني
٥	تقديم
٧	الخلاصة
١٧	تمهيد
٢١	الفصل الأول: مقدمة
٣٣	الفصل الثاني: السكان
٤٣	الفصل الثالث: الهجرة
٦٣	الفصل الرابع: نشاط القوى العاملة
٨١	الفصل الخامس: الدخل والفقير
١٠١	الفصل السادس: التربية والتعليم
١٣٣	الفصل السابع: القطاع الخاص
١٤٧	الفصل الثامن: الاتجاهات نحو العمل
١٦٣	الفصل التاسع: الإسكان والبنية التحتية
١٨٣	الفصل العاشر: الصحة والخدمات الصحية
	المراجع

فريق البحث

فافو	آجا أ. تلتنز
فافو	مروان خواجا
جامعة اليرموك	رسلان بني ياسين
جامعة اليرموك	علي الزغل
جامعة اليرموك	قيس النوري
جامعة اليرموك	أنور القرعان

فريق المسح الميداني

مدير الميدان/ فافو	أكرم عطا الله
مدير الميدان/ فافو	هاني الدادا

مشرفو الميدان:

عادل طيبشات
لنا عبد اللطيف
نايف الكعابنة
عثمان ابراهيم حسن
سمر الصمادي
سهام العطار

المقابلون ومدخلو البيانات:

عبير أبو شاويش	نوال الصقور	ابتسام مبروك البابعة
بثينة أبو رمان	نازك طوالبه	رولا المصري
دلال عبدالرحيم	نبيل غرايبة	اعتماد رجا الصواري
ريم الحيارى	نهاية الدروبي	سناء القواسمي
فاطمة حمارشة	نيرفانا الجراد	جميلة عربيات
فينان عقرباوي	نسرین البدرى	سوسن أبو ربيعة
غادة طوالبه	رندة المصري	ختام حمائدة
سيما ابراهيم	كفاح توفيق سليمان	سهى الوديان
منال عبد الحميد	تغريد البابا	ميس مصاروة
أميمة المصري	ميسون أبو ربيعة	

تقديم:

لقد أضحت قضايا اللجوء والنزوح من أعقد التحديات التي تواجه الإنسانية في يومنا هذا، وهي إضافة لكونها قضية متعددة الأبعاد من حيث ارتباطها الوثيق بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أن أنها أيضاً قضايا تمس حياة الإنسان اللاجئ بشكل دائم ومستمر. ومن هنا فإن دراسة الجوانب المعيشية لحياة اللاجئين في أماكن سكناهم أصبح مطلباً مهماً لارتباطه بحياة جزء من السكان بما لهذا من آثار وتبعات تنموية مختلفة بشكل يوضح الظروف الحقيقية لمستويات الحياة التي يحياها أولئك اللاجئين ومدى تشابه هذه الظروف بمثلاتها في قطاعات السكان الأخرى في المجتمع.

وفي الأردن، برزت لحيز الوجود العديد من الدراسات التي تلقي الضوء على الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها، ومن بينها دراسة نفذها معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية النرويجي وذلك بالتعاون مع جامعة اليرموك، وبعد العمل الميداني بمشروعها الميداني. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والاستخلاصات بالغة الأهمية. وقد ساهم في إنجاز الدراسة وخروجها إلى الوجود إضافة إلى مؤلفيها الرئيسيين (آجا ثلنتز ومروان خواجا) نخبة باحثين من جامعة اليرموك ومن تخصصات علمية مختلفة ومتكاملة جعلت من الموضوع دراسة متعددة الأبعاد في التحليل والاستخلاص المعمق، وأخص بالذكر المساهمات الجليلة لمركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، ومركز الدراسات الأردنية من جامعة اليرموك، ودائرة الشؤون الفلسطينية من وزارة الخارجية الأردنية.

وقد أقدمت على ترجمة هذه الدراسة ليس لأنني كنت أحد باحثي فريقها فحسب بل لقناعتي الأكيدة بمستواها المميز وعمقها مما يدفع لإتاحة الفرصة أمام الباحثين والمهتمين لقراءتها باللغة العربية تيسيراً على من يتعذر عليه ذلك بالإنجليزية، وخاصة أنها تعالج موضوعاً حيوياً لقطاع مهم من المجتمع الأردني كشفت فيه عن كثير من الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لقاطني المخيمات وعن ظروفهم المعيشية المختلفة مع إشارات واضحة في كثير من المواقع إلى مقارنات سريعة بين واقع مجتمع الدراسة وبين مجمل المجتمع الأردني.

ولا يفوتني أن أرجي شكري وتحياتي الخالصة للباحثين الرئيسيين لهذه الدراسة: آجا ثلنتز، مروان خواجا، رسلان بني ياسين، علي الزغل، قيس النوري، وأنور

القرعان، ولمعدي الدراسة: آجا تلتنز ومروان خواجا على جهودهم المخلصة والكبيرة في إنجاز هذا العمل الكبير. مثلاً أتقدم بالشكر لكل من ساهم كي متابعتي لترجمة هذه الدراسة من حيث الطباعة والمتابعة وأخص بالذكر السيدة منار ملكاوي والسيدة عالية القهوجي والسيد ابراهيم ذيابات والسيد ابراهيم التهموني والسيد عبد الباسط عثمانة.

وأخيراً فإنني أضع هذه الترجمة لدراسة "على الهامش: الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في الأردن" بين يدي الباحثين والمهتمين متمنياً الاستفادة منها.

والله من وراء القصد

أ.د. علي شتيوي الزغل
مدير مركز دراسات اللاجئين
والنازحين والهجرة القسرية

الخلاصة:

إن تحليلنا للأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون حالياً في المخيمات في الأردن، ومقارنة ذلك بنتائج دراسات سابقة للسكان اللاجئين الفلسطينيين ككل، يقنعنا أن المخيمات تستمر في البقاء كظاهرة، عصبية على الذوبان في خبرة اللاجئين الفلسطينيين. فالمخيم مكان وكمجتمع يشكل العامل المقرر لفرص حياة اللاجئين، ولإعادة إنتاجهم الاقتصادي والاقتصادي، لا بل أكثر من ذلك. ونلاحظ أن هذه هي الحالة على الرغم من المساواة القانونية في حقوق المواطنة بين اللاجئين والسكان المعنيين. إلا أنه في عدد من المجالات، يبقى المخيم أقل أهمية مما توقعنا .
فما الذي توقعناه؟

أولاً: لقد لعب السلوك الديمغرافي للاجئي المخيم، وخاصة في مجال إعادة الإنتاج العائلي (الإنجاب والزواج) والهجرة، دوراً محورياً في إنتاج وإعادة إنتاج فقر الأسرة.

وقد توقعنا بصورة خاصة أن ينمو لاجئو المخيمات بمعدل أسرع كثيراً من غير سكان المخيمات في الأردن، وأن يكونوا أصغر سناً، وأن تكون أسرهم أكبر حجماً. وكنتيجة لذلك، يتوقع أن يكون عدد الأفراد العاملين في المخيمات منخفضاً نسبياً، ومسبباً نسبة إعالة عالية، ودخلاً منخفضاً للشخص في الأسرة كمعدل عام.

ثانياً: إن عدم التجانس في السكان اللاجئين خلال السنوات الأولى لنفهم، نتج بصورة رئيسية من عدم التساوي في إمكانيات رأس المال البشري من الإرث الاجتماعي (ريفي مقابل حضري) . وعلى الرغم من أن الضنك والشدة يجب أن تكون في البداية وصمت السنوات الأولى لكل اللاجئين بشكل رئيسي بسبب سلبات كونهم قادمين جدد في بيئة غير مألوفة، فإن لاجئي المخيمات يجب أن يعانون بشكل أسوأ .

ونتيجة لذلك، توقعنا أن نجد تصنيفاً ثنائياً حاداً للوضع الاقتصادي - الاجتماعي بين لاجئي المخيمات ولاجئي غير المخيمات .

ثالثاً: إن التوسع في التعليم وبرامج الخدمات الاجتماعية والرعاية القوية نسبياً التي حافظت الأونروا على تقديمها، قادت إلى المساواة في الفرص للجيل الشاب من اللاجئين . وأن الاختلافات الجماعية في النجاح الاقتصادي الاجتماعي يجب أن يتلاشى مع مرور الزمن .

رابعاً: أن المخيمات ليست مجتمعات مغلقة بالمعنى الدقيق. كما توقعنا أن الحركة إلى المخيم ومن المخيم إلى خارجه هي شيء عام، وهي عملية انتقائية بشكل عالي، وأن هذه الهجرة الانتقائية تقود إلى تركيز الفقر والبطالة في المخيمات. وبصورة بسيطة، يميل القسم الفقير من السكان اللاجئين إلى الانتقال إلى المخيم، بينما القسم الأحسن حالاً يهاجرون خارج المخيم. ونتيجة لذلك فإن المخيمات هي مجتمعات ساكنة من الأسر الفقيرة والمتضررة وذات فرص قليلة للحراك الاجتماعي مقارنة بالأماكن الأخرى في الأردن.

خامساً: إن تركيز الفقر والبطالة في المخيمات ارتبطت بمشكلات اجتماعية ضخمة، بما فيها الازدحام والمرض العقلي، اليأس والاكتئاب، والجريمة، لنذكر القليل منها.

أضف إلى ذلك أن البنية التحتية الرديئة، والأوضاع السكنية غير المناسبة، ونقص المؤسسات الاجتماعية الموحدة (النوادي وجمعيات المجتمع الأخرى)، قادت بمجموعها إلى عدم الثقة والتمهيش الاجتماعي بين السكان.

سادساً: أن حجم الأعمال الخاصة في المجتمعات، كما قيست بشكل رئيسي، بالأفراد الذين يشتغلون بأعمال خاصة لحسابهم الخاص كان صغيراً جداً. ونعتقد أن سبب ذلك هو نقص دافع المبادرة والتحديد عند سكان المخيمات، أو المحددات البنوية لبداء الأعمال الخاصة والتوسع بها، أو نقص راس المال البشري أو كل هذه العوامل مجتمعة.

سابعاً: أن قسماً مهماً من السكان الذكور البالغين كانوا غير راغبين للعمل في مهن غير مرغوبة، وأن النساء أبقيت في البيت، ولم تُشجع على العمل خارج المنزل بسبب المحافظة الاجتماعية المزمّنة بين الفقراء المتضررين. وعلى ضوء ذلك كيف نفسر استمرار تدفق العمال المهاجرين إلى سوق العمل الأردني، بما فيهم المصريون والآسيويون للعمل في الزراعة والخدمات المنزلية على التوالي؟

ولقد وجدنا ما نعتبره سكاناً غير متجانسين في المخيمات، مع اختلافات مستمرة في المكانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الجماعة. ولا توحى نتائجنا الإجمالية إلى أن الأوضاع المعيشية للسكان اللاجئين تعكس أولئك الذين يعيشون خارج المخيمات لا بل بعيدة عنها. ويستمر المخيم ليكون متميزاً بوضوح ومكاناً متميزاً بتركيز عال نسبياً في الفقر وتركيب ديمغرافي منحرف، مما يجعله علامة مهمة في الانتماء الجماعي في الأردن. وهكذا نجد المخيم يشكل بقوة تصورات الناس للجوئهم، وحدود الجماعة،

والوضوح في الأنماط الجماعية للعزل الاجتماعي أو / و الانتماج الاجتماعي. وهذا يفسر على الأقل جزئياً الاستقرار في المكانة (الوضع) النسبي للاجئ المخيم على مدى أكثر من خمسين عاماً .

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصفة الجماعية للمخيم وترابط أعضائه من خلال خبراتهم العامة والانتماء هي التي تنتج نجاحاً اقتصادياً وتقدماً استثنائياً في مجالات أخرى في الحياة . إلا أن كثيراً من هذا النجاح يقود إلى هرب الأعمال الخاصة والناس الناجحين من المخيمات، فإن بعضهم يبقى فيه ليدبر اقتصاداً حضرياً صغيراً حيويًا قائماً أساساً على التجارة والعمل غير الرسمي. وما نجده الآن مجتمعاً مخيمياً غير متجانس، فيه عدد كثير من الفقراء، ومجموعة صغيرة من اللاجئين الأغنياء نسبياً.

لقد اخترنا الألفاظ "صغير" - "كثير" بعناية ، لأن توزيع الدخل، المهن، طبقة العمال، نشاط اقتصادي، التحصيل التعليمي، الخ، تشير إلى مجتمع يفقد أو تنقلص فيه الطبقة الوسطى العادية.

وعلى الرغم من عدم تجانسه، لربما يمكن وصف المجتمع المخيمي بأنه منقسم إلى فئتين حادثتين، في إطار الأوضاع المعيشية، والتركيب الطبقي بصورة خاصة. فما هي مصادر هذا الانقسام الحاد؟

إن المصادر متعددة. إن الأصل الاجتماعي (بدقة أكثر الإرث) لسكان المخيمات هو أحد المصادر المهمة للتمييز الاقتصادي . وعلى الرغم من عدم وجود دليل مباشر لدعم هذا الإدعاء ، إلا أننا نعتقد أن بعضاً من استمرار الاختلافات بين الجماعات ناتج عن تاريخ حياة العائلات وتوريث روح المبادرة (فتح الدكاكين) أو مهن أخرى مختلفة في العائلات خلال فترة اللجوء الكاملة. فالإلى حد كبير ، ليس جديداً أو مستغرباً ، وجود عدد كبير جداً من الأسر الفقيرة في المخيمات - فقد كانت المخيمات دائماً كذلك .

وعليه فإن الأصول الريفية الفقيرة لغالبية سكان المخيم الذين يعيشون حالياً بصورة رئيسية في بيئة حضرية، والذين عادة ما يذكروا في الأعمال الإثنوغرافية، هو بالتأكيد أحد عناصر هذا التفسير.

ويشكل تغير تركيب سكان المخيم من خلال الهجرة الانتقائية عنصراً آخر في التفسير، وعلى عكس ما هو شائع من وجهات نظر، فنحن نجادل أن الهجرة ليست السبب الحاسم في ركود المخيمات وسكنها. ويمكن أن تسهم هجرة الأشخاص الناجحين اقتصادياً من المخيم إلى استمرار الفقر (وبالتأكيد الانقسام الحاد) في المخيمات، تاركة الأشخاص

الفقراء والأقل نجاحاً وراءها، إلا أننا لا نجد دليلاً مباشراً لدعم هذا التوقع. إلا أن الهجرة إلى المخيمات انتقائية أيضاً في الاتجاه المعاكس، وتعمل على زيادة أو بقاء الحجم النسبي للجزء الأفضل حالاً اقتصادياً في سكان المخيم كما هو تقريباً. وعلى الرغم من هذه العملية المزدوجة للهجرة أو عملية الباب المدور للخروج والدخول وقدم الأحسن حالاً اقتصادياً إلى المخيم (نسبة إلى السكان الأصليين فيه) وتزيد بصورة خاصة مكانة سكان المخيم خلال الوقت، إلا أنها تبقى المخيمات في أسفل التدرج المكاني في الأردن. كذلك فإن الهجرة تسهم في ديمومة الانقسام الاقتصادي الحاد في داخل المخيمات لأن الأشخاص العاديين متوسطي الحال لا يتحركون، وإنما يميلون إلى الهجرة إلى خارج المخيم فقط.

إلا أن هناك عاملاً آخر وهو السمة المشتركة القائمة في المخيم من حيث إدماجهم أو استثنائهم من سوق العمل. فالمخيمات كليات جمعية ذات روابط عائلية قوية واجتماعية أخرى، منتجة بعض الفرص لسكان المخيمات في إيجاد عمل وإنشاء أعمال خاصة. ويبدو واضحاً أن هناك تركزاً في بعض مفاصل سوق العمل التي صارت متوفرة لهم بحكم السيطرة والتحكم بها مثل سائقي التاكسي والتجارة البسيطة لسكان المخيمات. وغالباً ما تؤثر مثل هذه التركزات الاقتصادية لبعض الجماعات الناجحة في المخيمات لتقديم فرص للسكان الآخرين. إلا أن هذه الروابط القوية في داخل المخيمات تفترض تراكم الضرر من خلال استقطاب المقيمين في المخيم إلى المهن ذات المهارة المتدنية والأجور المتدنية أيضاً. إن السمعة السلبية للمخيم كمكان للإقامة والعيش فيه، تعمل على تقليل فرص التقدم من خلال وضع حدود على الاتصالات، ومن ثم الوصول إلى الوظائف، مع الأشخاص المفيدون في سوق العمل من خارج المخيم، ونجادل أن كلتا هاتين العمليتين تعملان على إعادة إنتاج الانقسام الحاد.

إن استنتاجنا الإجمالي إذن هو أن هناك سبباً ضئيلاً يجعلنا نعتقد أن لاجئي المخيمات سوف سيلحقون بالمعدل الذي لدى الأردنيين. وستعمل برامج التدريب المهني وإجراءات السياسات الاجتماعية الأخرى على إحداث تأثير مستمر على رفاه سكان المخيمات بالتأكيد. إلا أن المخيمات ستبقى أماكن لسكن المتضررين والأجزاء المهمشة من السكان اللاجئين.

إن النتائج الواردة في هذه الدراسة تقودنا إلى منظور مختلف نوعاً ما، عن حالة الأوضاع المعيشية في المخيمات، ووجود الانقسام الحاد فيها، وموضوعات أخرى ذات

علاقة بالسياسات التي تناقش بانتظام منذ فترة في الأردن وأماكن أخرى . ونحن نذكر هنا النتائج الرئيسية الأخرى وفي خلفيتنا الذهنية التوقعات التي أشرنا إليها أعلاه.

ويضغط الشكل الديمغرافي للسكان مباشرة على خطه الاقتصادي، إذا ما كانت العوامل الأخرى متساوية. إن السكان اللاجئين في المخيمات هم جزء من نسيج الديمغرافي الكبير للمجتمع الأردني، وعليه فإن السلوك الديمغرافي للاجئين متشابه إلى حد كبير بسلوك السكان المضيفين. وهذا صحيح بالنسبة للإنباب الأسري والموت والهجرة، إلا أنه على الرغم من ذلك، فهناك اختلافات مهمة.

فمثلاً ينمو سكان لاجئي المخيمات بمعدل أسرع من السكان غير اللاجئين في الأردن، وذلك بسبب مستويات الإنجاب الأعلى قليلاً والموت الأدنى قليلاً. كذلك يتحرك سكان المخيمات أكثر، ومعظم تنقلهم داخلياً بسبب تاريخ الزوج وهجرة العمل الدولية، وأيضاً لأسباب بنيوية ذات علاقة بالتنظيم وما شابه ذلك. ونتيجة لكل ذلك تتميز مخيمات اللاجئين بتركيب ديمغرافي متفرد، لعل أحسن وصف له أن مزيج من النقيضين (على الأقل مقارنة بسكان غير المخيمات).

ولدى المخيمات سكان أصغر عمراً وعائلات أكبر حجماً، مما لدى السكان في الأردن. وعليه فإن لديهم حجماً أكبر نسبياً من كبار السن، والأشخاص الذين يعيشون لوحدهم، والأزواج الذين بدون أطفال. كذلك فإن حجم الأسرة في المخيمات مشابه إلى حجمها في المعدل الوطني. وعلى الرغم من ذلك هناك قسم أكبر فيها من الأسر الكبيرة جداً والصغيرة جداً مقارنة بالأردن ككل. كما أن الأسر التي ترأسها المرأة والأسرة الممتدة الكبيرة أكثر شيوعاً في المخيمات مما هي عليه في الأردن. إن هروب الرجال متوسطي الأعمار و/أو الهجرة الداخلية إلى المخيمات لأمهات يُعلن أطفالهن هي الأسباب الرئيسية لمثل هذا التركيب الديمغرافي المشوه حسب العمر والجنس.

وكما هو الحال فيما ذكر سابقاً فإن قصة الهجرة هي قصة ذات بعدين حادين. وتشير النتائج إلى سكان أعلى حركة بصورة عامة، إلا أن معظم هذا الحراك داخلي، حيث أن الهجرة الدولية (ما عدا التي حدثت بسبب الحروب) أقل كثيراً لديهم مما هي عليه لدى اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات. أضف إلى ذلك، حقيقة أن كل أولئك الذين أعمارهم فوق خمسين سنة هم مهاجرون بحكم التعريف - سكان لاجئين - وما عدا ذلك يميل صغار السن لأن يتنقلوا أكثر من كبار السن. ومن الجهة الأخرى، يشير التركيب الديمغرافي للمتقنين إلى سكان معرضين للضرر، حيث يكون المهاجرون إلى المخيمات

في الغالب من الأسر التي ترأسها المرأة و/أو الأزواج بدون أطفال. ويكون القادمون إلى المخيمات أقل تعليماً من المقيمين - وهذه ليست هي الحالة في الأردن، إلا أن الذين هاجروا إلى المخيمات خلال التسعينات كانوا أعلى تعليمياً من سكان المخيمات.

ويشكل الزواج والأمور العائلية أسباباً رئيسية عالية للحراك. وظهرت مؤخراً أسباب أخرى مهمة للانتقال إلى المخيمات مثل: العمل، والسكن، والتسهيلات الأخرى، ويظهر حوالي نصف السكان عدم رضاهم من العيش في المخيمات، ويعزون أسباب ذلك إلى السكن والقرب. ومن الناحية الأخرى، يرغب حوالي (١٣%) من السكان البالغين في المخيمات بالهجرة خارج المخيمات لأسباب مرتبطة بصورة رئيسية بالبيئة الخارجية للمنزل في المخيمات وإلى السكن أيضاً. وتظهر البيانات النوعية أن عدداً من سكان المخيم السابقين الذين تركوا المخيمات بقوا قريبين من مجتمع المخيم، ومحافظة على روابط محلية (جيرة وأقارب) مع مجتمع المخيم والتي ربما كانت السبب الرئيسي لمثل هذا السلوك.

وبنفس الوقت تبقى الروابط العائلية عبر الحدود قوية وذلك بسبب الزواج والعلاقات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية. وفي الواقع، فإن لغالبية الأسر أقارب خارج الحدود. ويعيش حوالي نصف الأقارب الذين في الخارج في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يعيش خمسهم الآخر في بلدان الخليج. وفي سكان يمثل هذه الروابط الأسرية الواسعة، فإن سيل السلع (الهدايا) والأشخاص عبر الحدود الوطنية يكون شائعاً عادة.

وكما في الوضع الديمغرافي، فإن وضع العمل والعمالة هو أيضاً يعكس انقساماً بارزاً. فعلى السطح، تشير النتائج ذات العلاقة بنشاط قوة العمل والبطالة إلى وضعية مشابهة إلى الوضع الوطني. ومعدلات المشاركة في قوة العمل والبطالة في المخيمات هي أعلى من المعدل الوطني، إلا أن الاختلافات قليلة جداً. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو مفاجئاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التصور العام لوضع البطالة في المخيمات، فقد أظهرت الدراسات السابقة أن البطالة ككل بين الفقراء يمكن أن تكون في الحقيقة أدنى مما هي عليه بين غير الفقراء. لأن الفقراء لا يستطيعون تحمل أن يكونوا غير عاملين (لدي يونج وتل ١٩٩٦). بمعنى آخر، إن القسم العامل من السكان يميل إلى أن يكون على هامش الاقتصاد - يعمل في مهن منخفضة الأجر ومتدنية المهارة. ومن جهة أخرى، نجد هنا أشخاصاً يعملون لأنفسهم في الأعمال الخاصة أكثر، وبشكل كبير في نشاطات اقتصادية غير رسمية مثل البيع في الشوارع، مما هو في الأردن ككل.

وفي الحقيقة، فإن واحداً من النتائج المفاجئة لهذه الدراسة هو وجود اقتصاد خاص خفي نوعاً ما ، وكبيراً نسبياً في المخيمات . فالقطاع الخاص إذن هو المستخدم الرئيسي لللاجئي المخيم، وأن الغالبية العظمى (٧٠%) من الرجال النشيطين اقتصادياً يعملون أعمالاً خاصة يملكونها ، وتوظف الأعمال العائلية الخاصة نحو (١٤%) من الرجال والنساء . وهكذا نجد أن الأعمال المبادرة شائعة في المخيمات، حيث أن واحداً من كل خمسة أشخاص يعملون لحسابهم يوظفون آخرين للعمل لحسابهم .

إن هذه النتائج مهمة، حيث أن معدل الأجر للذين يعملون في داخل المخيمات هي أعلى بشكل مهم من أولئك الذين يعملون خارج المخيمات، مؤكدة الفائدة النسبية للعمل فيما يدعى الاقتصادات المغلقة . كذلك، فإن هناك دليل على مردود أعلى للتعليم ، إلا أن التعليم الثانوي والعالي لا يضيف شيئاً في المردود النقدي بالمقارنة بالتعليم الأساسي .

ويبدو واضحاً أن التعليم العالي لا يزيد في الأجر في اقتصادات المخيم المغلقة وغير الرسمية التي تتميز بطول ساعات العمل وربما والمهن المكثفة للعمل أكثر من غيرها . وتؤكد مرة أخرى هذه النتائج الطبيعة المزدوجة لسوق العمل الداخلي في المخيمات .

وتُظهر أنماط نشاط قوة العمل في المخيمات بعض النتائج غير المتوقعة أيضاً . ويكون التعليم والزواج عوامل مهمة في الانخراط في قوة العمل كما هو الحال في كل مكان آخر . فالزواج يعمل في الاتجاه المعاكس للنساء والرجال : فهو يساعد الرجال، ولا يساعد النساء . إلا أن التعليم الأكثر يفترض بطالة أكثر ، وينطبق هذا إلى حد كبير على الرجال والنساء . وهذه الأنماط حسب العمر غريبة حيث تشير إلى خروج مبكر من قوة العمل، ودخول متأخر إلى حالة العمل - وأن بطالة الشباب أعلى من المتوقع . ولا تبدو القيود الاجتماعية حالياً قوية كما توقعنا في البداية، وفي ظل انتشار الثقافة البطريركية الأبوية في المخيمات . أضف إلى ذلك، أن كل شخص غير عامل يرغب في إعادة التدريب أو العمل في مكان آخر أو يقبل عملاً ما .

إن أحسن ما يعرض الانقسام الحاد في الأوضاع المعيشية في المخيمات ، وفي الواقع بين مجتمع اللاجئين في الأردن عموماً، هو توزيع دخل الأسرة . فقد وجدنا تركزاً واضحاً للفقير في المخيمات من خلال توزيع دخل الأسرة ومن خلال تعدينا لمقياس الفقر . وتظهر الصورة أن قسماً كبيراً جداً (٢٠٠%) من الأسر هي في أسفل التوزيع، وقسماً مماثلاً من الأسر في القمة العليا من ذلك التوزيع . وأكثر من ذلك، أن الأقسام التي

في الوسط وخاصة مجموعات الدخل الوسطى الدنيا هي أدنى في المخيمات مما هي عليه في الأردن ككل، وهذه المقارنات ليست كاملة بالطبع . فهناك مشكلات في قياس الدخل عبر المسوح، والوقت ، والتضخم وغيرها، إلا أن الصورة الناتجة من التحليل العميق هي بالضرورة نفسها : هي ذات حدين متناقضين ضيق صارخ في أحد طرفيه وغنى نسبي في الطرف الآخر وفقدان (أو تقلص) الطبقة الوسطى .

وليس جديداً أن نذكر أن المخيمات هي مناطق فقر عالٍ، وأن خصائص رأس المال البشري المعروفة محددات مهمة للفقير في المخيمات . إن الشيء المفاجئ هو الصورة الاقتصادية الاجتماعية المختلطة للفقراء . فمن ناحية ، يوجد عدد كبير جداً من مجموعة الأسر المتضررة التي لا تستطيع أن تلزم أعضائها في عمل مدر للدخل . وتشمل هذه الأشخاص كبار السن والأشخاص غير المتزوجين الذين لديهم أطفال . من ناحية أخرى، نجد أن البطالة أعلى نسبياً من العاملين وبين الذين في قمة عمرهم الإنتاجي (العملي) . ولعل النتائج المترتبة على هذه الحقائق هي أن كلاً من برامج التدريب على المهارات وعلى العمل، وكذلك برامج مساعدات الرعاية الاجتماعية ضرورية لرفع الفقراء من الضائقة الاقتصادية التي يعانون منها .

إن الدخل الذي يأتي من التحويلات مهم في المخيمات، إذ يتلقى أكثر من (٨٠%) من الأسر نوعاً ما من المساعدة . إلا أن أسر المخيمات تبدو ذات مصادر لا بأس بها على الرغم من الظروف المعيشية الصعبة إجمالاً . إذ لدى غالبيتهم أكثر من مصدر واحد للدخل . ولربما الأهم من ذلك هو أن حوالي ثلثهم يتلقى دخلاً من العمل لحسابهم الخاص . وعليه فإن كلاً من الاعتمادية والمبادرة (الأعمال الخاصة) تميز مجتمعات لاجئي المخيمات في الأردن .

إن الاعتماد على التحويلات ليست ظاهرة مؤقتة في المخيمات، وذلك لأن الضائقة الاقتصادية مشكلة مزمنة إلى حد كبير . ولعل الجانب المظلم في مثل هذه الحالة وخاصة عندما يضاف إليها وجود مجموعة صغيرة ولكنها ناجحة ، هو انتشار المشكلات الاجتماعية . وفي الوقت الذي نشك فيه بوجود حجم من المحرومين بشدة في المخيمات، فإن البيانات النوعية تشير إلى ظهور الجريمة وبعض الأمراض الاجتماعية الأخرى كظاهرة مستمرة في حياة المخيم الحضري . وتشير النتائج بوضوح إلى أن فقراء المخيمات بصورة خاصة هم غالباً ما يكونوا أكثر تشاؤماً حول مستقبلهم من غير الفقراء، ويعانون من الأمراض العقلية، ويتجنبوا أخذ المغامرات إذا ظهرت لهم الفرص (الرغبة

في تغيير مكان العمل). ويكون عبء هذه المشكلات، خاصة إذا ما كانت في الارتفاع، يكون كبيراً في إطار الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية، التي تفترض في مثل هذه الحالة الحاجة إلى سياسات إجرائية وقائية.

وتعاني المخيمات من مشكلات عديدة أخرى وتتمتع ببعض الإيجابيات التي لم نلخصها هنا ، فهناك نقص في نوعية صحة البالغين، والظروف السكنية، والمدارس وأوضاع غير مرضية في حقول صحة الأطفال والبنية التحتية عامة. إن تقييم تقديم عدد من الخدمات العامة والخاصة والنوعية العامة لأوضاع الحياة وثقت وتحسنت أيضاً إلا أنها لم تذكر في هذا الجزء.

ويجب أن نسجل هنا أن نتائجنا مبنية إلى حد كبير على مسح لقطاعات مختلفة من المخيمات في وقت ما، بينما الأمور التي بحثناها هنا وخاصة الضائقة الاقتصادية والحراك الاجتماعي هي عمليات ديناميكية إلى حد كبير.

إن دراسة صغيرة ومصممة بعناية جيدة ، تتبع أحوال أسر المخيم بصورة مستمرة خلال الوقت سينتج عنها رؤية نحن بحاجة لها لفهم أكثر شمولاً لبعض القضايا التي عولجت هنا.

تمهيد:

لقد قام الأردن بالتعاون مع النرويج بمسح وطني للأسرة لرصد الظروف المعيشية في الأردن، وكان أحد أهداف المشروع هو إعطاء صورة عامة عن الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين الذين يشكلون حجماً كبيراً من سكان الأردن. وقد قُتِمت نتائج تلك الدراسة لاجتماع لجنة الخبراء في مجموعة عمل اللاجئين في العقبة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقد مدحت مجموعة عمل اللاجئين في الأردن على هذه الدراسة الرائدة، ونوّت باهتمامها ورغبتها في القيام بدراسة معمقة لفحص لماذا الأوضاع المعيشية للاجئين الذين يسكنون في المخيمات أدنى من تلك الأوضاع للاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات.

وقد قرر الفريقان الأردني والنرويجي العمل معاً القيام بهذه الدراسة المعمقة، وحصلوا على دعم وتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، وكندا؛ وكان لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية الدور الرائد، وكذلك التنسيق المحلي بقيادة الدكتور إبراهيم بدران المدير العام، ونائبه السيد عبد الكريم أبو الهيجاء في حينه، ومن ثم السيد أبو الهيجاء عندما أصبح مديراً عاماً لدائرة الشؤون الفلسطينية في تنفيذ المشروع.

وانتدب الأردن باحثين من جامعة اليرموك، كما كلفت النرويج معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية (فافو FAFO) للقيام بهذا المشروع. وشكّلت لجنة استشارية مشرفة على المشروع من كل من: إبراهيم بدران، عبدالكريم أبو الهيجاء فيما بعد (من دائرة الشؤون الفلسطينية)، رسلان بني ياسين وعلي الزغل (من جامعة اليرموك)، يون هانسن - باور و. آجا تلتنز (فافو)، جونار لوفبرج (مدير عمليات الأنروا في الأردن).

وفي تموز عام ١٩٩٨ أنهى الفريقان البحثيان الأردني والنرويجي تعريفات الدراسة وإطارها العام. وفي الاجتماع التنسيقي الفني الذي عقد في أوسلو في آذار عام ١٩٩٩ عقب "الرعاة" ممثلو الدول المشرفة على مجموعة عمل اللاجئين والآخرين المعنيون بالمشروع على إطار منهجية الدراسة وأسهموا بإضافات وتوصيات مفيدة للدراسة.

أما العمل الميداني للمشروع فقد قام به مركز الدراسات الأردنية في جامعة اليرموك وفاقو خلال ربيع وصيف عام ١٩٩٩. وفي الوقت الذي كان فيه الباحثون من جامعة اليرموك المسؤولين عن الجزء الكيفي من الدراسة من خلال منهجية المقابلات الجماعية المركّزة لجمع المعلومات والبيانات، كان فريق فافو مسؤولاً عن الجانب الكمي المتمثل في مسح الأسرة المتعدد الموضوعات. وعلى الرغم من هذا التجزيء، إلا أن الجانبين تعاونوا بشكل مكثّف في كل أوجه عملية الدراسة من التخطيط إلى التحليل.

وَعُرِضَتْ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ المَعْمَقَةِ لِمُخِيَمَاتِ اللّاجِئِينَ وَنُوقِشَتْ مَرَّتَيْنِ فِي اجْتِمَاعَاتٍ سَابِقَةٍ لِإِكْمَالِ التَّقْرِيرِ النّهَائِيِّ؛ حَيْثُ عَقِدَ الاجْتِمَاعُ الأوَّلُ فِي عَمَانَ مِنْ ٢٠-٢١/١٠/١٩٩٩، وَقَدِمَ البَاحِثُونَ مِنْ جَامِعَةِ اليرموك وَفَافُوا نَتَائِجَهُمُ الأوَّلِيَّةَ إِلَى اللّجَنَةِ الاستشاريةِ المَوْسَعَةِ وَمَجْمُوعَةِ المَدْرَاءِ وَنَوَابِهِمْ مِنَ الإِدَارَةِ الرّئِيسِيَّةِ لِلأَوْنَرَوَا/ عَمَانَ وَمَكَاتِبِهَا المِيدَانِيَّةِ فِي الأُرْدُنِ. أَمَّا العَرَضُ الثَّانِي لِلنّتَائِجِ الأوَّلِيَّةِ لِلدِّرَاسَةِ فَقَدْ قُتِمَ لِلاجْتِمَاعِ التَّنْظِيقِي الفَنِيِّ لِمَجْمُوعَةِ عَمَلِ اللّاجِئِينَ الَّذِي اسْتَضَافَتْهُ الأُرْدُنُ وَالنّزُويجُ فِي عَمَانَ مِنْ ٧-٨ شِبَاطِ ٢٠٠٠.

إِنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ نَتِيجَةُ جُهِودٍ مُهِمَّةٍ وَمُسَاهِمَاتٍ عَدِيدَةٍ لِعَدَدٍ مِنَ المَعْنِيِّينَ. وَعَلَيْهِ يَجِبُ أَنْ نَعْتَبِرَ عَنْ شُكْرِنَا الصّادِقِ لِلدُّكْتُورِ حُسَيْنِ شَخَاتِرَةِ مَدِيرِ عَامِ دَائِرَةِ الإِحْصَاءَاتِ العَامَةِ الَّذِي سَمَحَ لَنَا بِاسْتِخْدَامِ إِطَارِ العَيْنَةِ الوَطَنِيَّةِ لِاخْتِيَارِ المَبْحُوثِينَ لِمَسْحِ الأُسْرَةِ. كَمَا نَشْكُرُ السَّيِّدَ فَتْحِي النُّسُورَ مِنْ دَائِرَةِ الإِحْصَاءَاتِ العَامَةِ عَلَى المُسَاعَدَةِ القَيِّمَةِ الَّتِي قَتَمَهَا لِلدِّرَاسَةِ. كَمَا وَانْتَدَبْتَ دَائِرَةُ الإِحْصَاءَاتِ العَامَةِ الأُرْدُنِيَّةِ وَاحِدًا مِنْ أَكْفَأِ خِبْرَائِهَا السَّيِّدِ مُصْطَفَى سَلَامَةَ لِيُسَاعِدَنَا فِي التَّدْرِيبِ عَلَى العَمَلِ المِيدَانِيِّ. كَمَا أَنَّنَا مَدِينُونَ بِالشُّكْرِ لِلْعَمَلِ المِمْتَازِ الَّذِي قَدَّمَهُ مَوْظُفُو المَوْسَسَاتِ التَّنْفِيزِيَّةِ. وَبِالإِضَافَةِ إِلَى مَا ذَكَرَ، نُوَدُّ أَنْ نَشْكُرَ مَدِيرَةَ المَعْلُومَاتِ فِي دَائِرَةِ الشُّؤُونِ الفِلَسْطِينِيَّةِ الأَنْسَةِ عُرُوبِ العَابِدِ.

لَقَدْ تَمَّ تَنْظِيقُ العَمَلِ الَّذِي قَامَتْ بِهِ جَامِعَةُ اليرموك مِنْ قِبَلِ الدُّكْتُورِ رَسْلَانِ بَنِي يَاسِينَ مَدِيرِ مَرْكَزِ الدِّرَاسَاتِ الأُرْدُنِيَّةِ. وَكَانَ مِنْ أَعْضَاءِ الفَرِيقِ الأُخَرِينَ الفَاعِلِينَ الدُّكْتُورُ عَلِي الزَّعْلُ، مَدِيرِ مَرْكَزِ دِرَاسَاتِ اللّاجِئِينَ وَالدُّكْتُورُ قَيْسُ النُّورِيِّ مِنْ مَعْهَدِ الأَثَارِ وَالأَنْثُرُوبُولُوجِيَا وَالدُّكْتُورُ أُنُورُ القُرْعَانِ مِنْ مَرْكَزِ دِرَاسَاتِ اللّاجِئِينَ الَّذِينَ يَجِبُ أَنْ نَعْرَبَ لَهُمْ جَمِيعًا عَنْ عَمِيقِ تَقْدِيرِنَا الخَالِصِ لِكُلِّ جُهِودِهِمْ. كَمَا نَرْغِبُ أَيْضًا بِشُكْرِ جَامِعَةِ اليرموك وَرَئِيسِهَا الدُّكْتُورِ فَايزِ خُصَاوَنَةَ لِتَأْكِيدِهِ عَلَى نَجَاحِ المَشْرُوعِ وَالسَّمَاحِ لَنَا بِاسْتِخْدَامِ مُرَافِقِ الجَامِعَةِ فِي التَّدْرِيبِ عَلَى العَمَلِ المِيدَانِيِّ وَقَاعِدَةِ لِلْعَمَلِ المِيدَانِيِّ لِأَحْقًا.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْفَافُو فَقَدْ أَشْرَفَ عَلَى عَمَلِ المَشْرُوعِ آجَا ثَلْتَنَزْ، فِي الوَقْتِ الَّذِي سَاهَمَ فِي تَصْمِيمِ المَسْحِ وَتَحْلِيلِ البَيَانَاتِ الأوَّلِيَّةِ مَجْمُوعَةٍ أُخْرَى مِنْ بَاحِثِينَ فَافُو هُمْ: (لَمَارِي أَرَنْبَرَج، وَيَلِي إِيْجِسْتُو، كَارِسْتَان هَارْبِيرَج، لُورِي جَاكْبِسُون، مَرْوَان خَوَاجَا، وَيُون بِيْدِرْسُون). كَمَا قَامَ بِالتَّنْظِيمِ وَالإِشْرَافِ عَلَى المَسْحِ المِيدَانِيِّ كُلُّ مَنْ أَكْرَمَ عَطَاشَهُ وَهَانِي الدَّادَا، وَخَاصَّةً فِي تَدْرِيبِ كُلِّ الطَّاقَمِ المَحَلِّيِّ لِلْعَمَلِ المِيدَانِيِّ، وَالتَّرْمِيزِ وَإِدْخَالِ البَيَانَاتِ. وَلَا يَسَعُنَا إِلَّا أَنْ نَقْتَمَ الشُّكْرَ إِلَى كُلِّ الَّذِينَ عَمَلُوا فِي المِيدَانِ عَلَى عَمَلِهِمُ المِمْتَازَ.

إِنَّ المَوْضُوعَيْنِ الرِّئِيسِيَّيْنِ لِهَذِهِ الدِّرَاسَةِ هُمَا: آجَا ثَلْتَنَزْ وَمَرْوَان خَوَاجَا، وَعَلَى الرِّغْمِ مِنْ هَذَا التَّوْضِيحِ، فَإِنَّ الدِّرَاسَةَ هِيَ نَتَاجُ عَمَلِيَّةٍ طَوِيلَةٍ وَمُثْمَرَةٍ مِنَ المُنَاقَشَاتِ بَيْنَ فَرِيقِي البَحْثِ وَتَعْلِيقَاتٍ قَيِّمَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَأَفْكَارٍ قُتِمَتْ مِنْ قَبْلِ كُلِّ المَعْنِيِّينَ فِي الاسْتِشَارَاتِ وَالعُرُوضِ

والمناقشات وبناءً عليه فهي عمل جماعي وإن شكرنا العميق نقمتهم إلى كل واحدٍ منهم على مساهماتهم.

والشكر موصول أيضاً إلى حكومات الأردن والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والسويد لدعمهم المالي والسياسي، وكذلك لحكومة كندا باعتبارها رئيسة مجموعة عمل اللاجئين لدعمها المادي والمعنوي.

وأخيراً وليس آخراً، نحن مدينون جداً إلى العدد الكبير من المبحوثين والمقابليين من سكان لاجئي المخيمات الفلسطينية على صبرهم والذين بدون تعاونهم لكانت هذه الدراسة مستحيلة. ونأمل أن تكون هذه الدراسة قد قُتِمت مساهمتهم بعدل وموضوعية، ورسمت صورة للأوضاع المعيشية لمخيمات اللاجئين في الأردن التي يمكن أن يتعرفوا ويعترفوا بها.

وفي عام ١٩٥٠، حصل اللاجئون الفلسطينيون على الجنسية الأردنية بناءً على قرار المملكة الهاشمية توحيد ضفتي نهر الأردن. وقد تمت هذه الوحدة استجابة لرغبة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وأقرت لاحقاً من قبل البرلمان.

ويستضيف الأردن حالياً ٤٢% من مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأنروا. ولا زالت الحكومة الأردنية ملتزمة بصدق النظرة تجاه اللاجئين الفلسطينيين. إن حملهم للجنسية الأردنية لا يتناقض ولا يؤثر سلباً إلى النظرة على حقهم في العودة كلاجئين، وأن الحل العادل للقضية الفلسطينية يجب أن يسير من خلال إطار الطموحات الوطنية والتعاون العربي والعنل والشرعية الدولية.

عمان / أوسلو / نيسان ٢٠٠٢م

يون هاتسن باور

عبدالكريم أبو الهيجاء

المدير الإداري، فافو، معهد الدراسات الدولية التطبيقية
أوسلو

مدير علم دائرة الشؤون الفلسطينية
عمان

الفصل الأول

المقدمة

المقدمة:

يقيم اللاجئون حيث هم بشكل رئيسي بسبب العوامل السياسية، ومعظمهم في ضنك بشكل أساسي بالتعريف. وعلى الرغم من أن هجرة اللاجئين سببها الصراع، فهي بصورة رئيسية هجرة عائلية، وهي عرضة لبعض الانتقائية من حيث الخصائص الديمغرافية ورأس المال البشري. وفي الحالة الفلسطينية، فإن اللاجئين منهم يتشابهون إلى حد كبير مع أولئك الذين تركوهم خلفهم في بلدهم الأصلي. وعلى الرغم من ذلك، فإن اختلافات مهمة مع السكان المضيفين متوقعة، في البداية. وقد كان اللاجئون الفلسطينيون متضررين من حيث الثروة والمقتنيات، إلا أنهم في الأردن امتلكوا مستويات تعليمية عالية، وأحضروا معهم مستويات مهارة عالية أيضاً لأسواق العمل في الأردن (باتاي ١٩٨٥، جيسر ١٩٨٨، ديجونج وتل ١٩٩٧). وقد مكنت هذه الأفضليات في رأس المال البشري اللاجئين الفلسطينيين الحصول على مهن وصناعات ذات أجور عالية خلال السنوات الأولى في البلد المضيف. وتوجد اليوم فروقات قليلة بين اللاجئين وغير اللاجئين من سكان الأردن. كما وثقت ذلك دراسة مسح الأوضاع المعيشية الأردنية (أرنبرج ١٩٩٧). ويملك اللاجئون في بعض الميادين أفضلية واضحة حقيقية. ويعزز ذلك اندماج اللاجئين الفلسطينيين في الإطار الغالب للمجتمع الأردني: حيث الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لديهم المواطنة (الجنسية) الأردنية (براند ١٩٨٨). إلا أنه على الرغم من ذلك، فقد أظهر دليل من المسح أن أوضاع لاجئي المخيمات كان مختلفاً نوعاً ما، عن أوضاع اللاجئين خارج المخيمات على الرغم من التشابه في أوضاعهم القانونية. وعليه، فإن قصة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن هي قصة تنوع فيما بينهم.

إن اختلافات جوهرية في أوضاعهم الاقتصادية ومخرجات سوق العمل (مشاركة القوى العاملة، العمل أو التوظيف، والأجور) بين المجموعتين تم إظهارها وتوثيقها. إلا أنه ليس واضحاً أن سبب هذه الاختلافات يعود إلى الخصائص الفردية أو الخصائص الخلفية المجتمعية، أو إلى المکانیزمات الانتقائية اللاحقة في الحراك السكاني من أو إلى المخيمات، أو إلى العوائق البنائية أو المؤسسية في المدرسة، الأحياء السكنية، أو أسواق العمل. إن بعض أو كل هذه المتغيرات (العوامل) يمكن أن يزيد المستوى الاقتصادي للاجئي المخيمات سوءاً.

تنظيم الدراسة:

يعرض هذا التقرير فحصاً للأوضاع المعيشية للاجئين المخيمات في الأردن كما عكستها بيانات حديثة لدراسة المخيمات الأردنية. لقد كان أحد الأهداف الرئيسية للمشروع تزويد البيانات المناسبة لمدى واسع من اهتمام السياسات المرتبطة مع الظروف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان اللاجئين، بما في ذلك التوظيف، الفقر وأموراً أخرى. وكان الهدف الثاني من الدراسة هو القيام بتحليل سياسات مناسبة معروفة بشكل واسع، للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للاجئين المخيمات. ويخدم هذا التحليل كخط أساس أو مرجعية أولية لدراسة التغيرات الناتجة في أنماط الأوضاع المعيشية بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات. وتجعل من الممكن إجراء مقارنات بين الجماعات التي تكشف عمليات الاندماج والعزل التي أثرت على مواطني البلد. ومن خلال التوسع في مدى المقارنات التي عُمِلت في دراسة سابقة (هانسن باور ١٩٩٨)، نحن نسأل كيف يعيش سكان المخيم، ومدى رفاهيتهم مقارنة ببعضهم البعض ومع بعض الجماعات الأخرى في الأردن.

لقد تم تنظيم التقرير بالشكل التالي: سيقدم باقي هذا الفصل نظرة مختصرة لتصميم الدراسة، مصادر البيانات وبعض التعاريف المهمة. أما الخصائص الديمغرافية لسكان المخيمات بما فيها التركيب العمري، الخصوبة والوفاء فيعرضها الفصل الثاني. ويصف الفصل الثالث اتجاهات في الحراك الديمغرافي لسكان المخيمات في الأردن وعلى المستوى الدولي، وبنظرة خاصة على التغيرات الحديثة في الهجرة الانتقائية وأسباب الهجرة من وإلى المخيمات. ويقدم الفصل الرابع صورة لنشاط القوى العاملة بين لاجئي المخيمات. ويتبع ذلك مناقشة مختصرة للدخل والفقر في الأسرة في الفصل الخامس ويضيف الفصل السادس التحصيل التعليمي للاجئين الفلسطينيين في المخيمات. وفي الفصلين السابع والثامن يصف التقرير موضوعات ذات علاقة بالعمالة، بما فيها الذين يعملون لأنفسهم، والعمل في القطاع الخاص، واتجاهات نحو العمل. كما يصف الفصل التاسع والعاشر أموراً ذات علاقة بنوعية حياة المجتمع في مثل ظروف السكن، الوضع الصحي، والوصول إلى الخدمات والمرافق الثقافية والترفيهية. ويلخص الفصل الأخير نتائج الدراسة.

المجموع ١٣ مخيماً:

يوجد في الأردن ثلاثة عشر مخيماً للاجئين الفلسطينيين. وقد أنشئت أربعة من هذه المخيمات (إربد، الوحدات، الحسين، والزرقاء الذي هو أقدمها) بعد حرب ١٩٤٨ العربية الإسرائيلية مباشرة؛ وأنشئت باقي المخيمات لإسكان النازحين الفلسطينيين نتيجة لاحتلال إسرائيل لباقي فلسطين عام ١٩٦٧ (الأونروا). وتتوزع المخيمات من حيث أوضاع البنية التحتية، الكثافة السكانية، المساحة التي تشغلها، الاقتصاد، نوعية حياة السكان وحجم السكان فيها (دائرة الشؤون الفلسطينية ٢٠٠٠). إن الاستعراض التاريخي والقانوني والسياسي لمخيمات اللاجئين هو خارج إطار هذه الدراسة. إلا أن ذكر عدد من النقاط ذات العلاقة يبدو مناسباً:

- ١- إن سكان المخيمات يتركزون في منطقة عمان المتروبوليتانية، وبدرجة أقل في كل من منطقتي الزرقاء وإربد. ولا يوجد أي مخيم في الجزء الجنوبي من الأردن.
- ٢- على الرغم من أن كل المخيمات يمكن اعتبارها حضرية، إلا أن المخيمات الموجودة في الشمال تظهر أكثر ريفية من حيث اشتغال السكان بالزراعة. وبناءً عليه، ولأغراض هذه الدراسة، سنميز بين ثلاثة تجمعات مناطقية رئيسية وهي: عمان، غرب عمان، والشمال (بما فيها الشمال الشرقي).
- ٣- إن حجم السكان في المخيمات يبقى غير مؤكد، ويعتمد على مصدر البيانات. ولكل من الأونروا والحكومة الأردنية تقديراتها الخاصة. لقد قدرنا سكان المخيمات بـ ٣٠٠ ألف نسمة تقريباً في منتصف عام ١٩٩٩، بناءً على استخدام إطار الإحصاء المحدث وبيانات من دراسة مسح الأوضاع المعيشية في الأردن ١٩٩٦.
- ٤- لا تعتبر كل المخيمات بلدات مستقلة في نظام التصنيف الإحصائي الرسمي الأردني. لقد أصبح بعض المخيمات أحياء في المدن الكبيرة، مما يجعل من الصعوبة، في بعض الأحيان، تعيين حدودها الجغرافية بدقة. ولعل الأمثلة على ذلك هي مخيمات الوحدات وإربد والحسين.

مخيمات اللاجئين في الأردن

توزيع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (١٣) في الأردن حسب فئة الإنشاء والمحافظة.

- ١- مخيم الحسين (١٩٥٢) - عمان
- ٢- مخيم الوحدات (١٩٥٥) - عمان
- ٣- مخيم الأمير الحسن* (١٩٦٧) - عمان
- ٤- مخيم الطالبة (١٩٦٨) - عمان
- ٥- مخيم البقعة (خارج عمان) (١٩٦٨) - البلقاء
- ٦- مخيم إربد (١٩٥٠) - إربد
- ٧- مخيم عزمي المفتي (١٩٦٨) - إربد
- ٨- مخيم الزرقاء (١٩٤٩) - الزرقاء
- ٩- مخيم حطين (١٩٦٨) - الزرقاء
- ١٠- مخيم السخنة* (١٩٦٧) - الزرقاء
- ١١- مخيم سوف (١٩٦٧) - جرش
- ١٢- مخيم جرش (١٩٦٨) - جرش
- ١٣- مخيم مأدبا* (١٩٥٦) - مأدبا

المصدر: دائرة الشؤون الفلسطينية ٢٠٠٠: ٢٠.

* غير معترف بها من الأونروا.

مصدران للبيانات:

لقد دعت الدراسة الأصلية إلى تقييم معمق للأوضاع المعيشية لمخيميين من مخيمات اللاجئين، أحدهما حضري والآخر ريفي في خصائصهما الغالبة. ولغرض الوصول إلى صورة شاملة للأوضاع الاقتصادية المفترض اختلافها لسكان المخيمات، تكون التصميم الأصلي للدراسة من عنصرين: أحدهما كيفي نوعي والثاني كمي. وعليه تقرر القيام بمسح أسري، ودراسة نوعية كيفية على شكل مناقشات جماعية معمقة في المخيميين. إلا أن الدراسة توسعت لاحقاً لتشمل كل المخيمات الفلسطينية في الأردن. وفيما يلي وصفاً مفصلاً لهذين المصدرين للبيانات.

مسح الأسرة:

لقد استخدم المسح عينة احتمالية طبقية من حوالي (٣٠٠٠) أسرة اختيرت من (١٢) مخيماً. وكان عدد الأسر المختارة من كل مخيم بنسبة حجم السكان في ذلك المخيم، باستثناء ما خصص لمخيمي الوحدات وعزمي المفتي حيث كان حجم العينة منهما أكبر من ما هو مخصص لهما حسب حجم السكان فيهما، وذلك لنتمكن من إجراء تحليلات منفصلة للمقارنة مع البيانات الكيفية النوعية. ولقد تم اختيار العينة في هذين المخيمين على مرحلتين:

ففي المرحلة الأولى، تم اختيار حوالي (١٥٠٠) بناية من إطار تفصيلي قدمته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. واعتمد هذا الإطار كأساس على بيانات إحصاء عام ١٩٩٤ وخرائط محدثة متوافرة في دائرة الشؤون الفلسطينية واختيرت أسرة واحدة من كل بناية في المرحلة الثانية. أما بالنسبة لباقي المخيمات، فقد اختيرت عينة الأسر في مرحلة واحدة. ودخلت في العينة كل المخيمات باستثناء مخيم الحسين، وذلك لأسباب عملية، حيث لم تتوفر عنه خرائط تفصيلية دقيقة. وبالرغم من عدم وجود سبب يجعلنا نعتقد أن مخيم الحسين مختلف في خصائصه، فإن النتائج الواردة في هذا التقرير يمكن تعميمها على المخيمات الإثني عشر التي شملتها العينة.

وكما في مسوحات الأوضاع المعيشية الأخرى التي أجرتها فافو (Fafo)، كان هناك ثلاث استبانات: واحد للأسرة، وواحد لشخص بالغ اختير عشوائياً من كل أسرة، والثالث لكل امرأة تزوجت وكان عمرها ١٥ سنة فأكثر حين إجراء المسح. وجمعت البيانات عن الأسرة والبيانات الأساسية عن كل أفراد الأسرة من خلال مقابلة رب الأسرة أو أحد البالغين والمسؤولين من أفراد الأسرة الأجريسن، أو أحد الأفراد الآخرين، الذين كانوا متواجدين في المنزل حين زيارة الباحث. وعادة ما كان الفرد المتواجد هو زوجة رب الأسرة. وكان مصدر البيانات التي جمعت عن الخصوبة والوفاة بواسطة أداة المسح هو تاريخ الولادة الذي قدمته كل امرأة تزوجت وعمرها (١٥-٤٩) سنة. وقد طُلب من كل امرأة تقديم البيانات عن تاريخ ولادة كل طفل، جنسه، وضعه الحياتي (حيّاً أم ميتاً) وعمره أو عمره عند الوفاة فيما إذا توفي أحد أطفال الأسرة. أما بيانات الهجرة فقد جمعت بشكل رئيس من خلال تاريخ الهجرة الشامل للأفراد البالغين من عمر (١٥) سنة فأكثر.

وقامت جامعة اليرموك بالتعاون مع فافو بإجراء العمل الميداني في أواخر ربيع وصيف عام ١٩٩٩. وكان كل فريق إجراء المقابلات من الإناث، اللواتي كان لغالبية خبرتهم سابقة بإجراء المقابلات. وكان معدل الإرجاع عالياً جداً (٩٥%)، ومعدل رفض أقل من ١% (الجدول ١-١) وكانت البيانات التي جمعت ذات نوعية جيدة جداً. وقد عرضت نتائج مسح الأسرة في معظمها على شكل جداول، إلا أن العرض شمل عدداً قليلاً من الرسوم.

جدول رقم (١-١)

الاستبيانات	
المجموع	٣١٤١
الاستبيانات التي تم التعامل معها	٣١٠٣
التي دخلت في الإطار	٢٧٣٧
معدل الاستبيانات التي تم التعامل معها	%٩٨,٧٩
المعدل في الإطار	%٨٨,٢٠
معدل غير موجود	%٧,٤٤
لا يمكن الوصول إليه	%٤,٣٥
معدل الاستجابة	%٩٤,٧٠
معدل الرفض	%٠,٢٦
معدل عدم الاتصال بهم	%٥,٦٢
معدل عدم الاستجابة	%٥,٨٧
الباقى بدون جواب	%٠,١٥

الجانب الكيفي: الجماعات المعمّقة:

لقد كان الهدف الرئيسي لمناقشات الجماعات المُعمّقة هو معرفة كيف يتصور سكان المخيمات الصعوبات الاقتصادية، والبطالة وفرص العمل من بين أمور أخرى، كالتدريب المهني وغيرها. ولقد استخدمت المعلومات التي حصلنا عليها بهذه الطريقة الكيفية، في إعادة تصميم استبيانات مسح الأسرة، وأكملت نتائج المسح من خلال تقديم

بعض صور الحياة الحقيقية التي كان من الصعوبة الحصول على مؤشرات ذات طبعية كيفية لها عن طريق أسلوب المسح.

وتم خلال هذا الأسلوب، القيام بثلاثة عشر اجتماع مناقشات جماعية معمقة في مخيمين للأجئين؛ أحدهما في عمان (الوحدات) والآخر في الشمال (عزمي المفتي)، وذلك تجنباً لأي تحيز مناطقي محتمل. ولم يتبع تصميم المناقشات الجماعية القواعد التقليدية الجامدة في اختيار المشاركين وإدارة المقابلات. وعلى الرغم من أن دليلاً للمقابلة لم يستخدم، فقد أعد الباحثون المعنيون في المشروع كلهم أسئلة البحث التي يجب أن تُسأل ونوع المعلومات التي ينشدهونها مقدماً.

واستخدم الباحثون العينة المناسبة لاختيار المشاركين في المناقشات، كما ساعد المسؤولون والوجهاء المحليون عادة الباحثين في عملية الاختيار. وعلى الرغم من أن جماعات غير متجانسة من سكان المخيمات اختيرت لهذه المقابلات، فقد تم عقد جلسات مناقشات خاصة بالإناث لوحدهن أو أخرى لذكور وحدهم. واختلفت الجلسات في حجمها، إذ تراوحت بين ستة إلى خمسة عشر مشاركاً في كل جلسة.

وأدار الجلسات الجماعية منسق ذكر، حيث سهل عملية النقاش بين كل المشاركين وأعضاء فريق البحث مستخدماً قائمة موضوعات معدة مسبقاً. أما أماكن وأوقات الاجتماعات للمناقشات والمقابلات فقد اختارها قادة المخيمات الرسميون، وأجريت كل الجلسات خارج وقت الدوام الرسمي واستغرقت كل جلسة حوالي ثلاث ساعات في المعدل. كما تم التسجيل الجزئي للمناقشات للمساعدة في التحليل، وكان الباحثون يسجلون ملاحظات منظمة خلال إجراء المقابلات.

السكان الذين شملهم التحليل:

لقد عملنا عدة اختيارات مهمة حول كيف سنستخدم بيانات المسح لوصف الوضع الاقتصادي/ الاجتماعي للاجئين المخيمات في الأردن، وكانت كلها ظرفية. وكان أولها كيف نقيس وضع اللاجئ، مَنْ هو اللاجئ؟ بالطبع هناك طريقة الأونروا لتعريف اللاجئين. إلا أننا بدلاً من ذلك، اعتمدنا على بيانات المسح لتقرير وضع اللاجئ في الأشخاص المقابليين. وقدمت بيانات المسح ثلاثة أنواع ذات علاقة من المعلومات في هذا الإطار.

١٠ سؤال مباشر عن وضع اللاجئين:

لقد سُئل المبحوثون هل كل شخص في الأسرة هو:

- ١٠ لاجئي منذ ١٩٤٨.
- ١١ نازح منذ ١٩٦٧.
- ١٢ لاجئ منذ ١٩٤٨ ونازح منذ ١٩٦٧.
- ١٣ من غزة.
- ١٤ ليس من الفئات المذكورة أعلاه.

وهكذا فإن المسح يصنف الناس إلى خمس مجموعات على أساس وصفهم (تقريرهم) الذاتي نفسه. إن الجماعات الثلاثة الأولى موضحة لذاتها (لتفسير أكثر أنظر ارنبرج ١٩٩٧: ١٠-١٤)، إلا المجموعتين الأخيرتين تحتاجان بعض التوضيح. إن المجموعة الرابعة تشمل كلا من اللاجئين منذ ١٩٤٨ وكذلك الأشخاص النازحين من غزة. أما المجموعة الأخيرة، فتشمل أشخاصاً من جنسيات مختلفة بما فيهم العراقيون، المصريون، السوريون والأردنيون، كما يمكن أن تشمل فلسطينيين (بعضهم أردنيون من أصل فلسطيني) ممن ليسوا لاجئي ١٩٤٨، ولا نازحين بسبب حرب ١٩٦٧.

٢٠ التسجيل مع الأونروا:

لقد سُئل الأشخاص الذين اعتبروا أنفسهم أحد الفئات الأربعة المعينة، هل كانوا مسجلين مع وكالة غوث اللاجئين/ الأونروا أم لا. وعلى الرغم من أن الإجابة تقدم مادة معلوماتية مهمة، إلا أنها لا يمكن أن تستخدم كأساس لتحديد وضع اللاجئين، لأننا نعلم أن اللاجئين كلهم ليسوا مسجلين في الأونروا.

٣٠ مكان الولادة وسنة أول وصول للأردن:

على الرغم من أن هذه البيانات قد تستخدم لتحديد من هم اللاجئون والنازحون، خاصة عندما يضاف إليها المعلومات الواردة أعلاه، إلا أنها مناسبة فقط لكبار السن وعدد مهم من أبنائهم وأحفادهم الذين ولدوا في الأردن. وهكذا، لا يستطيع المرء أن يحدد السكان اللاجئين المعنيين بالدراسة باستخدام هذا المقياس.

إن المقياس الذي استخدم لتحديد اللاجئين والنازحين هو قرار المبحوثين أنفسهم. صحيح أن لكل خيار من الخيارات عيوبه، إلا أن هذا المقياس غالباً ما نستطيع الدفاع عنه

أكثر من غيره، ويسمح بالمقارنة مع الدراسات السابقة للاجئين في الأردن وفي الأماكن الأخرى.

إن الجدول (١-٢) يعرض توزيع السكان حسب وضع اللاجئ. ويظهر أن كل ثلاثة من أربعة أشخاص في المخيمات هم لاجئون منذ ١٩٤٨. وهناك ثلث لاجئي ١٩٤٨ تقريباً هم نازحون منذ ١٩٦٧ أيضاً. ويبلغ عدد النازحين من غير السكان اللاجئين حوالي ١٦% من مجموع السكان الكلي للمخيمات، بينما يشكل الغزيون (من غزة) ٧% تقريباً. وينتسب حوالي ٣% من سكان المخيمات إلى مجموعات أخرى معظمها من جنسيات غير أردنية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الزيارات غير المرتبة سلفاً لإجراء مقابلات المسح، ولكون العمال الأجانب غالباً ما لا يتواجدون في مساكنهم عند إجراء المسح، فيمكن أن تكون هذه المجموعة أكبر حجماً مما ظهر في المسح. وبما أن المسح هو بصورة رئيسية عن السكان الفلسطينيين في المخيمات، وليس عن المخيمات نفسها، فقد اخترنا استثناء الأفراد من الجنسيات الأخرى من التحليل السكاني، وخاصة الخصوبة والوفاة.

كما كان هناك موضوع آخر معني بالأسر التي سيشملها التحليل. فكان يمكن أن يشمل التحليل الأسر اللاجئة فقط (لا تحتوي أي عضو فيها غير لاجئ)؛ أو أن يشمل التحليل اللاجئين وغير اللاجئين على أساس الأسر المكونة لهم. كما كان هناك خيار ثالث بطريقة التحليل وهو أن يحتوي التحليل على الأسر التي يكون فيها وضع رب الأسرة فيها لاجئاً. وقد تم اختيار هذا الأسلوب الأخير في دراسة سابقة (أرنبرج: ١٩٩٧). لقد قررنا أن لا نتبع هذا النهج في الدراسة الحالية، لأن تحليل البيانات كشف لنا بصورة رئيسية أن أرباب الأسر في المخيمات غير متجانسين ومختلطين بالنسبة لوضعية اللاجئ.

الجدول رقم (٢-١)
توزيع السكان في المخيمات حسب وضع اللاجئين

وضع اللاجئين	%
لاجئو ١٩٤٨	٤٢٠٢
نازحو ١٩٦٧	١٥٠٦
لاجئو نازح	٣٢٠٨
من غزه	٦٠٨
آخر	٢٠٦
المجموع	١٠٠

وأظهر الجدول (٣-١) أن حوالي ٢٠% من الأسر التي يرأسها لاجئ فيها عضو غير لاجئ (بصورة رئيسية الزوج).
كما كانت النسب للأسر التي يرأسها نازحون وغير / اللاجئين أكبر بكثير من حيث احتوائها على غير اللاجئين، حيث أنه كانت ٣٨% و ٤٤% على التوالي. وبناءً على هذه النتائج، فقد شملنا في التحليل كل الأسر التي تحتوي على الأقل فرداً واحداً لاجئاً، نازحاً واحداً أو من غزه كعضو في هذه الأسرة؛ وهكذا تم استثناء أرباب الأسر التي كل أفرادها من جنسيات أخرى فقط.

الجدول رقم (٣-١)
نسبة الأسر المختلطة حسب وضع اللجوء لرب الأسرة

وضع اللجوء لرب الأسرة	
لاجئو ١٩٨٤	٢٠٠٨
نازح ١٩٦٧	٣٧٠٥
لاجئو نازح	٢٤٠٣
من غزه	١٩٠٥
غير لاجئ	٤٣٠٨

الفصل الثاني

السكان

السكان:

تلقى أنماط السكان ضوءاً على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالاهتمامات العامة. وتعتبر التغيرات الديمغرافية بما فيها الهجرة، تركيب الأسرة، وتوزيع العمر من أكثر العوامل المساهمة أهمية في الوضع الاقتصادي للجاني المخيمات؛ وتعكس اتجاهات الخصوبة والوفاء خصوصاً التغيرات الكبيرة في المجتمع، ويكون لها نتائج مهمة على تقويم الخدمات الصحية والتربوية وسوق العمل. إن هدف هذا الفصل، هو تقديم بعض المعلومات الأساسية عن السكان في مخيمات اللاجئين في الأردن.

وينمو السكان عادة نتيجة لبنيته العمرية والإضافات أو الطرح في الولادات والوفيات والهجرات. ويلعب سلوك الناس بالنسبة للإنجاب والهجرة خاصة، دوراً حاسماً جداً في تقرير الشكل المستقبلي لتركيب السكان في المخيمات. إن سكان المخيمات ينمون بمعدل أسرع من سكان غير المخيمات في الأردن؛ فهم يتركزون في المناطق الحضرية الميتروبوليتانية، وعادة أصغر سنّاً، ولديهم أسر كبيرة الحجم. وتعمل هذه العوامل مجتمعة على تقليل عدد العاملين بأجر في الأسرة في المخيمات، وتقود إلى معدلات إعالة (اعتمادية) عالية وإلى دخل أجز متدن للفرد مقارنة بسكان غير المخيمات.

سكان أفتياء:

إن السكان اللاجئين هم صغار السن إلى حد كبير، حيث يقع ٢٥% منهم دون سن التاسعة، ووسيط العمر عندهم ١٨٠٤ سنة. ويظهر الهرم السكاني في الجدول رقم (٢-١) سكاناً أصغر سنّاً مما هو عليه نظيرهم مجتمع خارج المخيمات. وحتى عمر ٣٤ سنة يُظهر شكل الهرم تركيباً عمرياً نمطياً لسكان ذوي مستويات عالية من الخصوبة، على الرغم من بعض الهبوط أيضاً. إلا أن صورة الجزء العلوي من الهرم يُظهر بوضوح تأثيره بهجرة انتقائية على أساس العمر. وتأسيساً على أن عمر النشاط العملي هو من (١٥-٦٤) سنة، فيكون معدل الإعالة (٨٥٤) مُعال لكل (١٠٠٠) من السكان في عمر النشاط العملي.

وفي كل المجموعات العمرية، كان الذكور أكثر قليلاً من الإناث، حيث كانت نسبة الجنس (١٠٠٨) ذكراً لكل (١٠٠٠) أنثى. وأظهر الجدول (٢-٢) نمطاً لنسبة

الجنس في الجماعات العمرية غير عادي وحتى عند المقارنة بالسكان في الأردن (راندل والكلايده، ١٩٩٨).

ونسبة الجنس لأولئك الذين أعمارهم من (٢٤-٣٥) سنة هي دون (١٠٠)، لتعكس هجرة انتقائية مهمة على أساس الجنس. لكن الزيادة في النسب للأعمار من (١٠-٢٤) وكذلك نقص الإناث في المجموعة العمرية (١٥-٢٤)، لا يمكن تفسيرها بالهجرة الخارجية. وقد وُجِدَت أنماط مشابهة لهذه في مخيمات اللاجئين في لبنان وفلسطين (خوaja ١٩٩٩ أ) مشيرة إلى هجرة داخلية مرتبطة بالزواج أو ممارسات ثقافية لعدم ذكر الإناث ممن هن في سن الزواج عند التعداد.

الجدول رقم (٢-١)

نسبة الجنس حسب العمر (عدد الرجال لكل ١٠٠ امرأة)

الجنس	العمر
١٠٣	٤-٠
١٠٨	٥-٩
٩٩	١٠-١٤
١٠٩	١٥-١٩
١٢٠	٢٠-٢٤
١٠٤	٢٥-٢٩
١٠٢	٣٠-٣٤
٨٤	٣٥-٣٩
٨١	٤٠-٤٤
٨٥	٤٥-٤٩
٦٨	٥٠-٥٥
٨٩	٥٥-٥٩
٧٣	٦٠-٦٤
١٠٥	٦٥-٦٩
٨٣	٧٠-٧٤
١٠٦	٧٥-٧٩
٧٩	٨٠+

الخصوبة أعلى في المخيمات:

تفيد الأدلة المتراكمة أن الانتقال الديمغرافي من معدلات الولادة والوفاة العالية إلى معدلات متدنية من معدلات الولادة والوفاة آخذة طريقها في الأردن (دائرة الإحصاءات العامة و م أ ١٩٩٨، راندل والكلادة ١٩٩٨). فهل هذا الاستنتاج يستقيم بالنسبة لمخيمات اللاجئين؟

إن معدل عدد الأطفال للمرأة هو (٦ر٤) طفل حالياً لساكني المخيمات، ويشير الجدول (٣-٢) إلى أن هذا الرقم في تناقص. وهذا الرقم هو معدل الخصوبة الكلي (TFR)، الذي هو عدد الولادات التي يمكن أن تنتجها المرأة فيما لو مارست معدلات العمر الخاصة الحالية خلال فترة حملها الكلية. إن مستويات الخصوبة هي أعلى قليلاً من تلك التي سُجلت للأردن ككل (راندل والكلادة ١٩٩٨). وبناء عليه، يجب أن تكون أعلى مما سُجل للاجئين الآخرين. ويظهر الشكل اتجاهاً نازلاً في معدل الخصوبة الكلي خلال الخمس عشرة سنة الماضية في المخيمات وكما هو الحال في الأردن أيضاً. ومقارنة بمعدل الخصوبة الكلي الذي كان (٦ر٥) طفلاً للفترة من (١٩٨٤-١٩٨٨)، فإن معدل الخصوبة الكلي الحالي لسكان المخيمات الحاليين تناقص بحوالي ولادتين لكل امرأة في فترة الخمس عشرة سنة الماضية.

الجدول رقم (٣-٢)

معدل الخصوبة الكلي والزواج حسب الفترة الزمنية

١٩٩٨-١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٨٩	١٩٨٨-١٩٨٤	
٤٠٥	٥٠٤	٦٠٥	معدل الخصوبة الكلي
٨٠٢	٩٠٠	١٠٠٥	معدل الخصوبة الزواجي

إلا أن الخصوبة الزوجية لازالت عالية. واعتماداً على بيانات تاريخ الولادة، فقد كان معدل الخصوبة الزواجي (MTFR) ٨٠١٧ طفلاً لكل امرأة خلال الخمس سنوات السابقة للمسح. ويظهر هذا المعدل انخفاضاً واضحاً بحوالي (٣و٢) ولادة لكل امرأة في الخمس عشرة سنة الماضية حيث كان (١٠٠٤٩) خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٨٨). إن مستويات واتجاهات الخصوبة التي سجلت هنا، توحي أن التناقص في الخصوبة كان بصورة رئيسية لعوامل مرتبطة بالزواج (ازدياد نسبة النساء اللواتي لم يتزوجن مطلقاً، أو زيادة العمر عند الزواج، أو كلاهما) وإلى تنظيم الأسرة أيضاً.

ويظهر نموذج الخصوبة شكلاً حسب العمر كما في الجدول رقم (٢-٤)، أن التناقص في الخصوبة مستمر وفي كل الجماعات العمرية للمرأة، ويبرز بصورة خاصة واضحاً جداً بين النساء اللواتي قمة أعمارهن الإنجابية (٢٥-٢٩ سنة) وكان لدى هذه المجموعة العمرية من النساء أعلى معدل خصوبة بغض النظر عن الفترة موضوع السؤال. إلا أن الجدول يظهر أن التناقص كان سريعاً خاصة في العشر سنوات السابقة للمسح. ويوحى نمط التناقص في الخصوبة بين النساء الكبيرات عمراً إلى وجود تنظيم مقصور للإنجاب.

الجدول (٢-٤)

معدلات الخصوبة لأعمار معينة حسب الفترة

العمر	١٩٨٨-١٩٨٤	١٩٩٣-١٩٨٩	١٩٩٨-١٩٩٤
١٩-١٥	٠٠.٥٣٩	٠٠.٥٥٣	٠٠.٤٣٣
٢٠-٢٤	٠٠.٢٤٤٢	٠٠.٢٠٧٧	٠٠.١٩٠٧
٢٥-٢٩	٠٠.٣٣٨٧	٠٠.٢٦٦٠	٠٠.٢٣١٠
٣٠-٣٤	٠٠.٣٢١٤	٠٠.٢٥٠١	٠٠.٢٠٢٢
٣٥-٣٩	٠٠.٢٤٩٣	٠٠.٢٢٠٢	٠٠.١٦١٥
٤٠-٤٤	٠٠.١٠٢٢	٠٠.٠٦٣٩	٠٠.٠٥٩٤
٤٥-٤٩	---	٠٠.٠١٢٢	٠٠.٠١٢٣

الجدول (٢-٥)

مصدر طريقة منع الحمل لأول استعمال

المصدر	%
مستشفى	٥٠.٧
عيادة الأمومة والطفولة	١١.٢
عيادة تنظيم الأسرة	٢٣.١
طبيب	١٥.١
عيادة الأوتروا	٢٩.٨
صيدلية	١٣.٢
آخر	١.٩

وتأكيداً على ذلك فإن استخدام موانع الحمل واسعة الانتشار بين نساء مخيمات اللاجئين. وحين إجراء المسح كان (٧١%) من كل النساء المتزوجات وغير الحوامل من عمر (١٥-٤٩) سنة يستخدمن طريقة منع حمل، وبدون اختلافات جوهرية بينهن حسب المناطق. إلا أن المعدل المماثل لاستخدام طرق منع حمل حديثة كان فقط ٤٧%. إن غالبية النساء تستخدم طرق منع حمل فعالة: ومن بين كل المستعملات، فإن حوالي ٤٢% يستخدمن اللولب (IUD)، وحوالي ٢٩% منهن يستخدمن الحبوب. ويشير نمط العمر في استخدام منع الحمل إلى أن حوالي واحدة من كل امرأتين عمرها (٣٠-٤٤) سنة كانت تستخدم ضبط الخصوبة، ربما لتحديد حجم العائلة في الغالب.

إن مثل هذا الانتشار لاستخدام منع الحمل بين النساء الفلسطينيات في المخيمات ما كان ممكناً، لولا الجهود المقصودة من قبل المنظمات غير الحكومية (NGOs) وخاصة الأونروا، لتقديم الخدمات الصحية المطلوبة في الميدان. ويظهر الجدول (٢-٥) أن عيادات الأونروا كانت المصدر الرئيسي للاستخدامات الأولى لموانع الحمل، مسجلة حوالي ٣٠% من أول النساء المستخدمات وكان المصدر الثاني في الأهمية هو عيادات تنظيم الأسرة المتخصصة حيث استخدمها ٢٣% من النساء.

الوفيات المتدنية:

هناك مقياسان مختصران يستخدمان لوصف الوفيات وهما: معدل وفاة الأطفال الرضع (IMR) ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة (U5MR). ويعتبر المقياس الأول مؤشراً جيداً على الوصول على الخدمات الصحية الضرورية للأطفال، ويصف كثيراً من تأثير الظروف المعيشية البيئية المنتشرة على الصحة.

الجدول (٢-٦)

معدل وفيات الأطفال الرضع ومعدلات وفاة الأطفال دون الخامسة حسب الفترة

١٩٩٨-١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٨٩	
٢٤٠٩	٢٦٠١	معدلات وفيات الأطفال الرضع
٢٧٠٤	٢٨٠٢	معدلات وفيات الأطفال

ويظهر البحث معدلاً منخفضاً نسبياً للوفيات من الأطفال الرضع في المخيمات حتى عند مقارنته مع السكان غير اللاجئين في الأردن الجدول رقم (٢-٦)، حيث كان

٢٤٠٩ وفاة لكل ألف طفل ولد حياً خلال الخمس سنوات السابقة للمسح. وخلال فترتي الخمس سنوات السابقة انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٢٦٠١ رضيعاً بالآلاف إلى معدله الحالي. أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فقد انخفض من ٢٨٠٢ وفاة إلى ٢٧٠٤ وفاة لكل ألف ولادة خلال فترتي الخمس سنوات السابقة للمسح. وتشير مثل هذه الاتجاهات إلى انخفاض بطيء يجب أن لا يثير استغراباً في ضوء المستويات المنخفضة المنتشرة للوفيات في المخيمات. إن النتائج الواردة هنا، تؤكد النتائج السابقة، وتظهر أن سكان المخيمات هم أفضل حظاً من حيث صحة الأطفال الرضع.

أسر كبيرة الحجم:

إن حجم الأسر في المخيمات كبير على المستويات الوطنية والدولية؛ حيث كان معدل حجم الأسرة في مخيمات اللاجئين (٦٣) شخصاً. أما في الأردن ككل فقد معدل حجم الأسرة (٦) و (٦٢) كما قُدِّر في دراستين حديثتين (أرنبرج ١٩٩٧، دائرة الإحصاءات العامة ١٩٩٨). وفي المخيمات في الأردن تراوح عدد الأشخاص في الأسرة من (٦) أشخاص في منطقة عمان، إلى (٦٠٩) أشخاص في منطقة غرب عمان. وهذه الأرقام أعلى من تلك التي وجدت في مخيمات اللاجئين في لبنان (خواجه ١٩٩٩ب) والصفة الغربية (والإحصاءات الفلسطينية ٢٠٠). إن معدل حجم الأسرة في غرب عمان أعلى حتى مما هو عليه في غزة، على الرغم من، الاختلافات الكبيرة في معدلات الخصوبة (وكذلك حجم الأسرة) بين المنطقتين (الإحصاءات الفلسطينية ٢٠٠).

وعلى الرغم من أن الأسرة النووية الصغيرة، المكونة من الزوجين وأطفالهما دون سن الخامسة عشرة هي النمط العام بين المخيمات، إلا أن الأسر الكبيرة والممتدة موجودة فيها أيضاً. وتشكّل الأسر النووية ٦٠% من مجموع الأسر، بينما تشكل الأسر الممتدة ٢٠% منها. أما أنماط الأسر الأخرى فهي، الذين يعيشون وحدهم، والأزواج بدون أطفال، والآباء أو الأمهات الذين يعيشون وحدهم مع أطفالهم. كما يظهر الجدول (٢-٧) أن حوالي ثلث الأسر تحتوي على ثمانية أشخاص أو أكثر. ويعكس هذا بوضوح الكثافة المرتفعة للسكان في المخيمات.

الجدول (٧-٢)

حجم الأسرة

حجم الأسرة عدداً	%
١	٤٠١
٢	٧٠٧
٣	٨٠٦
٤	٩٠٦
٥	١٢٠٢
٦	١٢٠١
٧	١١٠٤
٨	٩٠٤
٩	٨٠٧
+١٠	١٦٠٢
المجموع	١٠٠

أما الأسر التي ترأسها امرأة فهي أكثر عمومية في المخيمات أيضاً مما عليه في الأماكن الأخرى في الأردن؛ إذ بينما ترأس النساء (١٥%) من أسر المخيمات الفلسطينية، فإن الرقم الرسمي المقابل لهذا في الأردن هو ١٠% (هانس- باور ١٩٩٨، دائرة الإحصاءات العامة ١٩٩٨). ويشير فحص لتكوين الأسر حسب وضع الرئاسة فيها الجدول (٨-٢) إلى أن الأسر التي ترأسها النساء هي معرضة للخطر بصورة خاصة. حيث أن (٥٧%) غالبية هذه الأسر تتكوّن من أم لوحدها (أرملة أو مطلقة) مع أطفالها، وأن حوالي (٢٠%) من الأسر من أشخاص كبار السن لوحدهم (مطلّقون أو أرامل) بصورة رئيسية.

الجدول (٨-٢)

نوع الأسرة حسب وضع رأس

نوع الأسرة	رأس الأسرة ذكر	رأس الأسرة أنثى	%
لوحده	١٠١	٢٠١٨	٤٠١
بنون أطفال	٦٠١	٠٠٠	٥٠١
متزوجين ومعهم أطفال	٧٠٠٨	١٠١	٦٠١٢
لوحده ومعهم أطفال	١٠٩	٥٦٠٩	١٠٠٢
ممتدة	٢٠٠٢	٢١٠٢	٢٠٠٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الفصل الثالث

الهجرة

الهجرة:

لقد شهد الأردن عبر العصور الماضية موجات كبيرة من التحركات السكانية عبر حدوده. فقد جعلت الحروب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وحرب ١٩٦٧، وحرب الخليج الثانية الأردن واحداً من أكبر الدول المستقبلة للاجئين (والعائدين) في الوطن العربي. فكان لهجرات اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة النازحين منهم بسبب حرب عام ١٩٦٧، تأثيراً مستمراً قوياً على حجم وتركيب وظروف السكان الاجتماعية والاقتصادية. كما مرّ الأردن بعمليات هجرة داخلية وتحضر نتيجة للهجرة الدولية بصورة جزئية، بما في ذلك هجرة العمالة. ونتج عن ذلك من بين الأشياء الأخرى التوسع الدراماتيكي لمدينة عمان خلال العقود الأخيرة. وكان للهجرة المحلية والدولية نتائج اقتصادية مهمة أيضاً بسبب الاعتماد الكبير نسبياً على التحويلات المالية للمهاجرين. وعلى الرغم من أن خبرة الهجرة كان لها الأطروحة المسيطرة في دراسات الهجرة، فإن لها مناسبة خاصة في الأردن. وحتى فترة حديثة قريبة لم يكن من المستطاع فحص ودراسة هجرة اللاجئين في الأردن بعمق بأية بيانات متوافرة.

إن المسح الحالي يقدم بيانات تفصيلية عن تجربة الهجرة للاجئين المخيمات في الأردن. فبالإضافة إلى تاريخ الحياة التقليدي ووقت الهجرة (شريك وسجل ١٩٧٦)، تمكنا البيانات المتوافرة من فحص التحركات السكانية الدائرية والمؤقتة. وفيما يتعلق بالموضوع الأخير فقد جمعت بيانات كاملة عن تاريخ هجرة الأفراد البالغين (١٥ سنة فأكثر) من خلال نموذج خاص لاستبيان الأفراد المختارين عشوائياً. وتشمل هذه البيانات وقت كل هجرة (حركة)، مكان الحركة الأصلية، والمكان الذي تقصده الحركة، والخصائص الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للمتحرك وقت القيام بهذه الحركة (الهجرة). وبخلاف بيانات الهجرة التقليدية، التي تحدد بصورة نموذجية نقطتين زمنية (مهمة بذلك الهجرة الدائرية). فإن بيانات تاريخ الهجرة تعكس تجربة هجرة الأفراد كما ينضجون في حياتهم. إن هدفنا في هذا الفصل هو وصف خصائص المهاجرين وأسباب هجرتهم باستخدام بيانات المسح، وبعين مفتوحة على حركات الناس من وإلى المخيمات. وقد استكملت بيانات المسح بمعلومات من مناقشات الجماعات المعمقة أيضاً.

سكان متحركون:

يعرض الجدول (١-٣) خلاصة مؤشرات الهجرة للسكان اللاجئين. ويظهر الجدول أن سكان المخيمات هم سكان متحركون، كما هو الحال مع باقي السكان اللاجئين في الأردن (راندل والكلايد ١٩٩٨)، حيث كان أكثر من واحد من كل ثلاثة مواليد في مكان آخر غير الذي يعيش فيه. إلا أن الهجرة الدولية (العمالة خاصة) بين الأفراد البالغين هي أقل مما تقدم. لقد كان حوالي ٢% تقريباً من السكان كلهم يعيشون خارج الأردن حتى ١٩٩٥، وحوالي ٦% من البالغين اشتغلوا في الخارج، و٣% فقط من البالغين كانوا عائدتين من الدول الخليجية.

جدول رقم (١-٣)
مؤشرات هجرة مختلفة

المؤشر	%
طول الحياة	٣٧.٧
داخلية منذ ١٩٩٤	٤٠.٨
دولية منذ ١٩٩٤	١٠.٠
عائد من الخليج	٣.٠
لم يعمل في الخارج	٥.٧

الجدول رقم (٢-٣)
عدد مرات الهجرة طول الحياة حسب الجنس

عدد مرات الهجرة	ذكر	أنثى	المجموع
صفر	٤٨.٩	٣٦.٠	٤٢.٥
١	٢٣.٥	٣٣.٠	٢٨.٨
٢	١٥.٧	١٧.٤	١٦.٦
٣	٧.٦	٦.٧	٧.١
٤	٢.٥	٣.٢	٢.٩
٥+	١.٩	٣.٦	٢.٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول (٣-٣)

عدد مرات الهجرة طول الحياة حسب المنطقة

عدد مرات الهجرة	عمان	غرب عمان	شمال عمان	المجموع
صفر	٤٦٠٧	٤٦٠٠	٣٨٠٥	٤٢٠٥
١	٢٦٠٢	٢٧٠٤	٢٩٠٦	٢٨٠٢
٢	١٥٠٧	١٥٠٥	١٧٠٥	١٦٠٥
٣	٧٠٠	٦٠٣	٧٠٨	٧٠٢
٤	٢٠٠	٢٠٧	٣٠٨	٢٠٩
٥+	٢٠٣	٣٠٠	٣٠٨	٢٠٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات تاريخ الهجرة التي تغطي الحياة الكاملة لعينة الأفراد البالغين الممثلة إلى أن السكان ككل متحركون بصورة كبيرة أيضاً. وتأكيداً لذلك، فقد تحرك أكثر من نصف الأفراد البالغين مرة واحدة في تاريخ حياتهم. ويبين الجدول (٣-٣) والجدول (٣-٣) توزيع الأفراد البالغين حسب عدد مرات تحركهم (هجرتهم) حسب الجنس والمنطقة الجغرافية على التوالي. ويمكن ذكر عدد من الملاحظات عن هذه الأرقام التراكمية. الملاحظة الأولى هي أن الهجرة المتكررة، على الرغم من وجودها، إلا أنها ليست عامة - حيث تبين أن نصف المهاجرين هاجروا لمرة واحدة فقط، وأقل من ١٠% قاموا بأربع هجرات على الأقل خلال تاريخ حياتهم. الملاحظة الثانية هي أن النساء هن أكثر احتمالاً لتغيير مكان عيشهن من الرجال. ويكون هذا في العادة نتيجة لهجرة العروس عند الزواج، أو الطلاق أو عند موت أحد الزوجين. والملاحظة الثالثة هي أن هناك اختلافات مناطقية قليلة جداً في الهجرات الجغرافية، على الرغم من أن سكان المخيمات الشمالية في الأردن يظهرون بشكل قليل هجرة أكثر من غيرهم. ويبدو هذا متوقعاً إذا ما أخذنا بالاعتبار حجم السكان اللاجئين الذين يعيشون في الشمال. وربما يعود سبب الهجرة المتدني الملاحظ في عمان ذات المستوى الحضاري العالي، إلى الحجم الكبير جداً لمنطقة عمان غير المتناسب مع باقي المناطق الأخرى، الذي يسمح بعدة تحركات (تقلات) سكنية لا يمكن (ولا يجب اعتبارها) حركات هجرة.

هجرة داخلية مهمة بشكل عام:

إن الجزء الأكبر من تاريخ حياة المهاجرين بين السكان اللاجئين - والذي يمكن أن يبدو واضحاً من خلال اقتراح أن أكثرهم ولدوا في أماكنهم الأصلية - ليس موجوداً في هذه الدراسة. ويبين الجدول (٣-٤) توزيع المبحوثين حسب مكان الولادة ومكان الإقامة في عام ١٩٩٥. ويظهر الجدول أن واحداً من خمسة أشخاص فقط كان مولوداً في فلسطين الانتداب، أو في الضفة الغربية أو غزة لاحقاً، وقسماً صغيراً جداً (٤%) كانوا مولودين في أماكن أخرى خارجها. أما البقية الباقية (٧٦%) فقد كانوا مولودين في الأردن. كما يظهر الجدول أيضاً أن حوالي ثلثي لاجئي المخيمات كانوا يعيشون في أماكن أخرى (غالباً مخيمات) في الأردن، والثلث الباقي في الخليج (١٨%) أو دول عربية أخرى (١٤%). وتشير هذه النتائج إلى هجرة داخلية مهمة بشكل إجمالي.

الجدول (٣-٤)

نسبة السكان حسب مكان الولادة ومكان الإقامة في عام ١٩٩٤

مكان الأصل	طول الحياة	الفترة الزمنية (الإقامة)
الأردن	٧٦.٢	٦٦.١
فلسطين	١٩.٤	١.٥
الخليج	٢.٦	١٧.٦
بلدان عربية أخرى	١.٦	١٤.٠
آخر	٠.٢	٠.٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

ولقد تأكدت هذه النتائج من خلال بيانات تاريخ الهجرة التفصيلية. ويبين الجدول (٣-٥) أن الهجرات (التحركات) حسب المكان المهاجر منه والمهاجر إليه مشابهة للنمط المذكور أعلاه. ويجب الإشارة إلى أن البيانات المعروضة هنا، تحتوي على عدة هجرات (تحركات) قام بها الشخص نفسه. ومن مجموع كل الهجرات منذ الولادة، فإن غالبيتها (٥٦%) منها بدأت من الأردن. أما ميزان الهجرة في مناطق المخيمات فقد كان إيجابياً حيث بدأ ١٥% من مجموع التحركات فيها، مقارنة بحوالي ٦١% منها كانت باتجاه المخيمات أي إليها وليس منها. وكما ذكرنا سابقاً، فإن التحركات كانت

محصورة بالأشخاص الذين يعيشون في المخيمات؛ وعليه فإن ميزان التحركات بين المخيمات والمناطق الأخرى في الأردن هي بالضرورة متحيّزة نحو المخيمات. إن مناطق غير المخيمات هي الأكثر مكاناً لبدء الهجرة الأصلية، حيث بدأت (٤١%) من الهجرات في هذه المناطق، وحوالي (٣٠%) من التحركات كانت إلى هذه المناطق.

الجدول (٣-٥)

نسبة مرات الهجرة طول الحياة حسب مكان الأصل والمكان المقصود

المكان	مكان الأصل	المكان المقصود
خارج المخيم في الأردن	٤١٠١	٣٠٠٧
مخيم في الأردن	١٥٠٦	٦١٠١
الضفة الغربية أو إسرائيل	٣١٠٣	١٠٥
بلدان الخليج	٥٠٤	٣٠٨
بلدان عربية أخرى	٦٠٢	٢٠٥
بلدان أخرى	٠٠٥	٠٠٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

الجدول (٣-٦)

نسبة السكان حسب وضع الهجرة (عدد المرات) والمنطقة

المنطقة	مقيم	مهاجر	المجموع
عمان	٢٠٠٩	٢١٠٩	٢١٠٢
الغرب	٣٠٠٨	٢٦٠٤	٢٩٠٧
الشمال	٤٨٠٢	٥١٠٧	٤٩٠١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وأظهرت النتائج اختلافات مهمة بين بلدان الأصل والبلدان المهاجر إليها أيضاً في فلسطين وإسرائيل. فقد كان حوالي (٣٠%) من حركات الهجرة من فلسطين والضفة الغربية أو غزة وواحد بالمائة فقط منها كانت متجهة إلى هذه المناطق. وعليه، فإن

الهجرة الدولية لا تشكل حجماً كبيراً بين سكان المخيمات. وكان حوالي (١٥%) من كل حركات الهجرة قد ابتدأت من الخارج، بما في ذلك دول الخليج، بينما كانت (٧%) فقط من هذه الحركات كانت باتجاه تلك البلدان. وكما تم استنتاجه، فإن الهجرة الداخلية هي المسيطرة عندما يؤخذ بالاعتبار تاريخ الهجرة الكامل للأشخاص البالغين.

وربما تكون حركات الهجرة الحديثة من وإلى المخيمات ذات اهتمام خاص بالنسبة للسياسات. وتظهر البيانات أن حوالي (١٥%) من السكان البالغين قاموا بهجرة حديثة (منذ ١٩٨٠) إلى المخيمات الجدول (٣-٦). ومن ضمن هؤلاء كان أكثر من النصف من المخيمات الشمالية، بمعنى آخر، كان معظم المهاجرين يأتون من الشمال مقارنة بالمقيمين.

صغار السن أكثر هجرة (تحرراً):

إن الهجرة انتقائية حسب العمر والجنس. ويعرض الجدول (٣-٧) معدل الهجرة خلال الحياة حسب العمر للذكور والإناث. وعند وصول عمر الخمسين سنة، كان كل واحد مولوداً في مكان آخر غير مكان الإقامة الحالي، وهذا ليس مفاجئاً أو غير متوقع للسكان اللاجئين. وتظهر اختلافات واضحة بين الذكور والإناث في هذا الإطار في الأعمار الأصغر سناً. وفي سن (١٤) سنة يهاجر واحد من كل خمسة ويستمر هذا الحال بدون تغيير حتى سن (٢٩) سنة. ويحدث ازدياد دراماتيكي في المدى العمري (٣٠-٣٤) سنة، عندما يزداد المعدل ليصل حوالي (٦٦%)، إن مثل هذه الزيادة يجب أن تعزى بشكل رئيسي إلى النزوح بسبب الحروب وهو ما حدث عام ١٩٦٧، حيث أن معدل الزيادة بعد هذا العمر يتناقص تدريجياً. ويلاحظ النمط العام نفسه في الإناث مع اختلاف واحد واضح؛ أن المعدلات كانت أعلى للإناث منها للذكور، وبصورة خاصة أعلى خلال المدى العمري (١٥-٢٤) سنة. وربما يكون الزواج هو السبب الرئيسي وراء هذا الاختلاف الجنسي الملاحظ في معدلات الأعمار الأصغر سناً.

الجدول (٧-٣)

معدل الهجرة طول العمر حسب الجنس والعمر

العمر	ذكر	أنثى
صفر	٩٠٥	٨٠٥
٥	١٤٠٤	١٣٠٨
١٠	٢٠٠٢	١٧٠٤
١٥	١٩٠٦	٢٤٠٧
٢٠	١٨٠٨	٣٤٠٤
٢٥	٢٣٠٠	٤٢٠٥
٣٠	٦٦٠٣	٧٤٠٧
٣٥	٨٢٠٣	٨٧٠٧
٤٠	٨٩٠٤	٩١٠٥
٤٥	٩٢٠٦	٩٨٠٤
٥٠	١٠٠٠٠	٩٩٠٤
٥٥	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٦٠	١٠٠٠٠	٩٩٠٠
٦٥	١٠٠٠٠	٩٨٠٩
٧٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٧٥	٩٧٠٣	٩٤٠٣
٨٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٨٥	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٩٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٩٥	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

الجدول (٣-٨)

معدلات الهجرة (عدد المرات طول الحياة) حسب الجنس والعمر %

العمر	نكر	انثى
١٥	٣٠٠٨	٢٤٠٧
٢٠	٢٣٠١	٣٥٠٧
٢٥	١٢٠٩	٥٤٠٣
٣٠	٣٥٠٥	٧٩٠١
٣٥	٦٩٠٢	٩١٠٢
٤٠	٨٦٠٢	٩٣٠٥
٤٥	٨٩٠٥	٩٦٠٧
٥٠	١٠٠٠٠	٩٧٠٥
٥٥	١٠٠٠٠	٩٦٠٩
٦٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

الجدول (٣-٩)

توزيع العمر التراكمي للمقيمين والمهاجرين (من المخيمات وإلى خارج المخيمات) (منذ ١٩٨٠)

العمر	المقيمون	المهاجرون
١٥	٢٠٠٥	٢٦٠٨
٢٠	٣٨٠٢	٤٣٠٥
٢٥	٥١٠٩	٦٥٠٣
٣٠	٦٢٠٥	٧٧٠٨
٣٥	٧٠٠١	٨٦٠٦
٤٠	٧٥٠٦	٩٠٠٨
٤٥	٧٩٠١	٩٣٠٧
٥٠	٨٣٠٥	٩٦٠٢
٥٥	٨٧٠٥	٩٧٠٩
٦٠	٩١٠٩	٩٨٠٧
٦٥	٩٥٠٤	٩٩٠٢
٧٠	٩٧٠٧	٩٩٠٦
٧٥	٩٨٠٩	١٠٠٠٠

إن نتائج تاريخ الهجرة الكلي، وكما في الشكل (٣-٨)، تؤكد الاستنتاجات المذكورة أعلاه، ولكن هناك فجوة كبيرة بسبب الجنس، حيث تكون النساء بصورة عامة أكثر ميلاً للهجرة من الرجال (سنجلمان ١٩٩٣). ولكن إذا ما اقتصرنا فترة الدراسة على آخر خمس سنوات، فإن نمط العمر يكون نموذجياً كما في الأماكن الأخرى، حيث تصل المعدلات ذروتها في أعمار العمل الرئيسية.

كما أن هناك دليلاً واضحاً على انتقائية الهجرة حسب العمر بالنسبة للهجرة إلى المخيمات. ويقارن الجدول (٣-٩) الصور العمرية التراكمية للمقيمين والمهاجرين خلال العقدين الآخرين، حيث أن المهاجرين البالغين إلى المخيمات هم أصغر سناً من المقيمين وكما يظهر ذلك بوضوح الجدول (٣-٩). وتصل فجوة العمر أعلى مداها بين المجموعتين في المدى العمري (٢٥-٢٩)، وتستمر أساسياً بدون تغيير حتى أوائل الخمسينات. ويكون حوالي ٧٨% من المهاجرين في الفئة العمرية دون الثلاثين سنة. أما النسبة المقابلة للمقيمين فهي ٦٣%. ولا يبدو واضحاً، لماذا يكون المهاجرون إلى المخيمات أصغر سناً في المعدل من سكان المخيمات المضيقين. ويمكن أن تلقى بعض عوامل الهجرة الانتقائية بما فيها السلوك الديمغرافي وقوى العمل بعض الإضاءات على هذا الموضوع.

المهاجرون إلى المخيمات أكثر اعتمادية:

إن المقارنة بين القادمين للمخيمات وسكانها المضيقين تظهر اختلافاً قليلاً في الخصائص الديمغرافية بصورة إجمالية. ولقد بيّنا أن النساء أكثر ميلاً للهجرة من الرجال في المخيمات. كما تظهر المقارنة المباشرة من حيث جنس المقيمين والمهاجرين من وإلى المخيمات انتقائية في هذا المجال لصالح النساء. واقترحنا أيضاً أن مثل هذه الانتقائية يمكن أن تكون إلى حد كبير بسبب الزواج. إلا أن الجدول (٣-١٠) يشير إلى أن المهاجرين الحديثين إلى المخيمات غالباً ما يكونون من الإناث اللواتي يرأسن أسرهن أو وحيدات مع الآخرين (بما فيهم الأطفال)، مما يوحي أن القادمين هم من الجماعات المتضررة اقتصادياً بخاصة، مقارنة مع المقيمين.

الجدول (١٠-٣)

انتقائية الهجرة حسب التركيب الديمغرافي (الهجرة منذ ١٩٨٠) %

التركيب	مقيمون	مهاجرون
أنثى	٤٨٠٢	٥٩٠٧
أنثى رأس الأسرة	١٢٠٣	١٥٠٦
زوج مع أطفال	٩٠٠	١١٠٨
زوج مع أطفال وآخرين	٣٠٤	٥٠٥

القادمون إلى المخيمات أكثر تعليمًا:

تشير نتائج إحدى الدراسات (أرنبرج ١٩٩٧) إلى أن سكان المخيمات هم أقل تعليمًا بصورة عامة مقارنة باللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات. إن البيانات التفصيلية عن تاريخ الهجرة تظهر أن القادمين إلى المخيمات هم أقل تعليمًا من المقيمين أو حتى الذين هاجروا سابقًا. وعند فحص انتقائية الهجرة حسب التعليم، يرينا الجدول (١١-٣) أن الذين هاجروا إلى المخيمات كانوا أكثر تعليمًا في المعدل من المقيمين فيها بصورة عامة. فقد كان ٦٨% من الذين هاجروا لم يكملوا التعليم الأساسي، مقارنة بـ (٤١%) من المقيمين، وبفارق ٢٧ نقطة مئوية بين المجموعتين. أما النتائج للمجموعتين التعليميتين الآخرين فهما غير منسجمتين، حيث يحمل المقيمون مؤهلاً ثانوياً أكثر من القادمين. وبالموازنة العامة، يظهر القادمون إلى المخيمات مستوى تعليمياً أعلى إذا ما قيس بمعدل عدد السنوات الدراسية التي أنهوها؛ حيث كان المعدل تسع سنوات تعليمية للقادمين بينما كانت ٧٠٨ سنة تعليمية للمقيمين.

الجدول (١١-٣)

انتقائية الهجرة حسب مستوى التعليم التحصيلي (الهجرة منذ ١٩٨٠)

التحصيل التعليمي	مقيمون	مهاجرون
أقل من الأساسي	٤١٠٦	٦٨٠٢
الأساسي	٣٦٠٨	١٥٠٥
الثانوي وأكثر	٢١٠٥	١٦٠٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

الجدول (٣-١٢)

هجرة المخيم حسب التعليم حين وقت الهجرة حسب الفترة

التحصيل التعليمي	إلى المخيم في عام ١٩٨٠	من المخيم في عام ١٩٨٠	إلى المخيم في ١٩٩٠	من المخيم في عام ١٩٩٠
أقل من الأساسي	٨٢٠٩	٨٦٠١	٦٩٠٦	٥٧٠٩
الأساسي	١٠٠٠	١٥٠٤	١٦٠١	٢٤٠٦
الثانوي وأكثر	٧٠١	٢٠٥	١٤٠٣	١٧٠٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إن تبصراً أكثر يمكن الحصول عليه، من خلال فحص التغيرات في الصور التعليمية للقادمين للمخيمات عند وقت الهجرة إليها. ويقارن الجدول (٣-١٢) الصور التعليمية عند وقت الحركة للبالغين الذين انتقلوا إلى المخيمات مع أولئك الذين هاجروا منها خلال الثمانينات والتسعينات؛ حيث كان حوالي (٧٠%) من القادمين إلى المخيمات في التسعينات من قبل الأفراد البالغين بتعليم أقل من التعليم الأساسي. ويبدو جلياً أن الصور التعليمية للمهاجرين خارج المخيمات خلال نفس الفترة كانت أعلى، حيث امتلك ٥٨% منهم تعليماً أقل من التعليم الأساسي، و ١٨% منهم امتلك تعليماً ثانوياً على الأقل. وكانت الصور التعليمية للمهاجرين في التسعينات أعلى مما كانت عليه في الثمانينات، إلا أن هذا كان بصورة جزئية، بسبب التغيرات في التحصيل التعليمي للسكان ككل. إلا أن الفروق التعليمية بين القادمين والمهاجرين من المخيمات لم توجد في الثمانينات. وفي الحقيقة، كانت الصور التعليمية للقادمين إلى المخيمات أعلى قليلاً من المغادرين. فمثلاً قام الأفراد البالغون وتعليم بالمستوى الثانوي على الأقل بـ ٧% من التحركات إلى المخيمات خلال الثمانينات، بينما كانت نسبة الذين تركوا المخيمات ٣% فقط. إن البيانات التي تم مراجعتها هنا هي لأولئك الذين حاولوا الهجرة من المخيمات بما فيهم العمال الذين هاجروا إلى الخليج سابقاً، وعليه فهي إحصائية فقط. وتتقصنا البيانات عن أولئك الذين هاجروا من المخيمات وبقوا في أماكن المهجر. وبناءً على النتائج التي وجدناها هنا، نستطيع الاستنتاج بثقة أن هناك ميلاً للأفراد البالغين الأقل تعليماً ليهاجروا إلى المخيمات، ولكن لا يوجد دليل على أن القادمين هم أقل تعليماً من سكان المخيمات الأصليين.

ثالث حركات الهجرة بسبب الزواج أو لأسباب عائلية:

تقدم عوامل الخلفيات الاجتماعية من مثل التعليم وتركيب الأسرة أجوبة للسؤال من يهاجر، وإلى حد ما، لماذا يهاجر الناس؟ والموضوع الأخير يمكن معالجته بشكل أكثر من خلال فحص الأسباب الذاتية التي نكرها المبحوثون لحركتهم. وفي المسح الميداني، سئلت عينة البالغين الممثلة عن أسباب هجرتهم، عند وقت كل هجرة إذا كانت موجودة. وعلى الرغم من أن البيانات الذاتية هي عرضة لأخطاء القياس، وبصورة خاصة أخطاء التذكر، إلا أنها تقدم معلومات قيمة لتقييم التغيرات خلال الوقت والجماعات.

ويبين الجدول (٣-١٣) خلاصة التغيرات في الأسباب المجمعّة للهجرة خلال أربع فترات مختارة: بصورة عامة، كان الزواج وأمور العائلة أكثر أهم الأسباب المعطاة للهجرة، مشكلة (٣٥%) من مجموع كل التحركات خلال الفترات. وقد شكّلت أسباب الحرب والأمن النفسي (٢٥%) والسكن (١٢%) والعمل (٨%) على التوالي. ويظهر تغير الأسباب خلال الوقت أكثر ما يكون وضوحاً في فترة ما بعد الثمانينات إذا ما قورن بالفترات السابقة. وكما هو متوقعاً فقد كانت أسباب الحرب والأمن الشخصي غير ذات قيمة في فترة الثمانينات والتسعينات. وعلى الرغم من أن الحرب كانت أكثر الأسباب أهمية (٣٨%) للهجرة خلال فترة (١٩٦٧-١٩٧٩)، لم يظهر أثرها العالي المتوقع من هجرة النازحين الكبيرة عام ١٩٦٧، وكذلك خلال النزاع المدني عام ١٩٧٠ في الأردن. إن العمر، بالطبع، هو أحد العوامل، إلا أن ذلك يمكن تفسيره في التداخل الممكن للعوامل الأخرى المعطاة، وخاصة الحرب، اتحاد العائلة، وأسباب أخرى. فمثلاً، يمكن لأحد الأفراد أن يتبع أفراد العائلة الآخرين خلال فترة الحرب، وفي مثل هذه الحالة تبقى المسألة خاصة بالمبحث لترتيب أولويات الأسباب المعطاة للهجرة.

إن من التغيرات المهمة الأخرى في صورة الأسباب هو الأهمية المتزايدة للعوامل المتعلقة بالعمل/الأجور خلال فترة الثمانينات والتسعينات مقارنة بفترات سابقة. فالعمل يشكل ما نسبته (١١%) و (١٦%) من تحركات الهجرة خلال الثمانينات والتسعينات على التوالي. كما يظهر زيادة بسيطة في الخدمات الصحية والعوامل المتعلقة بالسكن كأسباب واضحة أيضاً للهجرة. وعلى الرغم من التغيرات الصغيرة، فإن الأسباب المعطاة للهجرة خلال الفترتين الأخيرتين متشابهة. فهل تثبت هذه النتيجة لتفسير الهجرة إلى، ومن المخيمات؟

الجدول (٣-١٣)

أسباب الهجرة حسب الفترة

السبب	١٩٦٦	١٩٧٩-٦٧	٨٠-٩٠	١٩٩٩	كل الفترات
بسبب العمل	٧٠١	٤٠٣	١٠٠٩	١٥٠٨	٨٠٠
السكن	٩٠٩	١٢٠١	٦٠٠٩	١٢٠٢	١١٠٦
الخدمات	٠٠	٢٠٠	١٠٣	٣٠٠	١٠٦
عائلي/زواج	٣٦٠٠	٣٢٠٧	٤٤٠٩	٣٠٠٥	٣٤٠٨
الحرب والأمن	٣٦٠٠	٣٧٠٩	١٠٣	٦٠٠	٢٥٠٤
آخر	١١٠٨	١١٠٠	٣٠٠٧	٣٣٠٤	١٨٠٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول (٣-١٤)

أسباب الهجرة إلى المخيمات ومن المخيمات حسب الفترة

الأسباب	إلى المخيم في الثمانينات	من المخيم في الثمانينات	إلى المخيم في التسعينات	من المخيم في التسعينات
بسبب العمل	٧٠٤	١٩٠٤	١٣٠٣	١٣٠٠
السكن	١٣٠٧	١١٠٢	١٢٠٩	١٠٠١
الخدمات	١٠١	٠٠	٢٠٠	٥٠٨
عائلي/زواج	٤٦٠٨	٣٦٠٧	٢٩٠٨	٣٤٠٨
الحرب والأمن	٠٠٥	١٠٠	٥٠٥	١٠٥
آخر	٣٠٠٥	٣١٠٦	٣٦٠٥	٣٤٠٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إن التغيرات في حركات الهجرة من وإلى المخيمات متشابهة في داخل الفترات وليس على طولها كلها. فهناك عدد قليل جداً من التغيرات بالملاحظة. أولاً، بقي وزن عاملَي الزواج والأمور العائلية مهماً، ولكن أقل أهمية بالنسبة لحركات الهجرة إلى المخيم. وفي الوقت الذي شكل فيه الزواج والأمور العائلية نصف حركات الهجرة تقريباً خلال الثمانينات، فقد مثلت حوالي ٣٠% منها في التسعينات. ثانياً زادت العوامل

المرتبطة بالعمل من (٧%) إلى (١٣%) من كل حركات الهجرة إلى المخيمات طوال الفترتين الأخيرتين. وليس واضحاً لنا، لماذا حدث هذا، حيث أن المبحوثين لا يعتبرون المخيمات بصورة خاصة أماكن لتوفير فرص العمل (أنظر الفصل التاسع). ثالثاً، لقد أصبحت الصحة والخدمات الصحية عوامل أكثر أهمية للهجرة خارج المخيمات؛ وأصبح العمل أقل أهمية لمثل هذا العمل. وعلى الرغم من أن العامل الأخير (العمل) يمكن تفسيره بتدني فرص العمل في الأماكن الأخرى في الأردن وفي الخليج، فإنه من الصعب تفسير الأهمية النسبية لهذه الخدمات كأسباب رئيسية للهجرة خارج المخيمات. وربما كان يشير المبحوثون إلى نوعية الخدمات والتسهيلات الأخرى وليس لمجرد توافرها. وأخيراً بقيت الأهمية النسبية للسكن والعوامل الأخرى في الهجرة من وإلى المخيمات بدون تغيير بصورة أساسية خلال الثمانينات والتسعينات. كما يجب أن نبقى في أذهاننا أن أسباب الهجرة متعددة ومعقدة (ماسي وآخرون ١٩٩٣). وتشير الأسباب الذاتية التي ذكرها المبحوثون إلى جزء واحد فقط من القصة حول لماذا هاجروا.

حوالي ١٣% من سكان المخيمات يرغبون في الهجرة خارجها:

إن الرغبات في الهجرة لا تتحقق بالضرورة، ويمكن أن تبقى غير واقعية إلا إذا أوجبت خطط عملية للهجرة على أرض الواقع (هبركورن ١٩٨١). وهذا صحيح وخاصة في التحركات السكنية، وأيضاً بالنسبة للمهاجرين واللاجئين. فمثلاً يبدي غالبية المهاجرين خارج أوطانهم الرغبات في العودة إلى أماكنهم الأصلية عندما يسألون عن ذلك، إلا أن عدداً قليلاً منهم يفعلون ذلك (بورتس وباخ ١٩٨٨). وبالعكس من هذا، فإن الذين لا يريدون رغبة في الهجرة خارج أوطانهم، يمكن واقعياً أن يفعلوا ذلك فيما إذا توفرت الفرص فجأة. وعليه، فإن الرقم المطلق (أو الجزء) من هؤلاء الذين يريدون الهجرة أو الإقامة (البقاء في أماكنهم الأصلية) قد لا يكون ذا أهمية خاصة، إلا أن التغيرات خلال الجماعات وكذلك الأسباب المعطاة للرغبة في الهجرة هي المناسبة للسياسات (أو الأهداف المنشودة).

وقد أبدى حوالي (١٣%) من أرباب الأسر برغبتهم في الهجرة خارج المخيم الذي يعيشون فيه حالياً. وكانت غالبيتهم راضية عن المكان الذي يعيشون فيه، وأظهر ٢% فقط رغبتهم في تغيير سكنهم داخل مخيمهم. وعلى الرغم من أن نسبة أولئك الذين يرغبون في الهجرة خارج المخيم منخفضة نسبياً، إلا أنه يمثل حوالي (٦١٠٠) أسرة في المجموع، وهذا رقم مهم جداً. كما يجب أن نلاحظ أن ٦٢% من أولئك الذين يرغبون

في الهجرة خارج المخيم ليس لديهم خطط عملية مادية لفعل ذلك، فإن الرغبة في الهجرة ترتبط بالدخل؛ إذ أبدى (٩%) فقط من ذوي الدخل المتدني رغبتهم في الهجرة، بينما أظهر (١٧%) من ذوي الدخل العالية مثل هذه الرغبة. وعندما سئلوا عن العوامل التي يمكن أخذها في الاعتبار عند الهجرة، شكل السكن والبيئة خارج السكن نسبة مرتفعة (٨٠%) على قائمة الأسباب.

وأظهر عدد من أرباب الأسر رغبتهم بعدم الهجرة وكانوا غير راضين عن المكان الذين يعيشون فيه، رغم ما سبق ذكره؛ حيث كان حوالي (٤٠%) منهم غير راضين عن سكنهم. وسأل المسح أولئك الذين غير راضين عن سكنهم في المخيمات، ولا يرغبون في الهجرة منه، عن الأسباب الرئيسية لخيارهم العيش في المخيمات. وقد أشار حوالي (٤٧%) منهم إلى السكن وكلفة السكن، و (٤٢%) منهم إلى القرب من الأقارب والأصدقاء كأسباب رئيسية لعيشهم فيها. وأشار ألب (١١%) الباقون من أرباب الأسر إلى أسباب متنوعة بما فيها الصحة (٤%)، المخيم نفسه (٣%)، ظروف السكن (٢%)، وطيف من الأسباب الأخرى.

رغبة قوية لترك المخيمات ولكن ليس مجتمع المخيمات:

إن الحلقة المتصورة بين الرغبة للهجرة خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والوضع الاقتصادي، وبناءً عليه القدرة الفعلية للهجرة، كانت واضحة وظاهرة من مناقشات الجماعة المكثفة. فقد قال أحد المشاركين في هذه النقاشات من مخيم عزمي المفتي: 'إن الذين يستطيعون ترك المخيم، والذين لديهم النقود، يتكون المخيم وأي فرد يستطيع ترك المخيم لن يتردد بتركه'. إن تاركي المخيم حالياً هم المقيمون القادرون مالياً، والذين يستطيعون شراء أو تأجير بيوت خارج المخيم لتحسين ظروف حياتهم.

كما لاحظ منسقو المناقشات الجماعية المكثفة رغبة واسعة الانتشار في الهجرة خارج مخيمي عزمي المفتي والوحدات للاجئين. فقد ادعى أحد المبحوثين من مخيم الوحدات مثلاً: 'لو فتحت أبواب الهجرة إلى الخليج أو الدول الغربية، فإن أغلب السكان البالغين في المخيمات سيهاجرون'. كما أظهر الرجال والنساء، وخاصة المتعلمون منهم عبارات مشابهة لما سبق.

وأظهر المشاركون في المناقشات الجماعية المكثفة شعوراً قوياً وواضحاً في الحنين والثناء لأوقات السبعينات والثمانينات التي بلغت فيها الهجرة خارج المخيمات ذروتها. واعترف أحد قادة المجتمع المحلي في مخيم عزمي المفتي بفوائد الهجرة إلى

الخليج حيث قال: 'إن عدداً كبيراً من المعلمين، والفنيين والعمال هاجروا إلى بلدان الخليج في أواخر السبعينات. وكانت رفاهية سكان المخيم في حينه أفضل مما هي عليه الآن، تسألني لماذا؟ أقول لأن تحويلات المهاجرين (المغتربين) دعمت عائلاتهم وأقاربهم.'

إن توضيحاً نموذجياً واحداً للنتائج الإيجابية المسجلة للهجرة هي قصة رواها أحد الرجال المقيمين في مخيم عزمي المفتي ويعمل في جامعة اليرموك: 'إن أحد إخواني وأخواتي التسعة المقيمين في الحصن (مخيم عزمي المفتي) هاجر إلى الكويت عام ١٩٦٩. وقد ترك المدرسة بعد أن أنهى تسع سنوات دراسية فيها. فقد ساعد عائلتنا بإرسال النقود وفي دعم تعليم إخواني وأخواتي. ثم اشترى قطعة أرض في الحصن، مدينة أصبحت شبه ضاحية من مدينة إربد، ووفر نقوداً إضافية، وبنى له بيتاً في النهاية هناك. وعندما طرد من الكويت عام ١٩٩٠، فقد وجد له ملجأً ثانياً في بيته الجديد.'

وقد أعطت توفيرات وتحويلات العمال المهاجرين عدداً كبيراً من لاجئي المخيمات الفلسطينية فرصاً ليستقروا خارج المخيمات. إلا أنه من الناحية الأخرى، فقد وفر عدد آخر من لاجئي الميمات نقوداً، واشتروا أرضاً في النهاية بنوا عليها بيوتهم خارج المخيم وعادة ما تكون قريبة منه. وقد كانت هذه التوفيرات الأخيرة من دون تحويلات المهاجرين كما ورد في المناقشات الجماعية المعمقة. ويمثل أحمد مثلاً واضحاً لرجل أعمال ترك المخيم في عام ١٩٩٤: 'لقد انتقل أحمد إلى مخيم الوحدات عام ١٩٦٧، بعد أن استأجر بيتاً مع والده وباقي أفراد أسرته. واشتغل والده في البداية لحاماً، ثم غير مهنته إلى حلاق. وبعد عدة سنوات اشترى والد أحمد سكناً في المخيم واستعمل جزءاً منه صالوناً للحلاقة. وقد تعلم أحمد مهنة الحلاقة من والده وعمل معه في صالونه كما أصبح عدد آخر من أفراد العائلة حلاقين أيضاً. وحوالي عام (١٩٨٠) جدد أحمد بناء صالون الحلاقة، وزوده بأدوات حديثه بالتعاون مع والده أيضاً. وكما يتذكر أحمد: 'لقد ازداد دخل صالون الحلاقة بشكل كبير بعد تجديده وبعد فترة من الزمن، اشترى والذي قطعة أرض خارج المخيم (الوحدات) وبدأ بناء بيت للأسرة عليها. وعندما تم بناء البيت انتقلنا كلنا إليه في عام ١٩٩٤، إلا أن والدي احتفظ بصالون الحلاقة في المخيم.'

معظم اللاجئين لهم أقارب في الخارج:

لا يقتصر وجود أقارب يعيشون في الخارج على اللاجئين في الأردن، الذي يتصف بوجود عمالة مهاجرة منه للخارج. ومن الناحية الأخرى، يتوقع المرء أن يكون لكل لاجئ قريب يعيش في الخارج، وخاصة في بلده الأصلي. وليس هذا التوقع بسبب الوقت الطويل الذي مضى على اللاجئين عندما هاجروا لأول مرة منذ (٥١ سنة) ولا لأن حقيقة تهجير اللاجئين كان هجرة قسرية عائلية بشكل رئيسي، وتظهر البيانات أن حوالي (٦٠%) من أرباب الأسر في المخيمات لهم أقارب من الدرجة الأولى (والدان، أبناء، إخوان) يعيشون في الخارج، مما يشير إلى الروابط القرابية المكثفة بين اللاجئين عبر الحدود الدولية. وكما هو متوقعاً، فإن أقوى الروابط القرابية كانت مع الأقارب في الضفة الغربية وغزة، مما يعكس أن النزوح كان سببه الرئيسي الحرب في ذلك العام (١٩٦٧). وكما يظهر الجدول (٣-١٥) فإن نصف الأقارب الذين يعيشون في الخارج موجودون في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومعظم النصف الثاني من الأقارب يعيشون في الدول العربية الأخرى؛ حيث يعيش ٢٠% منهم في الخليج، و ٨% في سوريا. ويعيش ٩% فقط من الأقارب من الدرجة الأولى في بلدان خارج منطقة الشرق الأوسط.

وقد سنل أرباب الأسر الذين لهم أقارب يعيشون في الخارج عن الأسباب الرئيسية لإقامة أقاربهم هناك سواء إقامة دائمة أو مؤقتة. وكما يظهر الجدول (٣-١٦)، كان أكثر الأسباب أهمية لبقاء هؤلاء الأقارب حيث هم هو مكانهم الأصلي، حيث يعيش (٥٧%) من هؤلاء الأقارب في أماكنهم الأصلية. وكان العمل هو السبب الثاني المهم (٢٢%) والزواج ووحدة العائلة هو السبب الثالث (١٨%) لبقائهم في أماكنهم حيثما كانوا يعيشون.

الجدول (٣-١٥)

التوزيع الجغرافي للأقارب للزم (والدان، الأطفال وأخوان من أعضاء الأسرة) في الخارج

النسبة المئوية	البلد
٥٠.٨	الضفة الغربية وغزة
٣.٠	إسرائيل
٧.٦	سوريا
٢.٠٣	الخليج
٩.٦	البلدان العربية
٨.٧	آخر
١٠٠.٠	المجموع

الجدول (١٦-٣)

الأقارب في الخارج حسب سبب العيش هناك

السبب	%
العمل	٢٢.٣
العائلة	١٨.١
مكان الأصل	٥٧.٠
آخر	٢.٦
المجموع	١٠٠.٠

الفصل الرابع

نشاط القوة العاملة

نشاط القوة العاملة:

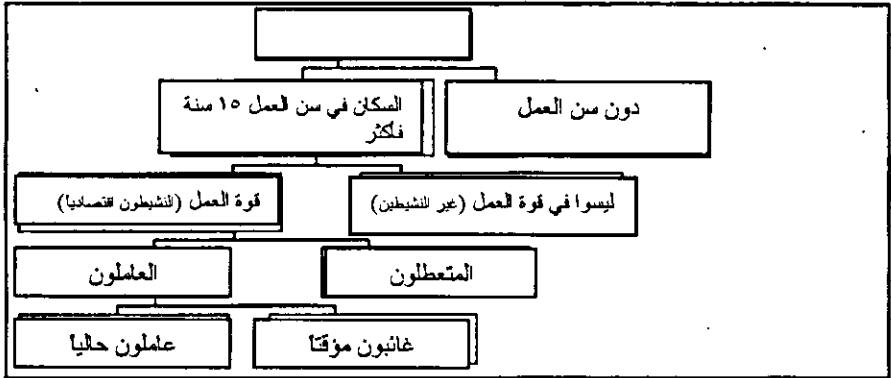
أين يقف لاجنو المخيمات من سوق العمل الأردني؟ هل هم متضررون في إطار فرص العمل واستخدام العمل؟ وهل تركيب قوة عمل المخيمات تختلف عن قوة العمل الوطنية؟ وما هي العلاقات بين استخدام العمل وعوامل خلفيات العاملين ذات العلاقة، مثل الجنس، العمر والتعليم؟ وهل المخيم مكان لإنتاج المتضررين من سوق العمل الأردني؟ وإلى أي مدى تؤثر القيم والاتجاهات في تشغيل الشباب والنساء؟ إن هذا الفصل يقدم الخطوات الأولى في عرض هذه الأسئلة والأسئلة المشابهة لها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار النقاش والجدل الدائر بين الحين والآخر في الإعلام المحلي حول دقة معدلات البطالة في الأردن، فيصبح مهماً تقديم تفصيل مختصر عن الإطار العام المستخدم في تقييم هذه الأسئلة.

إن مقياس العمالة والمظاهر الأخرى لاستخدام العمل المستخدمة في هذا المسح منسجمة مع الإطار العام المستخدم في منظمة العمل الدولية (ILO). وعادة ما يسود نقاش مهم حول المقاييس المعيارية للعمل والبطالة، وكثيراً ما يكون سبب ذلك نقص الوعي بالنسبة للتمييز بين البطالة وعدم النشاط الاقتصادي. وحسب معايير منظمة العمل الدولية، فإن البطالة ليست مرادفة لعدم وجود الوظيفة (العمل) - فالأفراد الذين بدون عمل يجب أن ينشدوا بجدية العمل (الوظيفة) إذا ما أريد لهم أن يحسبوا عاطلين عن العمل. إن الأفراد الذين بدون وظيفة (عمل) ويريدون عملاً، إلا أنهم لا ينشدون العمل يصنفون، "خارج قوة العمل". وعليه، فليس البطالة وحدها، وإنما أيضاً عدم المشاركة في قوة العمل هي موضوع له اهتمام معتبر، وخاصة للبالغين الشباب الذين هم في وضعيات مؤسسية أو اثنية متضررة.

يظهر الشكل (٤-١) إطار منظمة العمل الدولية لقياس نشاط قوة العمل خلال مسح الأسرة. ويتعلق هذا الإطار فقط بالذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر عادة. ويصنف الأشخاص البالغون إلى السكان النشيطين اقتصادياً (قوة العمل) والسكان غير النشيطين اقتصادياً (خارج قوة العمل) على أساس إجاباتهم بصورة أساسية. وتتكون قوة العمل من أولئك الأشخاص العاملين (الموظفين) أو الذين ينشدون عملاً (العاطلون عن العمل).

ويعرف التشغيل بأنه العمل مقابل الأجر أو الفائدة على الأقل لمدة ساعة واحدة خلال الأسبوع السابق لإجراء المقابلة. وتشمل فئة العاملين أيضاً الأشخاص الذين غابوا عن عملهم مؤقتاً. وينتج هذا التعريف تقديراً محافظاً لاستخدام العمل، إلا أنه عملي جداً لأغراض المقارنة للجماعات في داخل الأردن وعلى المستوى الدولي.

الشكل ٤-١: إطار منظمة العمل الدولية لقياس نشاط قوة العمل



مساهمة قوة عمل متدنية وخاصة بين النساء:

يعرض الجدول (٤-٢) توزيع السكان البالغين حسب نشاط قوة العمل. وكما هو واضح في الجدول، فقد كان معدل مساهمة قوة العمل الكلية متدنية بـ (٤١%) لكل من الرجال والنساء. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى معدل متدنٍ جداً لمشاركة النساء (١٣%)، بينما المعدل المقابل لمشاركة الرجال كان (٦٩%). أما البطالة فتشكل حوالي (١٣%) من السكان النشيطين اقتصادياً. وهناك اختلافات واضحة في البطالة حسب الجنس أيضاً، حيث كانت المعدلات (٢٣%) للنساء، و (١١%) للرجال. وهذه المعدلات هي أعلى قليلاً من تلك التي سجلت في دراسة الأوضاع المعيشية في الأردن ١٩٩٦ للسكان كلهم (عوض وأرنبرج ١٩٩٨). وعلى الرغم من وجود زيادة في عدد النساء اللواتي يذهبن للعمل، إلا أن هذا الاتجاه لا يبدو موجوداً في حالة المخيمات.

الجدول (٤-٢)

توزيع السكان من عمر ١٥+ سنة حسب وضع قوة العمل

وضع قوة العمل	ذكور	أنثى	المجموع
يعمل	٦١٠٤	٩٠٩	٣٥٠٦
لا يعمل	٧٠٦	٣٠٠	٥٠٣
ليس في قوة العمل	٣١٠٠	٨٧٠١	٥٩٠٢
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

الجدول (٣-٤)

معدلات المشاركة في قوة العمل لأعمار معينة حسب الجنس

العمر	ذكر	أنثى
١٩-١٥	٤٠٥	٢٠٨
٢٠-٢٤	٧٩٠٩	١٧٠٥
٢٥-٣٤	٩٢٠١	٢٠٠٠
٣٥-٤٤	٩١٠٤	٢٠٠٤
٤٥-٥٤	٧٩٠٦	٩٠٤
٥٥-٦٤	٤٥٠١	٦٠٦
٦٥+	٢٠٠٨	٢٠٨

ويشير نمط العمر في مشاركة قوة العمل إلى أن الذين بدون عمل لا يمكن اعتبارهم مشكلة انتقالية مقتصرة على داخلي العمل لأول مرة. ويبين الجدول (٣-٤) إن حوالي (٤١%) من الذكور الذين أعمارهم (١٩-١٥) هم في قوة العمل، و فقط (٣%) من النساء في قوة العمل هذه. وعندما يصبح الذكور في أوائل عشرينات العمر فإن حوالي (٨٠%) منهم يكونون في قوة العمل، وتساهم الغالبية المسيطرة من الذكور (٩٢%) في قوة العمل عندما يكونون في أوائل ثلاثينات أعمارهم. ويبقى معدل مشاركة الذكور حوالي (٩٠) حتى أوائل الأربعينات من أعمارهم فقط، ويبدأ المعدل بعد ذلك بالنزول بسرعة حتى يحصل حوالي (٢٠%) في أواخر ستينات أعمارهم. ويكون نمط العمر للنساء مشابهاً لحد كبير للنمط بين الرجال، ولكن بدخول بطيء لقوة العمل وخروج أسرع منها كما يظهر ذلك الجدول بوضوح. إن أعلى معدل مساهمة للنساء وكانت حوالي (٢٠%)، وقد سجلت لفئات العمر (٢٠-٤٤) سنة.

الزواج يقلل النشاط الاقتصادي للنساء:

إن التعليم والوضع الزواجي من المحددات (المقررات) المهمة للمشاركة في قوة العمل وخاصة عند النساء. فالزواج يزيد النشاط الاقتصادي للرجال، بينما يقلله عند النساء. وهكذا نجد أن (٧٨%) من الرجال المتزوجين نشيطون اقتصادياً بينهما (٩١%) من الرجال الذين لم يتزوجوا هم نشيطون كذلك. والمعدلات المناظرة كما سبق عند النساء هي (١٠%) للمتزوجات، و (٢٧%) لمن لم يتزوجن على التوالي. وعلى الرغم من أن

هناك بعض التأثير للعمر، كما يمكن أن يكون متوقعاً، إلا أن العلاقة تبقى موجودة حتى بعد الضبط لعامل العمر.

وبالمقابل، فإن التعليم يزيد النشاط الاقتصادي لكل من الذكور والإناث. وكما يظهر الجدول (٤-٤)، فإن النشاط الاقتصادي للذكور بدون تعليم (٧٠%) ويزداد باستمرار حتى يصل (٩٢%) لأولئك الذين لديهم تعليم ثانوي أو أكثر. ويكون الفرق في النقاط المئوية أكبر في حالة الإناث ليزداد من (٨%) للنساء اللواتي بدون تعليم إلى حوالي (٤٥%) للنساء ذوات التعليم الثانوي. وكما في حالة الوضع الزواجي، فإن العمر لا يفسر العلاقة الملاحظة. ويجب الإشارة إلى أن اعتماد النشاط الاقتصادي على التعليم والوضع الزواجي ليس خاصاً بمخيمات اللاجئين في الأردن، بيد إن العلاقة هنا قوية بصورة خاصة.

الجدول (٤-٤)

المشاركة في قوة العمل حسب التعليم والجنس %

التعليم	ذكر	أنثى
بدون تعليم (أمي)	٧٠٠٤	٨٠٤
الأساسي	٨٤٠٤	١١٠٠
الثانوي أو أكثر	٩٢٠٠	٤٤٠٨

ثلث الذكور في مهن غير ماهرة:

لقد تغير التركيب الوظيفي (المهني) لقوة العمل في الأردن خلال العقود الماضية القليلة بحيث تلاتت أهمية المهن ذات المستوى المتدني وغير الماهرة. كما كان هناك ابتعاد عن مهن الزراعة والصناعة باتجاه قطاع الخدمات، وخاصة منذ منتصف الثمانينات. أما الصورة بالنسبة لمخيمات اللاجئين فهي مختلطة، ومعتمدة على الجنس.

ويظهر التركيب القطاعي سيطرة قطاع الخدمات، حيث يعمل ٢٥% في التجارة و (١٥%) في التعليم، والصحة والخدمات الاجتماعية. وتكون الصناعة ثاني أكبر قطاع مشكلة خمس قوة العمل. وتشكل الإنشاءات قطاعاً مهماً (١١%)، إلا أن الزراعة أقل من ذلك بكثير (٣%). ويوجد (٣%) فقط من قوة العمل في المخيمات تعمل في نشاطات الإدارة العامة، إلا أن ذلك لا يشير إلى حجم العمل في القطاع العام. فمثلاً فإن

نسبة من أولئك الذين يعملون في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية هم موظفو القطاع العام.

ونلاحظ اتجاهين رئيسيين بالنسبة للجنس (الجدولان (٤-٥) و (٤-٦)). فالتجارة (٢٩%) والصناعة (١٩%) هما القطاعان الرئيسيان للذكور والزراعة هي القطاع الأصغر لهم، إلا أن الذكور موزعون تقريباً بالتساوي على النشاطات الاقتصادية الرئيسية. وتعمل الإناث بصورة رئيسية في قطاعين رئيسيين هما التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية (٤٣%) والصناعة (٣٠%). ويبدو واضحاً أيضاً أن جزءاً أكبر من الإناث يعمل في الزراعة (٩%) مما هو عند الذكور (٢%).

ويختلف النشاط القطاعي حسب التعليم كما يظهر في الجدول (٤-٧). إذ بينما توجد اختلافات قليلة حسب القطاع للأشخاص ذوي التعليم دون الثانوية، يزداد نصيب مهن التعليم والصحة والإدارة العامة بشكل مهم مع المستوى التعليمي. وتشير النتائج إلى انتقائية حسب التعليم، حيث تكون الإناث أكثر احتمالاً من الذكور للعمل في نشاطات تتطلب تعليماً أكثر في المعدل.

كما تكون الانتقائية حسب التعليم للنساء في قوة العمل واضحة أيضاً في التركيب المهني. ويظهر الجدول (٤-٨) التركيب المهني لأولئك الرجال والنساء. ويظهر الجدول أن (٣٠%) من النساء يعملن ككاتبات وشبه متخصصات، و (٣٥%) من الرجال عمالاً غير مهرة يعملون في مهن يدوية متدنية المرتبة. وما عدا ذلك، فإن التوزيع المهني للرجال والنساء متشابه إلى حد كبير. ويشير توزيع المشاركين اللاتنين في قوة العمل حسب المهنة والصناعة انهم يحتلون وصفاً اقتصادياً مهمشاً في سوق العمل الأردني إجمالاً.

إن هذه الظاهرة تتساوى مع ارتباط قوة العمل الضعيفة في الأقليات المتضررة في أماكن أخرى (فان هيتسما ١٩٨٩).

الجدول (٥-٤)

قطاع العمل في قوة العمل للرجال %

القطاع	%
الزراعة	٣٠٠
خدمات المجتمع	٩٠٦
مواصلات	١٠٠٩
بناء	١٣٠٨
تعليم صحة إدارة	١٣٠٩
صناعة تعدين	١٩٠٢
تجارة عقارات	٢٨٠٦
المجموع	١٠٠٠٠

الجدول (٦-٤)

قطاع العمل في قوة العمل للنساء %

القطاع	%
الزراعة	٩٠١
خدمات اجتماعية	٦٠٩
تجارة وبناء	٩٠٧
الصناعة	٣٠٠٣
تعليم صحة إدارة	٤٣٠٢
غير محدود	٠٠٨
المجموع	١٠٠٠٠

الجدول (٧-٤)

النشاط الاقتصادي (قطاع) حسب التعليم

القطاع	بدون تعليم	الأساسي	الثانوي وأكثر	الكل
الزراعة	٤٠٧	١٠٥	٠٠٥	٣٠٢
صناعة وتعبئة	١٩٠١	٢١٠٦	١٢٠٠	١٨٠٤
بناء	١٥٠٠	١٣٠٩	٧٠٦	١٣٠٣
تجارة وعقارات	٣١٠٠	٢٩٠٤	٢٢٠٩	٢٩٠١
مواصلات	١٣٠٤	١٠٠٦	٦٠٣	١١٠٤
تعليم صحة وإدارة	٥٠٦	١١٠٠	٤٣٠٣	١٤٠١
خدمات اجتماعية	٩٠٨	١٠٠٨	٦٠٨	٩٠٥
غير محدد	١٠٣	١٠١	٠٠٥	١٠١
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

الجدول (٨-٤)

المهنة حسب الجنس %

المهنة	ذكر	أنثى	الكل
الاختصاصيون والإداريون	٦٠٨	٧٠٤	٩٠٦
الفنيون والكتبة	٩٠٦	٢٩٠٦	١٢٠٦
الخدمات وعمال البيع	١٧٠٧	١٤٠٠	١٧٠٢
العمال المهرة	٣٠٠٨	٢٧٠٣	٣٠٠٣
العمال العاديون	٣٥٠١	٢١٠٧	٣٣٠١
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

ثلاثا قوة العمل في القطاع الخاص:

لقد شملت أداة المسح، بالإضافة إلى الفئات، المعتادة الموظفة للعمال، والأونروا، وبعض المؤسسات غير الحكومية وعمل الأسرة الخاص. ولا اعتبارات الموضوع وحجم العينة جمعنا القائمة إلى خمس فئات هي: الأونروا، والحكومة، والقطاع الخاص (لشمل المستخدمين غير الحكوميين والأسر الخاصة)، وعمل الأسر الخاص، وأخرى. ويظهر الجدول (٩-٤) أن أكثر من ثلثي الأشخاص المستخدمين هم في القطاع

الخاص، مع إضافة (١٤%) مستخدمون في أعمال العائلات. وتشغل الأونروا أقل من (٣%) من لاجئي المخيمات العاملين. ويعمل حوالي (١٧%) منهم في المؤسسات والوكالات الحكومية. وعلى الرغم من أن العمل في القطاع العام دون المعدل الوطني (حموياً ١٩٩٩)، إلا أنه يعتبر مهماً من منظور دولي. وهذا مهم أيضاً للنساء، كما هو في الأماكن الأخرى من العالم حيث حوالي ربع نساء المخيم العاملات يعملن في وظائف حكومية.

كما تميل النساء للعمل أكثر في الأعمال التي تديرها الأسرة (١٧%) مما هو عليه الحال بين الذكور (١٣%) ويبقى القطاع الخاص هو المستخدم الرئيسي، حيث يعمل حوالي (٧٠%) من الذكور و(٥٥%) من النساء في القطاع الخاص كعامل أو مستخدم أو عامل لحسابه الخاص.

الجدول (٩-٤)

قطاع العمل حسب الجنس والعمر

قطاع العمل	ذكر	أنثى	الكل
الأونروا	٢٠٦	٤٠٢	٢٠٦
قطاع عام	١٥٠٣	٢٣٠٥	١٦٠٦
قطاع خاص	٦٨٠٩	٥٤٠٥	٦٦٠٧
عائلي	١٣٠٠	١٧٠١	١٣٠٦
آخر	٠٠٥	٠٠٧	٠٠٥
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

حوالي ٢٠% يعملون لأنفسهم:

لقد صُنِّفت فئات العامل بالمسح إلى خمس مجموعات هي: المستخدم، وعامل لنفسه، وعامل، وعامل في الأسرة بدون أجر، ومتدرب. ومن المهم جداً أن نحفظ في الذهن بأن الفواصل (الحدود) بين بعض هذه المجموعات، وخاصة المستخدم والعامل لنفسه، ليست واضحة في الممارسة والواقع كما يمكن أن يتوقع الإنسان، وخاصة في أوضاع بلدان العالم الثالث. وهكذا، قد يكون شائعاً لأن يصنف المقابلون مستخدماً كعامل لنفسه، والعكس صحيح، بسبب مشكلات تتعلق باللغة أو سوء فهم من قبل المبحوث أن المقابل أو كليهما معاً. وعلى الرغم من ذلك، فلا يوجد سبب يجعلنا نعتقد أن مثل هذه

الأخطاء والمقياسية موجودة في مسح خاص دون غيره، خاصة إذا قام باحثون متخصصون في إجراء المقابلات.

إن الغالبية العظمى (٧٧%) من الأشخاص المستخدمين هم عاملون بأجر وبدون اختلافات بين الذكور والإناث. إلا أن العمل الخاص (المبادر) شائع لحد كبير بين لاجئي المخيمات؛ حيث حوالي واحد من كل خمسة يعمل لحسابه الخاص (١٧%) أو يستخدم غيره (٣%). إن الجزء الذي يعمل لحسابه الخاص من قوة العمل، والمعترف بطريقة فضفاضة، أكبر قليلاً في المخيمات، مما هو عليه الحال في الأماكن الأخرى في الأردن كما كشفت عن ذلك دراسة الأوضاع المعيشية في الأردن (عوض وأرنبرج ١٩٩٨). وليس واضحاً فيما إذا كان ذلك بسبب تطور حديث أو أنه مجرد انعكاس لأخطاء منهجية أو قياسية. ويبدو من المحتمل جداً، أن حجم الأعمال الخاصة التي يملكها مقيموا المخيمات أصغر سواء في حجم رأس المال أو عدد المستخدمين، مما يملكه نظراؤهم المقيمون في أماكن أخرى في الأردن. وعلى غير ما هو عليه الحال في الأردن ككل، لا يوجد إجمالاً فروق جنسية بالنسبة لفئات العمال (مستخدم، عامل، الخ) بين لاجئي المخيمات.

الأجور أعلى في المخيمات:

إن معدل الدخل الشهري الإجمالي لعامل منتظم هو حوالي (١٤٦) ديناراً أردنياً. وتؤكد بيانات الدخل الخاصة بالعمال المنتظمين الآراء الشائعة حول العائدات لأشكال عديدة من رأس المال، إلا أن هناك استثناءات قليلة. أولاً: أن معدل الأجر لعامل في المخيم هو (١٦٧) دينار شهرياً، وهو أعلى بشكل مهم مما يحصل عليه العاملون خارج المخيمات (١٣٨) دينار شهرياً. والنتائج السابقة حول فوائد العمل فيما يسمى 'الاقتصاد الكهفي' أي المغلق جدلية ومختلطة إلى حد كبير بسبب أمور مقياسية (لوجان ١٩٩٤، بورتن وجنسن ١٩٩٢، سساندرز وتي ١٩٩٢، وولد نجر ١٩٩٦). ولا يسمح حجم العينة إلى تقسيم أكثر مما ورد، إلا أن النتائج تشير إلى أن مستويات الأجور العالية في المخيمات هي بصورة رئيسية بسبب الانتقائية في وضع العمالة، وبصورة خاصة في القسم المرتفع كثيراً بين العاملين لأنفسهم في المخيمات؛ وعدد قليل جداً يعملون بأجر داخل المخيمات. بمعنى آخر، إن نمط العمالة يختلف داخل المخيمات مما هو عليه خارجها.

ثانياً: هناك دليل على مردود أعلى من التعليم، إلا أن التعليم الثانوي والجامعي يضيف شيئاً قليلاً نسبياً (٢٠) دينار، مقارنة بالتعليم الأساسي (٥٦) دينار، وجزء من هذا الفرق يعزى إلى العمر (أو الخبرة)، إلا أن المردود من التعليم الثانوي والجامعي أقل مما هو متوقّع من وجهات النظر المتعارف عليها وأسواق العمل المشابهة الأخرى كالضفة الغربية وقطاع غزة (أنجست ١٩٩٥).

ثالثاً: لقد كان لعوامل أخرى بما فيها الجنس، المنطقة، ونوع المستخدم، التأثيرات المتوقعة، إلا أن الفجوة بين القطاع الخاص والعام والأونروا صغيرة بصورة مفاجئة (١٤) دينار، وخاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار الاختلافات التعليمية والمهنية بين هذه القطاعات.

يجب أن نكون حذرين ومتحفظين كثيراً في تفسير النتائج الواردة هنا بسبب الاختلافات الصغيرة الحجم، وصغر حجم العينة، والتقليل المعتاد تسجيله في البيانات المتعلقة بالدخل. أضف إلى ذلك، التأثير المهم الكامن لعدد آخر من العوامل المتداخلة والتي لا يمكن السيطرة عليها أو ضبطها بسبب صغر حجم العينة (حوالي ٣٠٠ حالة).

البطالة أعلى بين الشباب:

إن العمل ضمان مهم للدخل وطريق للحصول على السلع والخدمات القيمة. وعلى الرغم من أن معدل البطالة الإجمالي بين اللاجئين عالي نسبياً، هناك اختلافات مهمة بينهم حسب الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ويظهر الجدول (٤-١٠) أن البطالة أعلى ما تكون بين الشباب خاصة ذوي الأعمار من (١٥-٢٤) سنة. ويزيد معدل البطالة بين الذكور ذوي الأعمار (١٥-٢٤) سنة في المخيمات عن المعدل الوطني بـ (١٦%) نقطة مئوية (دائرة الإحصاءات العامة ١٩٩٩)، بينما المعدل المناظر لمن أعمارهم (٣٥-٤٤) سنة هو خمس نقاط مئوية. وهناك فرق حسب العمر ملاحظ عند النساء - حيث نجد أن (٣٠%) من النساء الشابات عاطلات عن العمل مقارنة بـ (١٣%) منهن لا يعملن في الفئة العمرية (٣٥-٤٤) سنة. ويظهر الجدول أن معدلات البطالة عند النساء أعلى مما هي عليه عند الذكور في كل الأعمار، إلا أن الفجوة تكون أكبر ما تكون في أعمار الشباب. ويعزى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى عاملين متوقعين. الأول: أن المشاركين الشباب في قوة العمل مختارون حسب التعليم، ويمثلون سكاناً بمعدل تعليم أقل من الثانوية بسبب التسرب

المبكر، وبناءً عليه فهم غالباً ما يكونون عاطلين عن العمل. الثاني: أن العمال الشباب أقل خبرة وظيفية من الكبار، وعلى الرغم من ذلك فإن الجدول يظهر أن معدلات البطالة عالية في ضوء المعايير الدولية.

الجدول (١٠-٤)

البطالة حسب الجنس والعمر

العمر	نكر	أنثى
١٥ - ٢٤	١٦,٢	٢٩,٩
٢٥ - ٣٤	٩,٨	٣,٠١
٣٥ - ٤٤	٥,٤	١٣,٠
٤٥ +	٦,٩	...

التعليم الأكثر يعود إلى بطالة أكثر بين النساء:

إن تفسيراً عاماً لانتشار البطالة وخاصة بين الشباب، هو نقص المهارات عندهم. ويعتبر التعليم مؤشراً جيداً لمستويات المهارة والمؤهلات. ويوجد ارتباط واضح بين التحصيل التعليمي ومستويات العمل تقريباً في كل مكان؛ إلا هنا في المخيمات؛ إذ يُظهر الجدول (١٠-٤) أن تعليمًا أكثر يعود إلى بطالة أكبر بين نساء المخيمات. إن حوالي ثلث النساء النشيطات اقتصادياً وتعليم ثانوي أو أكثر كن عاطلات عن العمل مقارنة — (١٣%) من النساء اللواتي معهن تعليم دون الثانوية. أما بين الذكور النشيطون اقتصادياً، فلا يوجد عملياً علاقة بين التعليم والعمل، وإذا كان هناك من علاقة ما، فإن الذكور الذين بدون تعليم، غالباً ما يكونون عاملين، إلا أن الفروق صغيرة. والمتوقع أن تكون البطالة نادرة نسبياً بين خريجي الكليات خاصة الذكور، إلا أنه لا يمكن التحقق من هذا هنا بسبب أن وجود مثل هؤلاء الأشخاص قليل في العينة.

الجدول (١١-٤)

البطالة حسب التعليم والجنس

الجنس	التعليم	معدل البطالة
ذكور	أقل من الأساسي	٩,٥
	الأساسي	١٣,٠
	الثانوي وأكثر	١١,٣
الإناث	الأساسي وأقل	١٢,٧
	الثانوي وأكثر	٣٣,٥

٨% دون العمالة (التوظيف):

إن معدل البطالة هو أكثر الأشكال المرئية من نقص استخدام العمل، وعليه فهو يلقي جزءاً كبيراً من الاهتمام من قبل صانعي السياسة والناس العاديين غالباً في كل مكان. وعلى الرغم من ذلك، فإنه أقل المفاهيم فهماً. فمقياس منظمة العمل الدولية للبطالة لا يحتوي تماماً نقص استخدام العمل فالعمال المستخدمون على أساس جزئي، أو مؤقتاً، أو في وظائف دون مستوى خبرتهم ومستوى تعليمهم يحسبون عادة مستخدمين. فمثل هذه الأبعاد لنقص استخدام العمل تمثل العمل الناقص وظروف العمل (التوظيف) غير الكاملة (الناقصة). وللأغراض العملية، نركز هنا على البطالة ذات العلاقة بالوقت، كبعد واحد من نقص استخدام العمل. فالعمل الناقص يعرف عادة كوضعية عمل تكون فيها ساعات العمل للأشخاص المستخدمين غير كافية من حيث العلاقة بالوضعية البديلة التي يكون الأشخاص فيها راغبين ومتواجدين للعمل (منظمة العمل الدولية ١٩٩٨). فهنا يكون الأشخاص ناقصي العمل هم الأشخاص الذين عملوا (تعرف بأقل من ٣٥ ساعة عمل) على أساس جزئي خلال أسبوع الإسناد والذين كانوا راغبين بالعمل ساعات إضافية بغض النظر عن السبب.

إن خمس الأشخاص المستخدمين عملوا عملاً جزئياً، إلا أن هذا الرقم الإجمالي يخفي فروقاً جنسية. فبينما عمل (٤٤%) من النساء عملاً جزئياً نجد (١٧%) من الرجال عملوا كذلك. ويبقى الاختلاف العائد إلى الجنس بغض النظر عن التعليم. ويظهر الجدول (٤-١٢) أن حوالي (٨٥%) من الذكور بتعليم أساسي أو بدون تعليم لهم وظائف كاملة الدوام، مقارنة بـ (٥٧%) من الإناث بتعليم مماثل. وعمل حوالي نصف النساء نوات التعليم الثانوي أو أكثر عملاً جزئياً فقط. ومن الملاحظات المثيرة في هذا الشكل هو ذلك الجزء ممن كانوا غائبين مؤقتاً عن العمل بين المتعلمين وخاصة النساء منهم. حيث كان أكثر من ربع النساء بتعليم أقل من الثانوية كن غائبات عن العمل مؤقتاً. ولم يكن واضحاً كيف حدث ذلك.

وليس كل الذين عملوا عملاً جزئياً رغبوا في عمل ساعات إضافية، وفي الحقيقة فإن قلة منهم عملوا ذلك. ومن بين كل العاملين، فإن (١٥%) ممن عملوا عملاً بشكل كامل، و (٤%) ممن عملوا عملاً جزئياً، رغبوا بعمل ساعات إضافية، وإذا ما أخذنا النسب الأخيرة كمقياس لنقص العمل، فإن ذلك يعطينا معدلاً يساوي حوالي (٨%).

وتشير النتائج إلى أن نقص العمل هو في الغالب ظاهرة ذكورية، بينما يمثل العمل الجزئي بين النساء اختياراً طوعياً إذا ما قورن بعمل الرجال. وهكذا نجد أن

(٤٧%) من الرجال الذين عملوا جزئياً رغبوا بالعمل ساعات إضافية، بينما نجد فقط (٢٨%) من النساء اللواتي عملن عملاً جزئياً رغبن في العمل الإضافي. ويمكننا الاستنتاج أن النساء عندما يعملن، يكن أكثر رغبة بفرص عمل متوافرة مرنة في سوق العمل.

الجدول (٤-١٢)

% البطالة حسب التعليم والجنس

الجنس	التعليم	وظيفة/ دوام كامل	وظيفة/دوام جزئي	غائب مؤقتاً
نكور	أساسي أو أقل	١٣٠١	٨٤٠٣	٢٠٦
	الثانوي فأكثر	١١٠٦	٧٤٠٨	١٣٠٦
إناث	أساسي أو أقل	٣٨٠٤	٥٧٠١	٤٠٥
	الثانوي فأكثر	٢١٠١	٤٨٠٤	٣٠٠٥

واحد من كل عشرة طلاب نشيط اقتصادياً:

إن موضوعاً له علاقة بالسياسات هو العلاقة بين الالتحاق بالمدارس ونشاط قوة العمل -فهما ليسا منفصلين عن بعضهما كلياً. وإن أعلى تداخل بينهما هو في المجموعة العمرية (١٥-١٩) سنة. حيث كان ٥٦% من هذه المجموعة ملتحقين بالمدارس حين إجراء المسح. ومن مجموعة الشباب (١٥-١٩) الملتحقة بالمدارس، كان (٥%) في قوة العمل، وبما أن معظم الإناث غير نشيطات اقتصادياً، فإن معدل نشاط قوة العمل للذكور هو (٩%)، وكان غير الطلاب في هذه المجموعة العمرية أكثر نشاطاً اقتصادياً (٤٦%) من عامة السكان البالغين، كما يميلون لأن يكونوا عاطلين عن العمل (١٨%). وانسجاماً مع النتائج المتعلقة بالسكان البالغين بصورة عامة، فإن الذكور غير الطلاب كانوا أكثر نشاطاً اقتصادياً (٧٨%) من الإناث غير الطالبات (٧%).

عدم التشجيع والقيود الاجتماعية تقود إلى الخمول الاقتصادي:

إن السكان 'خارج قوة العمل' يتكونون من مكانات متنوعة لا تتلقى أجراً، بما فيهم الطلاب، والمتقاعدون وربات البيوت. وقد مثلت مسؤوليات العناية بمنزل الأسرة وتربية الأطفال بالنسبة للنساء بدائل تقليدية للمشاركة في قوة العمل الرسمية في الأقطار العربية، وما زالت لحد الآن.

إن السبب الرئيسي لعدم مشاركة النساء هو العناية بمنزل الأسرة (٧٠%)، إلا أن هذا يختلف حسب العمر كما يمكن أن يكون متوقعاً الجدول (٤-١٣). وهذا السبب المسيطر للنساء من أعمار (٢٥) سنة فأكثر؛ حيث ذكره (٨٦%) منهن، ولكنه يبقى سبباً مهماً حتى بالنسبة للنساء الأصغر سناً (٤٤%)، أما السبب الرئيسي الثاني بالنسبة للنساء الشابات فهو الالتحاق بالمدارس (٤١%)، والنتيجة الواضحة بالنسبة للنساء الشابات هي أهمية القيود الاجتماعية، وعلى الخصوص عدم موافقة الزوج أو الوالدين على العمل، حيث ذكر حوالي (٧%) من النساء الشابات أن القيود الاجتماعية كانت أسباباً لعدم المشاركة في قوة العمل.

وهناك ظاهرة مهمة في معيار قياس البطالة وهو استثاؤه للأشخاص غير المتشجعين للعمل، أو الأشخاص الذين انقطعوا عن البحث عن عمل بسبب اعتقادهم أنهم لن يستطيعوا الحصول على شيء، أو أن ظروف العمل غير مقبولة بالنسبة لهم. وبينما يشكل غير المتشجعين عادة جزءاً صغيراً من السكان، إلا أن حجمهم ينمو خلال فترات البطالة العالية. فلم يبحث حوالي (٥%) من النساء في الفئة العمرية (١٥-٤٤) عن عمل، أو كُنَّ غير متواجدات للعمل بسبب أنهم فقدوا الأمل في الحصول على عمل مقبول. وعلى الرغم من أن هذه النسبة المتوقعة منخفضة نسبياً، إلا أنها تقود إلى تغيير كبير ممكن في استخدام العمل إذا ما أخذنا بالاعتبار حجم النساء غير النشيطات اقتصادياً في هذا المجال.

الجدول (٤-١٣)

أسباب عدم المشاركة في قوة العمل حسب العمر للنساء

السبب	٢٤-١٥	٤٤-٢٥	+٤٥	الكل
ظروف غير مقبولة/فقدان الأمل	٣٠٩	٥٠٣	٠٠	٣٠٨
طالب	٤١٠٠	٠٠	٠٠	١٦٠٠
ربة منزل	٤٤٠٠	٨٦٠٣	٨٦٠٠	٧٠٠٢
غير قادر/متقاعد	٠٠	٢٠٧	١١٠٧	٤٠٣
عدم موافقة الآباء/الزوج	٦٠٧	٢٠٤	٠٠	٣٠٥
ليس بحاجة أو آخر	٤٠٢	٣٠٣	٢٠٣	٢٠١
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

ويكون عدم التشجيع حتى أكثر أهمية بالنسبة للرجال مكوناً نسبة إجمالية مقدارها (١٢%)، وهو مهم بصورة خاصة لأولئك الذين هم في قمة أعمارهم العملية

(٢٥-٤٤) سنة؛ حيث أن ربع هؤلاء لم يكونوا في قوة العمل بسبب فقدانهم الأمل في الحصول على وظيفة مقبولة الجدول (٤-١٤). إن حقيقة الحجم الصغير لهذه المجموعة، على الرغم من النسبة المئوية الكبيرة نسبياً، تؤدي إلى فرق (اختلاف) صغير إجمالاً.

ومن الأمور المهمة بصورة خاصة، الحجم الكبير نسبياً (٣٧%) من الرجال غير النشطين بسبب أسباب صحية بما فيها عدم القدرة، والمرض والتقاعد. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التركيب العمري للفتى للسكان، تكون هذه النسبة عالية بشكل ملحوظ. إن الأسباب المعطاة لعدم المشاركة في قوة العمل مرتبطة بمراحل العمر، حيث أشار لها حوالي (٨٠%) من أولئك الذين أعمارهم ٤٥ سنة فأكثر. ولربما كان الأكثر استغراباً أن أكثر من نصف الرجال غير النشطين اقتصادياً في الفئة العمرية (٢٥-٤٤) سنة، و (٧%) من أولئك الذين أعمارهم (١٥-٢٤) سنة ذكروا المرض أو عدم القدرة كأسباب لعدم مشاركتهم. ويجب الملاحظة، أن هذه النتائج تمثل التقييمات الذاتية للمبحوثين، وهي خارج إطار هذه الدراسة من حيث تقييم صحة هذه العوامل بما فيها عامل الصحة.

والبطالة ليست متفردة بلاجئي المخيمات في الأردن. وفي الإطار المطلق، فإن هناك عدداً أكبر من ناشدي الوظائف والعمل خارج المخيمات مما هو داخلها. إلا أن حدوث العمالة ونقص العمل في المخيمات يكون أكثر نسبياً. وتشير النتائج هنا إلى ظاهرة الانقسام الاقتصادي بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. ويبدو واضحاً أن النجاح الاقتصادي للاجئي غير المخيمات في سوق العمل الأردني، يوازيه تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئي المخيمات. ومما يثير الاهتمام، إن الدليل على هذا الانقسام في الأوضاع المعيشية ظاهر في المخيمات، كما سنرى في الفصل القادم.

الجدول (٤-١٤)

أسباب عدم المشاركة في قوة العمل حسب العمر للرجال

السبب	٢٤-١٥	٤٤-٢٥	+٤٥	إجمالي
ظروف غير مقبولة/فقدان الأمل	١٢٠٩	٢٥٠٧	٥٠٠	١١٠٥
طالب	٧٢٠٣	٠٠	٠٠	٤١٠٠
ليس بحاجة	٤٠٩	٠٠	٨٠٥	٦٠٤
غير قادر/متقاعد	٧٠٠	٥٣٠٣	٧٩٠٩	٣٦٠٥
آخر	٢٠٩	٢١٠٠	٦٠٦	٤٠٧
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

الفصل الخامس

الدخل والفقـر

الدخل والفقرة:

لا يوجد سبب من الناحية النظرية لتوقع فقر أكبر بين اللاجئين في الأردن. فعلى الرغم من فترات الضنك والشدة الأولى التي يمكن توقعها، فإن الفقر يجب تناقصه خلال الوقت كلما نما وطور اللاجئون على رأسمالهم وقدراتهم البشرية العالية. إلا أنه على الرغم من عدم وجود الهجرة الانتقائية والتشابه في الموقف القانوني واللغة والثقافة بين اللاجئين وغير اللاجئين، فإن هناك تركيزاً واضحاً للفقر وأشكال أخرى من الحرمان بين لاجئي المخيمات.

وعلى الرغم من وجود مؤشرات عدة لقياس الوضع الاقتصادي للسكان، فإن مستوى وتوزيع دخل الأسرة الذي تحت سيطرتها يحتل المركز الأعلى في قائمة المؤشرات. ويقاس الوضع الاقتصادي للسكان هنا بصورة رئيسية من خلال مقياس دخل الأسرة السنوي وتفصيلات قائمة مصادر الدخل. وعلى الرغم من أن هذا المقياس بسيط وسهل نسبياً، إلا أن الدخل المتصرف به لا يقدم بالضرورة صورة كلية للوضع الاقتصادي، خاصة الثروة والمؤشرات الأخرى المادية للحياة الإنسانية. وعليه فنحن نستخدم مؤشرات أخرى متنوعة للموقف الاقتصادي بما فيه مقاييس الفقر الذاتية، وطول فترة الضنك والشدة، والتوفيرات البنكية، وامتلاك العقارات وتوافر السلع الأسرية المعمرة.

الدخل المتدني:

يفيد استخدام مستوى أو توزيع الدخل كمؤشر، أن الوضع الاقتصادي لسكان مخيمات اللاجئين هو أدنى من المقيمين خارج المخيمات. ويقارن الجدول (٥-١) توزيع الأسر في المخيمات مع كل الأسر في الأردن في إطار الدخل الطبقي المستخدم في مسح الأوضاع المعيشية في الأردن ١٩٩٦. ويجب التنويه هنا إلى أن أسر المخيمات هي أكبر حجماً في المعدل، من الأسر خارجها. وكنتيجة لهذا، فإن الفروق في الدخل الفردي بين سكان المخيمات والمقيمين خارج المخيمات تميل إلى أن تكون أكبر من فروق الدخل الأسرية. وحتى إذا لم نأخذ بالاعتبار الاختلافات في حجم الأسرة وأيضاً التضخم - لقد أجري مسح المخيمات بعد ثلاث سنوات - فإن سكان المخيم هم الأسوأ بالنسبة للدخل. ويبدو مفاجئاً الفجوة بين المجموعتين في طبقات الدخل الدنيا، مشيرة إلى تركيز واضح

للفقر في المخيمات. فمثلا نجد (٢٢%) من أسر المخيمات لديها دخل (٩٠٠) ديناراً سنوياً أو أقل سنوياً أم ماذا مقارنة بالمعدل الوطني (١٠%). وملفت للانتباه أيضاً، أن التوزيعين متشابهان إلى حد كبير (باستثناء مجموعتي الدخل المتدنيّتين) على الرغم من أن أسر المخيمات هي أسوأ حالاً إلى حد ما. إن التشابه في توزيعي الدخل في مجموعات الدخل الأعلى تشير إلى أن المخيمات هي مختلفة (غير متجانسة) بالنسبة للوضع الاقتصادي، بمعنى أن الرفاه النسبي ليس معدوماً كلياً في المخيمات.

الجدول (١-٥)

توزيع دخل الأسرة السنوي بالدينار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والأردن

ككل حسب مصدر البيانات

مجموع الدخل	المجموع دراسة الأوضاع المعيشية	المجموع دراسة المخيمات
- ٩٠٠	١٠٠٢	٢١٠٧
٩٠١ - ١٤٥٠	١٦٠٥	١٩٠٥
١٤٥١ - ١٨٠٠	١٨٠٤	١٣٠٩
١٨٠١ - ٢٩٠٠	٢٣٠١	٢٢٠٤
٢٩٠١ - ٣٦٠٠	١٣٠٤	٨٠٨
٣٦٠١ - ٤٣٠٠	٦٠١	٣٠٩
٤٣٠١ - ٥٣٠٠	٤٠٥	٤٠١
٥٣٠١ - ٦٦٠٠	٣٠٨	٢٠٧
٦٦٠١ - ٩٦٠٠	٢٠٦	١٠٥
٩٦٠١ + ٠٠٠	١٠٢	١٠٦
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

الدخل متنوع إجمالاً:

لقد جمعت بيانات الدخل، في المسح، حسب المصدر، مستخدمين قائمة تفصيلية من ٣٨ مصدراً مختلفاً للدخل، سواء أكان ذلك نقدياً أو عينياً. ولأجل الاختصار والسهولة جمعنا المصادر المختلفة في مجموعات خمسة هي: الأجور، والعمل لنفسه، والتحويلات (تشمل التحويلات من الخارج، من الحكومة، من الأونروا، التحويلات المحلية الأخرى)

والعقارات، والمصادر الأخرى. ويبين الجدول (٢-٥) عدد مصادر الدخل الرئيسية حسب المنطقة ويظهر الشكل أن أسر المخيمات ذات مصادر متعددة نسبياً، حيث أن الغالبية منهم لديها أكثر من مصدر واحد للدخل. لقد ذكر خمس الأسر فقط أنهم يعتمدون على مصدر واحد للدخل فقط، وأكد أكثر من نصفهم أن لديهم مصدرين للدخل خلال السنة السابقة لإجراء المسح. وكان هناك اختلافات مناطقية قليلة جداً هنا، موحية بأن هناك نقصاً في المنافع المانطةية بالنسبة إلى تنوع الدخل. إن النتائج الواردة هنا ربما كانت نتيجة لاستراتيجيات تجميع الدخل من قبل أعضاء الأسرة الواحدة، وعاكسة وجود 'عمال ثانويين'، أو دخول تكميلية، أو تحويلات أو كل هذه المصادر مجتمعة.

الجدول (٢-٥)

عدد مصادر الدخل حسب المنطقة

عدد المصادر	عمان	الغرب	الشمال	الكل
١	٢٢٠٠	٢٢٠١	٢١٠٠	٢١٠٥
٢	٥٣٠٦	٦٠٠٥	٥٥٠٧	٥٦٠٦
+٣	٢٤٠٠	١٧٠٢	٢٣١٠	١٩٠٤
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

مبادرون إلى حد ما:

إن دخل الأجور هو المصدر الرئيس (من حيث الكمية) لغالبية أسر المخيمات وهذا غير مستغرب لاقتصاد السوق الحضري بشكل رئيسي. وفي الحقيقة فإن ثلاثة من كل أربع أسر تستلم دخلاً من الأجور، واعتمدت الغالبية العظمى منها بصورة جزئية على شكل ما من التحويلات وأجر من مصادر الدخل الأخرى.

ويظهر الجدول (٢-٥) أن أكثر من (٨٥%) من الأسر ذكرت استلامها بعض التحويلات. إلا أن معظم هذه التحويلات عينية أو تحويلات من مصادر غير مؤسسية.

الجدول (٥-٣)

توزيع الأسر بدخل من مصادر مختلفة

المصدر	%
أجور	٧١.٦
يعمل لصالحه الخاص	٣٢.٠
تحويلات	٨٥.٩
من العاملين	١٣.٥
الأونروا	١٢.٥
عقار / ملكية	٤.٩
آخر	٧.٨

ويشير الجدول إلى مصدرين مهمين هما الأونروا والتحويلات من العمال في الخارج. فقد استلم (١٣%) من الأسر تحويلات أو مساعدات (بما فيه الخاصة بحالات العسر الشديد) من الأونروا. إلا أن سكان المخيمات مبادرون إلى حد ما، حيث أن أكثر من (٣٠%) من الأسر استلمت دخلا من العمل لذواتها.

... إلا أنهم متضررون وغير راضين:

لقد سألنا سؤالين عن خبرات الشدة الاقتصادية/ التحركات والانتقال، والادخار، والنظرة لتغيرات المستقبل. وبالإجمال، هناك دليل على الضنك والشدة الاقتصادية والتشاؤم حول تحسين الأوضاع في المستقبل. ولم يستطع أكثر من نصف الأسر جمع أو تدبير مبلغ (١٠٠) دينار في مدة أسبوع في حالة طارئة. واخترنا هذه المجموعة من الأسر، وخاصة المتضررة منها. وسألناها عن مدة مكوثها في الأوضاع الاقتصادية الصعبة وعن تقييمهم لأية تغيرات مستقبلية. وقد كان خمس من كانت ظروفهم صعبة وهم في ضنك في هذه الأوضاع لمدة (٣-٥) سنوات، وثلاثهم تقريبا في هذه الحالة أيضا لمدة أكثر من خمس سنوات. وكان قلة منهم (١٣%) يمكن اعتبارهم متضررين لوقت قصير، أي في حالة ضنك اقتصادي للسنتين الماضيتين. أما بالنسبة للتحسينات المستقبلية، فالغالبية منهم تعتقد بالقدر (٧٢% قالوا على الله)، وذكر خمسهم تقريبا أن أوضاعهم الصعبة ستستمر إلى الأبد.

وأشارت باقي المؤشرات إلى النتائج نفسها، حيث ذكر ٢٧% منهم نقصا في دخلهم في الـ (١٢) شهرا الماضية، والغالبية (٥٥%) لا تستطيع شراء ملابس جديدة لأفراد العائلة إذا ما احتاجوا لذلك، أو ليأكلوا لحما ثلاث مرات في الأسبوع (٧٧%) ، وكلهم تقريبا (٩٥%) ليس لديهم ادخارات في البنك. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات ذاتية، ويمكن أن يكون المبحوثين قد بالغوا في ذكر المظاهر السلبية لوضعهم الاقتصادي، إلا أنها تقدم دليلا على عدم الرضا الواسع بين سكان المخيمات.

عمان تحتل أعلى مرتبة على مؤشر الثروة:

اشتمل استبيان المسح أسئلة تتعلق بملكية (٢١) مادة من سلع الأسر المعمرة ووسائل الإعلام والاتصالات: كالثلاجة، والفرن، وفرن كهربائي، وفرن بالكاز/ديزل، ومروحة كهربائية، وغسالة كهربائية، ومكنة خياطة، وخلط كهربائي، وراديو/مسجل، وتلفزيون، وساتلايت، وفيديو، وكاميرا، وتلفون منزلي، وتلفون متحرك، وكمبيوتر شخصي، ومكيف هوائي، وسيارة/سيارة كبيرة، ودراجة. وعلى الرغم من أن هذه المواد قد تكون ذات علاقة مباشرة بالثروة، إلا إنها تقدم مقياسا معقولا للثروة النسبية عندما تؤخذ مع بعضها البعض. إن بناء مقياس كلي لاستخدامات هذه المواد المتوفرة سوف لن يكون ذا قيمة في رصد التغيرات خلال الوقت أو بين الجماعات. إن هذه المواد المذكورة ليست متحدة في القيمة أو الضرورة بالنسبة للحياة. وفي الحقيقة فإن بعضها يمكن اعتباره كماليا كالكمبيوتر الشخصي والكاميرا في الأوضاع الحالية. وعلى الرغم من ذلك، فقد اخترنا أن نبني مقياسا من خلال الجمع البسيط لعدد المواد الموجودة لدى الأسرة بدون إعطاء وزن لأي منها. ولأغراض عملية (العرض)، ومنهجية (حجم العينة) حول ناتج الجمع الكلية إلى مدى من (١) ، حيث يشير إلى ثروة متدنية، إلى (٧) حيث يشير إلى ثروة عالية.

الجدول (٤-٥)

مؤشرات الضيق (الشدة) المختارة

المؤشر	% الأسر
نقص التوفير	٩٤٠٥
لا يستطيع جميع ١٠٠ دينار	٥٢٠٠
حالات العسر الشديد في الأونروا	٢٧٠٢
الدخل المنقوص	٢٧٠٢
لأكثر من خمس سنوات في الضيق	٦٤٠٥
آخر ٥-٢ سنوات في الضيق	١٩٠٠
الضيق مستمر	١٨٠٥

ويظهر الجدول أن أكثر من (٤٠%) من الأسر لديها أقل من عشرة من هذه المواد. كما أظهر الاختلافات حسب المناطق، حيث كانت مخيمات الشمال أقل حظاً من مخيمات عمان، بينما جاءت مخيمات غرب عمان في الوسط (بينهما) - وإذا ما نظرنا إلى النهاية العليا من التوزيع، مثلاً نجده يكشف أن حوالي (١٤%) من الأسر في مخيمات عمان كان لديها على الأقل (١٨) مادة مقارنة إلى (٧%) فقط من مخيمات الشمال. وليس واضحاً ما إذا كانت تعكس هذه الاختلافات المناطقية الملاحظة، القرب الجغرافي من عمان العاصمة (وعليه أنماط الحياة) أو تراكم الامتلاك لهذه المواد أو مجرد الرفاه.

الجدول (٥-٥)

مؤشر السلع المعمرة حسب المنطقة

قيمة المؤشر	عمان	الغرب	الشمال	الكل
١	٢٠٦	٢٠٦	٤١٤	٣٠٥
٢	٩٠٠	٨٠٣	١٢٠٥	١٠٠٦
٣	٢٣٠١	٢٤٠٦	٣٠٠٤	٢٧٠٢
٤	٣٠١٥	٣٦٠٧	٢٩٠٤	٣١٠٧
٥	٢٠٠٥	١٦٠٥	١٥٠٨	١٧٠٠
٦	٩٠٢	٨٠٧	٥٠٠	٧٠٠
٧	٥٠١	٢٠٦	٢٠٥	٣٠١
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

تحديد الفقير من خلال مقياس نسبي :

يعرف الفقير، كما هو متعارف عليه، بأنه الشخص الذي ينقصه الوسائل الضرورية القادرة على تقديم ما يمكن اعتباره معيارا كافيا للعيش. ويعرف الفقر هنا في إطار الفقر المادي أو الحرمان الاقتصادي. وعلى الرغم من أن هذه النظرة للفقر انتقدت باعتبارها نظرة ضيقة (سن ١٩٨٥، تاوسند ١٩٩٢)، فإن البعد المادي للفقر كما يعبر عنه بالقيمة النقدية لظاهرة الفقر مهمة جدا لا يمكن إهمالها. أضف إلى ذلك عدم وجود إجماع بالنسبة لقياس الأشكال الأخرى للحرمان.

ويتطلب تحديد من هو الفقير مقياسا للفقر. بمعنى آخر يتطلب تحديد الفقير مؤشرات حول : (١) مستوى المعيشة للقيام بفصل الأسر حسب المصادر التي تمتلكها، (٢) الحاجات الدنيا، التي تحدد الحد الفاصل بين الأسر إلى فقيرة وغير فقيرة. ويقرر كل من هذين المؤشرين دقة خط الفقر المختار. إن الدخل الصافي هو بدون شك أكثر عمومية واستخداما كمؤشر لمستوى المعيشة، وقد استخدم هنا كمقياس للمصادر.

هناك طرق مختلفة لقياس "الحاجة" وكل واحدة منها يكتنفها الجدل وعدم الاتفاق. وأكثر طريقة عمومية هي الاعتماد على "معرفة الخبير" بالنسبة للسعرات الحرارية الدنيا المطلوبة أخذها، أو سلة الغذاء، أو مواد إنفاق مختارة ضرورية لأوضاع المعيشة الكافية أو لمجرد المحافظة على الحياة (البقاء). وهناك بديل آخر، وهو سؤال المبحوثين مباشرة عن الحد الأدنى من النقود الضرورية لتغطية الحاجات الأساسية. وقد قمنا بعمل هذا الشيء في هذه الدراسة. وبما أن تكاليف السكن تقريبا موحدة في المخيمات، فإن تقدير الأجر ليس ضروريا.

يقارن الجدول (٥-٦) مستويات الدخل الشهري الوسيط في مستويات الدخل المحتاجة (الضرورية) حسب حجم الأسرة. وتزداد الوسيطيات باستمرار تقريبا حسب حجم العائلة كما يمكن أن يتوقع من النظرية. حيث وسيط الدخل الشهري الكلي هو أقل من الدخل المحتاج (الضروري) بغض النظر عن حجم الأسرة وقد ذكر (٦٠%) من الأسر دخلا كليا أدنى من الحد الأدنى الضروري لسد الحاجات الأساسية. ويمكن أن تتأثر الفجوة بتركيب الأسرة من حيث الجنس والعمر.

الجدول (٥-٦)

دخل الأسرة الشهري بالدينار حسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	الدخل المحتاج	الدخل الحقيقي (الواقعي)
١	٩٥	٢٨
٢	١٠٠	٨٢
٣	١٥٠	١٠٠
٤	١٥٠	١٤٠
٥	١٧٠	١٣٥
٦	٢٠٠	١٥٠
٧	٢٠٠	١٥٩
٨	٢٠٠	١٦٧
٩	٢٠٠	١٩٦
+١٠	٢٥٠	١٩٧

ونأتي هنا لاستخدام هذه العناصر للوصول إلى مقياس نسبي للفقر. إن مقياسا نسبيا للفقر يضع مستوى الفقر في جزء محدد، عادة ما يكون (٥٠%) من مقياس وسيط الدخل المعدل أو الإنفاق (بوهمان ١٩٨٨). وبناء عليه يقارن الفقير مع باقي الأسر في مخيمات اللاجئين. لكن، بما أن توزيع الدخل في المخيمات هو مشابه تقريبا إلى التوزيع الوطني، ما عدا الشريحة التي في الأسفل، فإن المقياس يمكن اعتباره عاكسا للوضع الوطني الواسع، ويجب التأكيد هنا على أن كل خط فقر هو في الحقيقة خط اعتباطي (افتراضي)، وما هو مهم من وجهة نظر السياسات، ليس المستويات نفسها، وإنما الاختلافات في المستويات بين الجماعات المختلفة مثل الأطفال، النساء، وكبار السن.

إن الخطوات التي استخدمت في بناء خط الفقر يمكن تلخيصها باختصار بالتالي:

١. إن العائلة الأكثر شيوعا تقررت مباشرة على أساس بيانات المسح وعلى توزيع مشترك للأطفال والكبار. وتكونت العائلة الأكثر شيوعا من ستة أشخاص (٢ كبار السن و٤ أطفال)، ومشكلة (٧%) من مجموع السكان.

٢. تقرر مستوى الدخل الأدنى للعائلة الأكثر شيوعاً باستخدام عناصر الدخل المحتاجة (الضرورية) التي نوقشت أعلاه. وحدد الحد الأدنى بالمئين الخامس والعشرين للدخل الضروري لعائلة مرجعية مكونة من ستة أشخاص.

٣. وتعديل الخط الناتج لحجم الأسرة باستخدام مقياس المساواة البسيط المستنتج ميدانياً من البيانات عن الدخل المحتاج.

وتم تقدير خط الفقر لعائلة من ستة أشخاص بـ (١٢٥٠) ديناراً سنوياً. وبما أن الحاجات تميل للزيادة مع زيادة حجم الأسرة، فإن زيادة حجم الأسرة يفترض خطوط فقر أعلى. ويظهر الجدول (٧-٥) خطوط فقر مفترضة لأحجام عائلات مختارة. إن انخفاض معدل الزيادة حسب حجم العائلة ينسجم مع ما كان متوقعاً. وتراوح مدى خط الفقر الشهري من (٥٥) ديناراً لعائلة من شخص واحد، إلى حوالي (١٢٠) ديناراً لعائلة من تسعة أشخاص يعيشون في المخيمات.

الجدول (٧-٥)

خط الفقر الشهري المفترض بالدينار حسب حجم العائلة

خط الفقر	حجم الأسرة
٥٥	١
٧١	٢
٨١	٣
٩١	٤
٩٩	٥
١٠٤	٦
١١٠	٧
١١٦	٨
١٢١	٩
١٢٥	+١٠

حوالي ٣١% من الأسر في الفقر:

كم عدد الأسر التي تعيش في الفقر؟ تشير تقديراتنا إلى أن حوالي (٣١%) من كل الأسر تحت خط الفقر. إلا أن ما يهم السياسات هو كيف تتغير هذه المعدلات بين المناطق والجماعات. ويعتبر مكان الإقامة، عاملاً مهماً في التأثير بالدخل في كل مكان، وليس الأردن مستثنى من ذلك. وكما يظهر بوضوح الجدول (٥-٨)، فإن مخيمات الشمال هي الأفقر. وتبلغ نسبة الفقر في مخيمات الشمال (٣٦%)، بينما هي في أسر مخيمات غرب عمان ٢٨% وفي مخيمات عمان ٢٦% على التوالي. وتظهر دراسات الفقر أن هناك عدداً من العوامل الأخرى ذات علاقة بالأسرة من المتوقع تأثيرها على حياة الأسر في المخيمات. ومن بين هذه العوامل تشكيلة ضنك وقسوة الحياة، وتركيبية الأسرة. ويظهر الجدول (٥-٩) معدلات الفقر لخصائص أسر مختارة:

ففي كل من البلدان النامية والمتقدمة تكون الأسر التي ترأسها امرأة عادة أفقر من تلك الأسر التي يرأسها رجل. وكانت هذه هي الحالة بكل تأكيد في المخيمات، حيث أن (٥٥%) من الأسر التي ترأسها امرأة كانت فقيرة، وكان المعدل المقابل للأسر التي يرأسها رجل (٢٧%)، كما أن الأسر المكونة من شخص واحد، والزوج والأطفال والأسر ذات العدد الكبير من المعالين أفقر من المعدل الوطني. والمثير للاستغراب أن (٨٤%) من الأسر المكونة من شخص واحد فقيرة، وتتكون كلها تقريباً من أشخاص كبار السن هي بحاجة إلى رعاية. كما أن معدل الفقر بين الأسر التي يرأسها أحد الزوجين كان عاليا نسبياً أيضاً، مشكلاً حوالي (٤٥%). لكن هذه المعدلات العالية نسبياً، يجب أن لا تثير استغرابنا، حيث أن الغالبية من أنماط الأسر المكونة من شخص واحد أو الزوج مع أطفاله هي في غالبيتها أسر ترأسها امرأة. وينتج عن وجود أطفال ودخل متدني نسبياً في أسرة ترأسها امرأة، دخل معدل متدني أو فقر أعلى بين هذه الأسر.

إلا إن الأكثر غرابة هو حقيقة أن (٤٠%) تقريباً من الأزواج الذين بدون أطفال هم فقراء. وهذه الظاهرة ليست شائعة في أماكن أخرى، ويمكن تفسيرها بالحجم النسبي للأزواج كبار السن مقارنة بالأزواج الذين بدون أطفال والمتزوجين حديثاً (المرسان). وتعمل آليات (ميكانزمات) الهجرة عملها هنا، حيث من المحتمل أن يهاجر الأزواج الجدد بدون أطفال إلى خارج المخيمات، بينما الأزواج كبار السن الذين بدون أطفال يبقون أو ينتقلون إلى المخيمات لأنهم يستطيعون مادياً على كلفتها أو لوجود الخدمات أو كليهما معاً.

الجدول (٥-٨)

معدلات الفقر حسب المنطقة

المنطقة	% الفقر
عمان	٢٧,٦
الغرب	٢٦,١
الشمال	٣٥,٧

الجدول (٥-٩)

معدلات الفقر حسب تكوين الأسرة

تكوين الأسرة	% الفقر
ذكر رأس الأسرة	٢٧,٠
امراة رأس الأسرة	٥٥,٠
معدل الإعاقة ٢ +	٣٣,٩
زوجان بدون أطفال	٣٨,٥
زوجان مع أطفال	٤٥,٣
لوحده	٨٤,٠

وتظهر البيانات في الحقيقة أن أسر مخيمات اللاجئين التي يرأسها مهاجرون هي أفقر قليلا من الأسر التي يرأسها غير المهاجرين. ويظهر الجدول (٥-١٠) أن الأسر التي يرأسها غير اللاجئين، والغزاليون والمهاجرون (خاصة المهاجرين الداخليين) هم أفقر من معدل الأسر في المخيمات. إن (٤٠%) من الأسر التي يرأسها غير اللاجئين أو غير النازحين يعيشون في الفقر، ويكون المعدل حتى أكبر في تلك الأسر التي يرأسها شخص من غزه (٤٥%) أو مهاجر داخلي (٤٢%). كما لوحظ معدلات فقر عالية بين أسر يرأسها أشخاص ولدوا في الخارج (سواء في الأردن أو خارجه) أو الذين عاشوا في الخارج في ١٩٩٥، إلا أن هذه المعدلات أعلى قليلا من المعدل الوطني.

الجدول (١٠-٥)

معدلات الفقر حسب وضع الهجرة

وضع الهجرة	% الفقر
رأس الأسرة غير لاجئ	٤٠٠٠
رأس الأسرة من غزه	٤٥٠٠
مهاجر داخلي	٤٢٠٣
مهاجر دولي	٣٣٠٣
مهاجر طول حياته	٣٢٠٥

إن الأسر التي يرأسها أشخاص ينقصهم راس المال البشري (كالتعليم...) هم أكثر احتمالا من الآخرين لأن يعيشوا في الفقر. ويظهر الجدول (١١-٥) أن التعليم في الحقيقة يقلل الفقر. إذ بينما يكون معدل الفقر أكثر من (٣٦%) في أرباب الأسر الذين لديهم تعليمًا دون الأساسي، فهو حوالي (١٢%) لأولئك الذين لديهم تعليمًا ثانويًا أو أكثر. ويثير الاهتمام حقيقة عدم وجود فروق أساسية في معدل الفقر بين أرباب الأسر من ذوي التعليم الثانوي والكلية الجامعية. وعلى الرغم من ذلك فإن المعدلات العالية للفقر بين أرباب الأسر الذين لديهم تعليمًا دون الأساسي أو تعليمًا أساسيًا، توحى بأن فقر المخيم العالي، هو على الأغلب انعكاس لمستوى التعليم المتدني للسكان هناك.

الجدول (١١-٥)

معدلات الفقر حسب التعليم

التعليم	% الفقر
أقل من الأساسي	٣٦٠٤
الأساسي	٢٨٠٥
الثانوي	١٢٠٥
أكثر من الثانوي	١١٠٦

الجدول (١٢-٥)

معدلات الفقر حسب المهنة

المهنة	% الفقر
زراعي ماهر	٥٢.٦
عمل عادي	٢٦.٥
مشغلو المكائن	٢١.٢
عمال الحرف	٢٦.٧
عمال البيع	٣١.١
الكتابة	١٦.٣
الفنيون	١١.٨
الاختصاصيون	٤.٤

ويختلف الفقر أيضاً باختلاف المهنة كما يمكن أن يكون متوقفاً الجدول (٥-١٢). ويجب التنويه هنا إلى أن هذه البيانات متوافرة فقط للمشاركين في قوة العمل، ومستثية أرباب الأسر الذين يعملون في بيوتهم والمتقاعدين وغير النشيطين. إن معدلات الفقر منخفضة نسبياً بين الاختصاصيين وشبه الاختصاصيين، حيث كانت نسبهم (٤%) و (١٢%) على التوالي. وعلى الجانب الآخر من هرم المهن، كان أكثر من نصف العمال الزراعيين (٥٢%) يعيشون في حالة الفقر. وكان معدل الفقر عالياً بين أصحاب المهن شبه الماهرة، كالحرفيين (٢٧%) أو عمال الباعة (٣١%). وكان ملفتاً للانتباه أيضاً، المعدل المنخفض نسبياً للفقر (٢١%) بين عمال الإنتاج بمهن أولية. ويمكن أن يفسر جزءاً من هذه الاختلافات الفصل بين الجنسين في المهن وفجوة الأجر بينهما (عمال الماكينات معظمهم رجال، وعمال البيع معظمهم إناث). وهناك عوامل أخرى عديدة يمكن أن تسهم في العلاقة الملاحظة أعلاه بما فيها العمر، وخصائص الأسرة والمنطقة وغيرها. إن المشاركة في قوة العمل، وخاصة العمل والتوظيف، تقلل الفقر بشكل مهم. وكما يظهر الجدول (٥-١٣)، أن حوالي نصف الأسر التي يرأسها شخص بالغ غير نشيط هي فقيرة، مقارنة بحوالي ربع الأسر التي يرأسها شخص بالغ نشيط. وكانت المعدلات المناظرة للعمالة والاستخدام متشابهة جداً. وهكذا تظهر النتائج أن واحداً تقريباً من كل خمسة من أرباب الأسر يعمل أو نشيط اقتصادياً هو فقير. كيف يمكن تفسير ذلك؟

إن الدخل من الأجور يشكل القسم الأكبر من دخل الأسرة، إن دخل الأسرة من الأجور يعتمد على مستوى الدخل الذي يتلقاه عضو الأسرة، وعلى عدد كاسبي الدخل في الأسرة. ويميل لاجنو المخيمات إلى الحصول على أجور أدنى من غير لاجني المخيمات؛ وعليه فإن الأجور المتدنية، أو عدم وجودها، يمكن أن يكون أحد تفسيرات الوجود النسبي المرتفع نسبياً للفقر في المخيمات.

الجدول (١٣-٥)

معدلات الفقر حسب الخصائص الاقتصادية

المؤشر	% الفقر
نشط اقتصادياً	٢٢.٩
غير نشط اقتصادياً	٤٧.٤
يعمل	٢١.٧
لا يعمل	٤٦.٠

المعنويات متدنية وصورة القدرة الذاتية للفرد:

إن الجانب المظلم للفقر ليس مقصوراً على الأبعاد المادية، ولكنه يشمل المجالات النفسية الاجتماعية الأخرى. ويجادل البعض أن الفقر، وعدم وجود الوظائف، وضعف الارتباط بقوة العمل مرتبطة بالمعنويات والتصور المتدني لقدرة الفرد الذاتية (ولسن ١٩٩١). وتشير القدرة الذاتية إلى تصورات الفرد لقدراته القيام بالأعمال الضرورية لتحقيق أهداف معينة (بانديرا ١٩٨٦). ويعتقد إن الاتجاهات السلبية حول سوق العمل والحياة بصورة عامة قوية بين المجتمعات الفقيرة، وذلك بسبب شيوع هذه الآراء بين الأصدقاء والأصحاب والأقارب خلال الأحياء أو المجتمعات المحلية. وأكثر من ذلك، فيمكن للبطلالة والفقر أن يقودا الشباب إلى التشبث بمجالات بديلة (مولدة للدخل بطرق غير شرعية) أو الكسل التام. وهناك دليل من مناقشات الجماعات المكثفة حول انتشار الإجرام والأمراض الاجتماعية الأخرى في مخيمات الأردن الحضرية مثل مخيم الوحدات، وبما يشبه ظهور طبقة متدنية جداً (ولسن ١٩٨٧) أو شريحة اجتماعية مستثناة (منبوذة). وهذا يدعو للتساؤل، هل هناك ثقافة فقر في المخيمات ككل؟

الجدول (٥-١٤)

مؤشرات الصحة العقلية المختارة حسب وضع الفقر %

المؤشر	غير فقير	فقير
الشعور بعدم القيمة	١٣٠٨	٢٧٠٨
فاقد الأمل بالمستقبل	٢٣٠٣	٣٩٠٢
الخوف والقلق	٣٣٠٨	٤٠٠٦
مكتئب وحزين	٤٤٠٠	٥٦١٥
قلق كثيرا جدا	٤٧٠٢	٥٧٠١

يقارن الجدول (٥-١٤) الحالات النفسية للفقراء ولغير الفقراء مستخدما بعض المؤشرات المتوافرة في المسح. ويشعر معظم الأفراد البالغين أنهم "كئيبيون وحزينون"، وعدد آخر منهم "قلقون كثيرا جدا على الأمور". ويبدو ملفتا للانتباه ملاحظة صورة الذات والمعنويات المتدنية للفقراء مقارنة بغير الفقراء البالغين على المؤشرات الخمس المختارة. فمثلا يشعر حوالي (٤٠%) من الفقراء أنهم بدون أمل في المستقبل مقارنة بـ (٢٣%) من غير الفقراء. ويشبه ذلك، شعور عدم القيمة الذي كان أعلى كثيرا جدا بين الفقراء (٢٨%) من غير الفقراء (١٤%). وتشير المؤشرات الأخرى في الاتجاه نفسه. وبالنسبة للوظائف وفرص الوظائف بصورة خاصة، فإن الفقراء غالبا ما يذكرون صعوبات في إيجاد وظائف (٨٦%) وكذلك عدم الرغبة في القيام بأعمال تعتبر غير مقبولة (٣٩%) أكثر مما يذكره غير الفقراء. ويمكن أن تكون هذه النظرات التي يعتمدها الفقراء انعكاسا لوضعهم البنيوي في سوق العمل أو إلى رأسمالهم البشري المتدني أو كليهما معا.

الأبواب الدوارة:

إن واحدا من الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هو فحص العلاقة المفترضة بعمق أكثر، بين الهجرة وتركز الفقر (أرنبرج ١٩٩٧). وقد صدرت بعض هذه الادعاءات عن هذه العلاقة في إطارات أخرى (كين ١٩٦٨، ولسن ١٩٩٦، ١٩٨٧). إلا أن الدليل كان لأن جدليا ومختلطا (جاركوسكي ١٩٩٧، ماسي وآخرون ١٩٩٤). فلقد تبين واضحا أن هناك حركة أساسية إلى المخيمات ومن المخيمات لخارجها خلال دورة الحياة. إلا أن

الحراك كان انتقائياً إلى حد كبير على أساس من الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة التعليم والتركيبية الديمغرافية. وكان الجزء الماهر والمتعلم من سكان المخيمات هم القادرين على الهجرة خارج المخيمات من أجل مهن في قطاع الخدمات في الأردن وخارجه، متبعين سيل الهجرة إلى الخليج منذ منتصف السبعينات. أما القادمون الجدد إلى المخيمات، فكان لديهم على الأقل نفس مستويات الدخل والتعليم التي هي لدى مقيمي المخيم، وغالباً ما كانوا أكثر تضرراً (لأن معظمهم إناث وأطفال). إن النتيجة لهذه العملية المزدوجة هي أن البناء التجميعي للتوزيع المكاني للفقر في الأردن سيتغير قليلاً جداً مع الوقت. بمعنى آخر، سيبقى سكان المخيمات (كما الحال في الماضي) فقراء بنسبة أكبر من حجمهم في السكان عموماً.

ويقارن الجدول (١٥-٥) المقيمين والمهاجرين إلى المخيم على عدد من المؤشرات ذات علاقة بالفقر. ويظهر الشكل أن المهاجرين أفقر قليلاً وأقل احتمالاً في أن يكونوا نشيطين اقتصادياً من أولئك الذين لم ينتقلوا أو يهاجروا في المخيم. كما سجل المنقولون إلى المخيم مجموعاً أدنى على مقياس الثروة للسلع المعمرة مما سجله المقيمون، إلا أنهم غالباً ما يكونوا عاملين مقارنة بالمقيمين. وعلى الرغم من أن الاختلافات بين المجموعتين صغيرة، إلا أن عملية الانتقاء تبدو فاعلة إذا ما قارنا خصائصهم مع اللاجئين خارج المخيمات.

الجدول (١٥-٥)

%

الهجرة الانتقائية حسب الوضع الاقتصادي

المؤشر	مهاجرون	مقيمون
فقير	٢٨.٦	٢٧.٨
متدني الثروة (٢-١) مادة	١٥.٦	١١.٠
نشط اقتصادياً	٢٩.٥	٤٢.٠
لا يعمل	١.٠١	١٦.٩

تفسيرات أخرى:

إن النتائج التي عرضت هنا تثير تساؤلاً حول القدرة الاقتصادية لسكان المخيمات. فعلى الرغم من وجود دليل على وجود قطاع اقتصادي نشيط (مشع) في المخيمات، ولربما مع أجور أعلى، وشريحة صغيرة غنية من الاختصاصيين

والمستخدمين لغيرهم والعاملين لأنفسهم، فإن المخيمات تعاني من تركيز الفقر، ونقص العمل، والاختلافات الاجتماعية الأخرى. فما الذي يفسر معاناة الحرمان، والمستويات المتدنية نسبياً من الدخل التي يتلقاها لاجئو المخيمات؟

إن أحد التفسيرات للنشاط الاقتصادي المتدني للاجئي المخيمات هو تأثير النمو الاقتصادي على فرص العمالة. إن معضلات البطالة هي طبعاً نتيجة لتراجع الاقتصاد على المستوى الوطني الواسع. إلا أن نتائج هذا الوضع الاقتصادي قد لا تقتسم بالتساوي بين مجموعات السكان؛ حيث يوجد دليل على أن سكان المخيمات كانوا متضررين بصورة خاصة إذا ما قورنوا بالسكان من غير المخيمات. وليس الأمر واضحاً لماذا تأثر لاجئو المخيمات أكثر من الآخرين بالمشكلات الاقتصادية على المستوى الوطني، إلا أن أثر المهارة والعقبات المؤسسية في سوق العمل لا يمكن استبعاده.

وهناك تفسير آخر محتمل لمستوى الفقر العالي بين لاجئي المخيمات، وهو الشكل والتوزيعات الجغرافية للمهن (الوظائف). إن لاجئي المخيمات يتركزون في أماكن ومهن تضعهم في خطر أكبر أو في أوضاع تقلل تشغيلهم خلال التراجع الاقتصادي. كما يمكن أن تنقصهم الشبكات الاجتماعية الضرورية (جرانو فتور ١٩٩٥) لتحديد المهن الجيدة، والحصول عليها.

الفصل السادس

التعاريـم

التعليم:

لقد اعتبر قاطنو المخيمات الفلسطينية التعليم استثماراً جيداً، لأنه يقود إلى عمل مدفوع الأجر أفضل، ويعزز مستويات الحياة (جيلان وآخرون ١٩٩٤). إلا أن دراسة سابقة (أرنبرج ١٩٩٧) أظهرت أن التحصيل التعليمي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات أدنى من ذلك الذي لدى الأردنيين المقيمين خارج المخيمات في أماكن أخرى في الأردن سواء أكانوا لاجئين فلسطينيين أم لا. ويقارن الجدول (٦-١) التحصيل التعليمي في المخيمات مع المعدل الوطني، ويحتوي على معلومات تدعم هذا الاستنتاج. فعلى الرغم من أن (٥٨%) من السكان أنهموا تعليماً أساسياً أو أقل، فإن (٧٦%) من مقيمي المخيمات لم يتجاوز تعليمهم عن الأساسي أي أن (٢٤%) منهم فقط انهوا التعليم الأساسي. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة غير قادرة على التقرير بشكل قاطع إن الاختلافات المشاهدة تفسرها الهجرة الانتقائية خارج المخيمات ممن هم أفضل تعليماً، فإن البيانات الكمية والكيفية تقود لدعم هذا الاستنتاج (انظر الفصل الثالث).

الجدول (٦-١)

أعلى مستوى تعليمي أنهاء أو ملتحق به؛ لمن أعمارهم (١٥-٦٤) سنة وعددهم ٨٧٧٤*

المعدل الوطني ١٩٩٦ %	لاجئو المخيمات %	
٥٨	٧٦	تعليم أساسي أو أقل
٢٢	١٢	المستوى الثانوي
٢٠	١٣	أكثر من المستوى الثانوي

* البيانات من دراسة الأوضاع المعيشية في الأردن ١٩٩٦

إن هدف هذا الفصل التعرف على التحصيل التعليمي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات، حيث سيتم تفصيل المستوى الكلي للتعليم بين السكان البالغين. وبعد ذلك، سيتم اختبار الوضع بين الأطفال من عمر المدرسة والإجابة على بعض الأسئلة عن مثل كم عدد الملحقين منهم بالمدارس حالياً، وكم عدد غير الملحقين منهم؟ وكم عدد الأطفال الذين لا ينهون مرحلة التعليم الأساسي؟ وما هي الأسباب لترك المدرسة؟ ويكشف الفصل بعد ذلك عن اتجاهات السكان نحو التعليم، وتوقعات الوالدين في مستوى التعليم المرغوب لأطفالهم. وأخيراً نصف أهمية التدريب المهني القصير، وأنواع التدريب الذي يخرط فيه كل من الذكور والإناث في مخيمات اللاجئين.

تحسن هائل في التحصيل التعليمي خلال الوقت:

على الرغم من أن لاجئي المخيمات يتخلفون عن الجماعات الأخرى بالنسبة للتحصيل التعليمي، إلا أنهم حققوا تحسناً هائلاً خلال العقود الماضية في تحصيلهم التعليمي، من خلال الجهود المشكورة التي وضعتها الأونروا كأولوية عالية للتعليم، وكذلك الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأردنية. حيث قدمت الأونروا التعليم على مستوى المدرسة الأساسي لكل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات، ولعدد آخر من اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات، وطبقت مناهج المدارس الحكومية ذاتها. لقد وجدنا في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ أن (٩٣%) من كل أطفال المخيمات ملتحقون حالياً في المرحلة التعليمية الأساسية بمدارس الأونروا، و (٥%) ذهبوا إلى المدارس الحكومية و (٢%) فقط التحقوا بالمدارس الخاصة.

ويبدو الاتجاه الإيجابي في التحصيل التعليمي واضحاً من الجدول (٦-٢) الذي يقارن المستوى التعليمي لمقيمي المخيمات الذين أعمارهم (٢٥) سنة فأكثر في مجموعات عمرية مختلفة طول كل منها خمس سنوات. فمثلاً في حين أن واحداً من كل عشرة أنهى المرحلة الأساسية أو أكثر من الأشخاص الذين أعمارهم (٥٥-٥٩) سنة، نجد ستة أمثال هذا العدد في المجموعة العمرية (٢٥-٢٩) سنة و (٣٠-٣٤) سنة أنهوا هذا المستوى التعليمي. ويشير الجدول إلى اتجاه مستمر من التقدم، حيث نجد الآن ربع البالغين الشباب تقريباً أنهوا دراستهم بدرجة بعد الثانوية. وحوالي ثلثي مقيمي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الذي في أواخر العشرينات والثلاثينات من أعمارهم والذين أنهوا دراستهم الثانوية يستمرون في المرحلة اللاحقة للحصول على درجة بعد الثانوية (الجامعية).

الجدول (٦-٢)

أعلى مستوى تعليمي حصله الأشخاص الذين أعمارهم ٢٥ سنة فأكثر حسب الفئات العمرية

مجموع	٧٠+	٦٥-	٦٠-٦٤	٥٥-٥٩	٥٠-٥٤	٤٥-	٤٠-	٣٥-	٣٠-	٢٥-	
	٧٠	٦٩	٦٩	٨٩	٨٦	٧٧	٧٠	٤٩	٤١	٣٨	أقل من الأساسي
٦٢	٩٩	٩٨	٩٦	٨٩	٨٦	٧٧	٧٠	٤٩	٤١	٣٨	الأساسي
١٤	٠٠	٠١	٠٢	٠٥	٠٣	١٠	٠٧	١٦	٢٢	٢٥	الأساسي
٠٨	٠١	٠١	٠١	٠٣	٠٥	٠٥	٠٩	١١	١٤	١١	الثانوي
١٦	٠٠	٠١	٠١	٠٤	٠٥	٠٩	١٤	٢٤	٢٣	٢٥	أكثر من الثانوي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

إلا أن الجدول (٢-٦) ينفّي وجود فروقات بين الذكور والإناث، وهذا ما يؤكد الجدول (٣-٦)، حيث لم يسجل المسح ولو امرأة واحدة في مخيمات اللاجئين من المجموعة العمرية الأكبر سناً أنهت أية مرحلة تعليمية أعلى من المرحلة الثانوية. وبالمقابل هناك بعض الذكور من هذه الفئة العمرية الأكبر حصلوا على هذا المستوى التعليمي. ويكشف الشكل أن الذكور بدأوا يلتحقون بالتعليم ما بعد الثانوي بحوالي عشرين سنة قبل الإناث. ومن الناحية الأخرى، نجد بين المجموعات العمرية الأصغر سناً، إناثاً أكثر من الذكور ملتحقين بتعليم عالٍ. ويمكن للمرء أن يفترض أن هذه الصورة هي بسبب الهجرة إلى خارج المخيم من قبل أعداد أكبر من الرجال ذوي التعليم الجيد مما يقوم به الإناث، إلا أن هذا لا يمكن إثباته بالبيانات التي لدينا. وعلى النقيض من ذلك، تقودنا إلى الاستنتاج أن تحولاً حقيقياً بين لاجئي المخيمات الفلسطينية أخذ في التشكيل، حيث الإناث يتميزن على الذكور في كل مستويات التعليم. وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً عندما نناقش الالتحاق الحالي بالتعليم.

الجدول (٣-٦)

نسبة الأشخاص +٢٥ سنة الذين يحملون درجة تعليم بعد الثانوي حسب العمر والجنس (٥٧٣٣)

العمر	رجال	نساء
٢٩-٢٥	٢٣٠٥	٢٦٠٧
٣٤-٣٠	١٨٠٩	٢٦٠٤
٣٩-٣٥	٢٨٠٠	٢٠٠٤
٤٤-٤٠	٢١٠١	٩٠١
٤٩-٤٥	١٧٠٠	١٠٣
٥٤-٥٠	١١٠٢	٠٠٨
٥٩-٥٥	٧٠٩	٠٠
٦٤-٦٠	٢٠٠	٠٠
٦٩-٦٥	١٠٠	٠٠
+٧٠	٠٠	٠٠

واحد من كل أربع نساء، وواحد من كل عشرة رجال كانوا أميين وظيفياً:

يشير تطور معدلات التعليم خلال الزمن إلى اتجاه إيجابي في مجال التعليم المشار إليه أعلاه؛ من حيث مستوى التعليم أيضاً. وقد اخترنا ما يسمى بالتعريف الوظيفي للتعليم. ويأخذ هذا التعريف بالاعتبار قدرات الفرد الحقيقية في القراءة والكتابة. ولا يفترض أن الشخص الذي أنهى صفًا معيناً أو سنة أساسية من التعليم هو متعلم. وهكذا، فقد سألنا في المسح، كل عضو في الأسرة فيما إذا كان يستطيع قراءة مادة يومية كالجرائد (بسهولة أو بصعوبة). وإذا كان قادراً على كتابة رسائل بسيطة لأصدقائه بسهولة أو بصعوبة. ويظهر الجدول (٦-٤) النتائج بشيء من التفصيل لكل لاجئي المخيمات الفلسطينيين الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر. فقد وجد أن ثلاثة من كل أربعة أفراد في هذه المجموعة هم متعلمون وظيفياً، بمعنى أنهم يستطيعون القراءة والكتابة بشكل مرضي، وأن (٧٠٥%) منهم ما يمكن تسميتهم شبه متعلم، بينما (١٧٠٥%) كانوا أميين تماماً. وبالمقارنة، فقد وجدت دراسة الأوضاع المعيشية في الأردن نفس مستوى الأمية على المستوى الوطني (١٧ %) (دروري ونصار ١٩٩٨). وكان هناك اختلافات مهمة بين الذكور والإناث في المخيمات، حيث كان معدل الأمية بين الإناث أكثر من ضعفه بين الذكور. وكان هذا الفرق مشابهاً أيضاً لذلك الذي وجد بين الذكور والإناث على المستوى الوطني في الأردن (دروري ونصار، ١٩٩٨).

الجدول (٦-٤)

التعليم بين الأشخاص الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب الجنس (العدد ٩٤٥٣)

المجموع	أنثى	ذكر	
٧٤٠٩	٦٨٠٥	٨١٠٣	يقرأ ويكتب جيداً
١٠٥	١٠٤	١٠٦	يقرأ جيداً ويكتب بصعوبة
٤٠٦	٤٠١	٥٠٢	يقرأ ويكتب بصعوبة
١٠٥	١٠٦	١٠٣	يكتب بصعوبة ولا يقرأ
١٧٠٦	٢٤٠٤	١٠٠٧	أمي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

إلا أن الإناث أكثر تعليماً بين الشباب:

إن نظرة فاحصة لمعدل الأمية حسب الجنس والعمر تساعدنا على وصف للتطور خلال الوقت. ولجعل العرض أكثر وضوحاً، أدخلنا فقط معدلات الأمية في الجدول (٥-٦)، مستثنين شبه المتعلمين والمتعلمين. ونرى هنا أن الأمية أعلى بكثير بين المجموعات العمرية الأكبر سناً، وأن الفروقات بين الرجال والإناث هي أكبر بكثير. ويظهر التحسن الواضح في مهارات القراءة والكتابة: حيث تنحدر النسب انحداراً شديداً أو مفاجئاً من نقطة الأمية الكلية تقريباً بين الإناث كبيرات السن. وفي الواقع، نلاحظ أن نسب الإناث تقع أدنى من نسب الذكور في المجموعات العمرية الشابة، مشيرة إلى مهارة إتقانية في القراءة والكتابة بين إناث مخيمات اللاجئين الشباب مقارنة مع الذكور.

الجدول (٥-٦)

معدلات الأمية للرجال والنساء ١٥+ حسب مجموعات عمرية ذات خمس سنوات (٩٤٥٣)

الرجال	النساء	العمر
٥	٢	١٩-١
٦	٤	٢٤-٢٠
٦	٥	٢٩-٢٥
٤	٦	٣٤-٣٠
٤	١٢	٣٩-٣٥
٨	٣٠	٤٤-٤٠
١١	٤٩	٤٩-٤٥
١٢	٦٣	٥٤-٥٠
١٨	٨٢	٥٩-٥٥
٣٨	٨٩	٦٤-٦٠
٥٠	٩٨	٦٩-٦٥
٥٢	٩٩	٧٤-٧٠
٦٧	١٠٠	+٧٥

وعندما نعيد صياغة الجدول (٦-٥) للأشخاص الذين أعمارهم (١٥-٢٩) فقط، يصبح هذا الأمر أكثر وضوحاً (الجدول ٦-٦). ففي الوقت الذي نجد فيه أن (٩٣%) من الإناث الشابات يتقن القراءة والكتابة تماماً؛ فإن الجزء الذي لديه نفس المهارات من الرجال (٨٨%) كما كان هناك رجال أكثر من الإناث في هذه المجموعة يقرأون ويكتبون بصعوبة، بينما كانت معدلات الأمية (٥٥%) و(٣٤%) للرجال والإناث على التوالي وذلك لصالح الإناث.

الجدول (٦-٦)

التعليم بين الأشخاص الذين أعمارهم (١٥-٢٩) سنة حسب الجنس (٥٠٥٧)

المجموع	أنثى	ذكر	
٩٠٤	٩٢٦	٨٨٤	يقرأ ويكتب جيداً
٠٥	٠٥	٠٥	يقرأ جيداً ويكتب بصعوبة
٤٠	٣٠	٤٠٩	يقرأ ويكتب بصعوبة
٠٦	٠٥	٠٧	يقرأ بصعوبة ولا يكتب
٤٠٥	٣٠٤	٥٠٥	أمية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

ويدعم هذا الاستنتاج أرقام الأونروا التي تظهر أن السكان من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ككل، حيث كان هناك أرقاماً للإناث أعلى من الذكور في المدارس الثانوية من السنة الدراسية ٨٨/١٩٨٧ فصاعداً (الأونروا ٢٠٠٠، الجداول ٩٠-٩٣). ويختلف هذا النمط الملاحظ هنا عن النمط الموجود في الأردن ككل، حيث تشير البيانات إلى أن المستوى الثانوي متوازن حسب الجنس إلى حد كبير. وفي الحقيقة، فإن كلاً من الذكور والإناث يشكلون ٥٠% من الطلاب المتحقين بالمرحلة الثانوية (دروري ونصار ١٩٩٨، وكالة المساعدات الدولية الأمريكية ٢٠٠٠). وعلى المستوى الوطني، فلا زالت الإناث أقل التحاقاً بالمرحلة الثانوية (٤٧%) من كل المتحقين في المرحلة حسب أرقام اليونسكو (دروري ونصار ١٩٩٨).

ويرتبط التعليم الوظيفي بسنوات التدريب. ومن بين الأميين كلياً من عمر (١٥-٢٩) سنة نجد (٣٨%) منهم لم يلتحقوا إطلاقاً بالمدرسة، و(٤٢%) منهم لديهم من (١-٥) سنوات دراسية، و(٢٠%) منهم كان لديهم ست سنوات دراسية. وبين الذين أسمىناهم شبه

متعلم، ومن نفس المجموعة العمريه أعلاه، كان (٢%) منهم فقط بدون أي تعليم مدرسي، والتحق (٤١%) منهم بالمدرسة لمدة (١-٥) سنوات، بينما أمضى (٥٧%) منهم من (٦-١٠) سنوات في النظام التعليمي. أما الحالة التعليمية للبالغين الشباب، فالوضعية تختلف تماماً حيث (٩٨%) منهم أنهوا ست سنوات دراسية أو أكثر، وكان لدى الأغلبية (٥٣%) منهم في الحقيقة أكثر من عشر سنوات من التعليم الرسمي.

ويمكن فحص أسباب الأمية باستخدام أسلوب إحصائي يسمى الانحدار اللوجستي (Logistic Regression)، الذي يكتشف تأثير عامل ما، عن طريق السيطرة على تأثير العوامل الأخرى. ولقد بنينا نموذجاً لقياس الفرصة في أن يكون الشخص أمياً من بين الأشخاص الذين أعمارهم (١٥-٢٩) سنة، والذي يحتوي على ستة عوامل مستقلة نفترض إمكانية أن يكون لها دور وهي: الجنس، والعمر، وسنوات التعليم، والتحصيل التعليمي لرب الأسرة، والدخل، والازدحام، وفشل الصحة المزمن. ولم يدخل في النموذج الأشخاص الذين لم يلتحقوا بالمدرسة مطلقاً، أو الذين لم يكملوا سنة دراسة واحدة، لأنه يبدو أن هناك عوامل مختلفة قليلاً تؤثر في الالتحاق المدرسي والتحصيل المتدني.

وتظهر النتائج عاملين بارزين، الأول: وهو متوقع، إذ يفيد أن السنوات الأكثر التي تقضى في المدرسة تقود إلى فرص متدنية في أن يكون الفرد أمياً. ويشير تحليل الانحدار إلى أن الأطفال الذين لديهم من سنة إلى سبع سنوات تعليم، لديهم (٣٦) مرة فرصاً سلبية في أن يكونوا أميين أعلى من الأطفال الذين أنهوا ثماني سنوات دراسية وأكثر. أما الأطفال الذين أنهوا بين (١-٤) سنوات دراسية، فإن النسب المضادة لهم هي ١٧٩ مرة مقارنة بالذين لديهم ثماني سنوات تعليمية كحد أدنى. والثاني أن جنس الطفل يحمل ثقلًا معتبراً في هذا المجال؛ حيث لدى الذكور فرصاً خطورة أكثر في أن يكونوا أميين أكثر من الإناث.

عشرة آلاف أمي بين (١٥-٤٥) سنة:

كيف تُترجم النسب التي قدمت أعلاه إلى أرقام حقيقية. أو كم هو عدد اللاجئين الفلسطينيين الأميين والمتعلمين الموجودين في المخيمات؟ ويظهر الجدول (٦-٧) النسبة والعدد الحقيقي للأفراد من سكان المخيم البالغين حسب المجموعات الخمس للتعليم الواردة في الجداول السابقة وحسب ثلاث مجموعات عمرية عريضة. ففي المجموعتين الصغيرتين عمراً معاً، يوجد فيها تقريباً (٥٠.٠٠٠) شخص أمي. أما الذين يكافحون في

قراءتهم وكتابتهم فيشكلون حوالي نفس العدد تقريباً. وبناءً عليه، فإن حوالي (١٠٠٠٠٠) ساكن لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين البالغين دون سن (٤٥) سنة لا يستطيعون القراءة والكتابة جيداً. ويمكن لعدد من هؤلاء الأشخاص أن يصلوا إلى مستوى التعليم الوظيفي بسهولة واضحة، لأن حوالي نصفهم لديهم بعض المهارات في القراءة والكتابة. أما في المجموعة الأكبر سناً، (٤٥ سنة فأكثر)، فكان هناك (١٦٠٥٠٠) شخصاً أميين وظيفيين.

الجدول (٦-٧)

تعلم البالغين حسب ثلاث مجموعات عمرية العدد (٩٤٥٣)

٤٥ + أكثر		٣٠-٤٤ سنة		١٥-٢٩ سنة		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
٧٣٩٥	٣١.٠	٢٠١٥٥٨	٨٠.٩	٥٢٠١٨٤	٩٠.٤	يقرأ ويكتب جيداً
٧٠٣	٢.٩	٥٧٣	٢.٣	٢٩٠	٠.٥	يقرأ جيداً ويكتب بصعوبة
١٣٥٣	٥.٧	١٠٣٠٧	٥.١	٢٠٢٩٧	٤.٠	يقرأ ويكتب بصعوبة
٥٩٩	٢.٥	٥٩٤	٢.٣	٣٦٢	٠.٦	يقرأ بصعوبة ولا يكتب
١٣٨٤٢	٥٧.٩	٢٠٣٩٠	٩.٤	٢٠٥٨٥	٤.٥	أمية
٢٣٠٨٩١	١٠٠	٢٥٠٤٢١	١٠٠	٥٧٠٧١٨	١٠٠	المجموع

الأمية أكثر انتشاراً بين الفقراء:

تبقى العلاقة بين الأمية والعمر ثابتة بغض النظر عن الدخل. ويوضح الجدول (٦-٨) نقطتين مهمتين؛ الأولى هي أن الجيل الأكبر سناً أكثر أمية في كل مجموعات الدخل. والثانية إن هناك أمية أقل بين الأغنياء مقارنة مع الفقراء في كل المجموعات العمرية الثلاث. بمعنى آخر، لقد انخفضت الأمية بشكل راديكالي في كل مجموعات الدخل إلا أن هناك فجوة تعليمية ظاهرة في الجيل الأصغر سناً في مجموعات الدخل. فعلى الرغم من أن (٧%) ممن أعمارهم (١٥-٢٩) سنة في مجموعتي الدخل المتدنيتين لا يستطيعون القراءة والكتابة، وأربعة في المائة في مجموعتي الدخل الوسطى والوسطى العليا، فإن (٣%) فقط لا يستطيعون القراءة والكتابة (أميون) في أعلى مجموعة دخل.

الجدول (٦-٨)

الأمية حسب مجموعات عمرية ومجموعات دخل خمسية % (٩٤٥٣)

	المتدنية	المتدنية لوسطى	المتوسطة	المتوسطة الطبا	الطبا	الكل
٤٥ سنة وأكثر	٧١	٦١	٥٤	٥٧	٤٧	٥٨
٣٠-٤٤	١٦	١١	١٢	٧	٤	٩
١٥-٢٩	٧	٧	٤	٤	٣	٤

يتأثر تعليم الأطفال بتعليم رب الأسرة:

إلى أي درجة يؤثر المستوى التعليمي وبيئة النمو الأسرية في مهارات القراءة والكتابة لدى أطفال مخيمات اللاجئين؟ وتشير جداول المسح المتقاطعة إلى وجود علاقة بين التحصيل التعليمي والوضع التعليمي لرب الأسرة من جهة، وتعليم الأطفال من الجهة الأخرى الجدول (٦-٩). فمثلاً، كان حوالي (٨٥%) من المراهقين الذين أعمارهم (١٠-١٤) سنة في أرباب أسر في المجموعتين المتدنتين تعليمياً يقرأون ويكتبون، و (١٠%) من المراهقين بنفس المهارات التعليمية في أرباب الأسر في المجموعتين المرتفعتين تعليمياً. والأكثر من ذلك، كان حوالي (٨٠%) من المراهقين في المجموعة العمرية نفسها في أرباب أسر أميون وظيفياً، يقرأون ويكتبون جيداً، مقارنة بـ (٩٠%) من المراهقين أنفسهم في أرباب أسر متعلمون. وسنعود إلى هذا الموضوع (نقل رأس المال البشري) خلال الأجيال لاحقاً، وذلك عند تفحص معدلات الالتحاق الحالية بين لاجئي المخيمات الفلسطينية.

الجدول (٦-٩)

التعليم للأطفال (١٠-١٤) سنة حسب التحصيل التعليمي وتعليم رب الأسرة (العدد ٢١٠١)

تعليم رب الأسرة %							تعليم الأطفال
أقل من أساسي	الأساسي	ثانوي	أكثر من الثانوي	متعلم	أسي	المجموع	
٨٤٠٣	٨٥٠٧	٩٤٠٨	٩٥٠٧	٧٩٠٦	٨٩٠٧	٨٧٠١	يقرأ ويكتب جيداً
٢٠٧	٢٠٢	٠٠٥	١٠٠	٣٠٧	١٠٧	٢٠٢	يقرأ جيداً، يكتب بصعوبة أو لا يكتب
٨٠٠	٨٠١	١٠٨	٢٠٣	٨٠٥	٦٠٠	٦٠٦	يقرأ ويكتب بصعوبة
٠٠٩	٠٠٧	٠٠	٠٠	١٠١	٠٠٥	٠٠٦	يقرأ بصعوبة ولا يكتب
٤٠٢	٧٠٥	٢٠٩	٠٠٩	٧٠٢	٢٠٢	٣٠٥	أسي
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	المجموع

إقفال فجوة الجنس:

لقد أثمرت جهود الأونروا والحكومة الأردنية في اتجاه مستمر لتقليل الأمية وحصول الأفراد على شهادات من التعليم العالي غير مسبقة بين لاجئي المخيمات الفلسطينية. وأقفلت الفجوة الجنسية في التعليم، حتى أن الإناث الشابات كن أفضل أداءً من الذكور الشباب في هذا المجال. والآن كيف هو الوضع اليوم بين أولئك الملتحقين بالدراسة حالياً؟ وسنعرض فيما يلي لمعدلات الالتحاق الحالية في أنماط التعليم المختلفة، مع اهتمام خاص في الاختلافات بسبب الجنس.

الالتحاق متدني في رياض الأطفال:

يقضي (١١%) من الأطفال الذين أعمارهم (٤-٥) سنوات في روضة أطفال في الغالب بصورة جزئية. وهذا النمط مشابه لمعدل الالتحاق السابق للمدرسة على المستوى الوطني (يونييسيف ٢٠٠٠). ويكون التوزيع متساوياً بين الذكور والإناث، إلا أن الالتحاق في مرحلة ما قبل الدراسة يبدو أكثر شيوعاً بين الأغنياء نسبياً (الجدول ٦-١٠). أضف إلى ذلك، فإننا نجد أطفالاً أكثر ممن عمرهم (٥) سنوات (١٨%) من الأطفال الذين أعمارهم أربع سنوات في رياض الأطفال.

الجدول (٦-١٠)

الأطفال من عمر ٤+ سنوات ملتحقون في رياض الأطفال حسب مستوى دخل الأسرة %

المتدنية	المتدنية الوسطى	المتوسطة	المتوسطة العليا	العليا	الكل
١٠	٩	١٠	١٤	١٣	١١

٢% تقريباً لم يلتحقوا بالمدرسة بسبب فشل الصحة المزمن والفقر:

إن الغالبية المسيطرة من أطفال مخيمات الفلسطينيين يلتحقون بالمدارس هذه الأيام. وكما يمكن أن يرى من الجدول (٦-١١)، فإن أقل من (٣%) من المجموعات العمرية الصغيرة السن (١٠-٢٤) سنة لم ينهوا سنتهم الأولى في المدرسة أو لم يلتحقوا بها مطلقاً. وهذه النسبة هي أقل بنسبة واحد بالمائة أيضاً مما هي عليه في الفئة العمرية الأكبر (٢٥-٣٤) سنة، وبالتأكيد أدنى بكثير من المجموعات العمرية الأكبر. وعليه، يبدو

أن السلطات التربوية، بصورة رئيسية الأونروا وأيضا الحكومة الأردنية، كانت ناجحة إلى حد كبير في إلحاق الأطفال في المدارس في العقدين الأخيرين الماضيين.

الجدول (١١-٦)

نسبة الأشخاص عمر (١٠-٥٩) الذين لم يلتحقوا بالمدارس أو لم

يكملوا السنة الدراسية الأولى

العمر	لم يتعلموا
١٠-١٤	١٠٥
١٥-١٩	١٠٦
٢٠-٢٤	١٠٨
٢٥-٢٩	٢٠٦
٣٠-٣٤	٢٠٨
٣٥-٣٩	٦٠٤
٤٠-٤٤	١٧٠٦
٤٥-٤٩	٢٦٠٥
٥٠-٥٤	٤٢٠٣
٥٥-٥٩	٥١٠٥
الكل	٦٠٩

من الذي يقرر هل سيلتحق الطفل بالمدرسة أم لا؟ ونحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال الانحدار اللوجستي، باكتشاف تأثير عامل واحد من خلال السيطرة على تأثير العوامل الأخرى. ويقيس النموذج فرصة الالتحاق أو إنهاء السنة الأولى في المدرسة للأشخاص الذين أعمارهم من (٩-٢٩) سنة، ويحتوي النموذج ستة عوامل مستقلة والتي تفترض ان يكون لها دور في الالتحاق وهي: الجنس، والعمر، وتعليم رب الأسرة، والدخل، والكثافة السكانية المرتفعة، وفشل الصحة المزمن. وبينت النتائج أن جنس الطفل ليس له تأثير في الالتحاق. كما لم يكن هناك أثر لتعليم رب الأسرة الذين غالبا ما يكون ذكرا.

وانسجاما مع افتراضاتنا، فإن المشكلات الصحية المزمنة مهمة في تفسير عدم الالتحاق، كما إن لدى الأطفال ذوي الأمراض المزمنة (١٢) فرصة أعلى من غيرهم من

الأطفال في عدم الالتحاق. وتبين أن الدخل عامل متغير آخر، حيث عند ضبط العوامل الأخرى، فإن الأطفال من مجموعات الدخل الوسطى والمتدنية لديهم (٣٠٥-٣٠٨) فرصة أعلى في عدم الالتحاق مقارنة بالأطفال من مجموعة الدخل الأعلى. كما أن الأطفال الذين يعيشون في ظروف مزدحمة لديهم فرصتان أعلى في عدم الالتحاق. ونعتقد أن الكثافة السكانية المرتفعة يجب أن يفهم كمؤشر على الضنك والشدة الاقتصادية الطويلة، وإن هذه النتيجة يجب تفسيرها كنتيجة للفقر. ويظهر النموذج أخيراً أن العمر تأثيراً، موحياً أن فرق العمر في معدلات سنة التحاق واحدة المشار إليه في الجدول (٦-١١) حتى بالنسبة للمجموعات الأصغر سناً.

أربعة من كل عشرة أشخاص أعمارهم ١٧ سنة تركوا المدرسة:

يلتحق معظم أطفال مخيم اللاجئين الصغار، ذكورا وإناثا، بالمدارس. إلا أنهم عندما يصلون عمر عشر سنوات للذكور، و (١٢) سنة للإناث يبدأون بترك المدرسة؛ حيث نجد أن ستة من كل عشرة أطفال أعمارهم (١٧) سنة، مازالوا ملتحقين بالمدارس. إلا أنه في عمر (١٨) سنة نجد أن ستة من كل عشرة يتركون المدرسة. وهناك عدد قليل جداً ما زال ملتحقاً بالمدارس في أوائل ومنتصف العشرينات من أعمارهم. وكما سنرى لاحقاً، يميل الأطفال الذكور إلى ترك المدرسة الأساسية مبكراً قبل من الإناث، وتكون معدلات الالتحاق عامة أقل من معدلات التحاق الإناث الجدول (٦-١٢).

الجدول (٦-١٢)

معدلات الالتحاق بالمدارس للأطفال الذكور والإناث من (٧-٢٤) سنة العدد (٧٣٣٦)

العمر	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
ذكور	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٧	٩٦	٩٥	٨٩	٨٨	٧٧
إناث	١٠٠	١٠٠	٩٩	١٠٠	٩٩	٩٩	٩٧	٩١	٨٤	٨٧
لمجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٠	٨٦	٨٢
العمر	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	المجموع
ذكور	٦٥	٥٨	٣٩	٢٨	١٧	٩	٨	٦	٣	٦٤
إناث	٦٧	٦٤	٤٢	٣٧	٢٢	١٢	٧	٦	٢	٦٨
لمجموع	٦٦	٦١	٤٠	٣٣	١٩	١١	٧	٦	٢	٦٦

إن كل الأطفال الذين أعمارهم خمس سنوات وثمانية شهور يجب أن يلتحقوا إجباريا في المرحلة الأساسية التي تستمر لمدة عشر سنوات. وبناءً على وزارة التربية والتعليم، فقد كان معدل الالتحاق الكلي للأطفال ممن هم في عمر المدرسة (٦-١٥) سنة (٩٠%) في الأردن للعام الدراسي (١٩٩٩/٩٨) وبانخفاض من (٩٣%) عما كان عليه في العام السابق (الأوقاف الأردنية ١٩/١٢/٢٠٠٠). بينما كان معدل الالتحاق (٩٤%) بين سكان مخيم اللاجئين الفلسطينيين لنفس العام.

وتفيد القواعد الإجبارية للالتحاق أن الأشخاص الذين أعمارهم (١٦) سنة وستة شهور أو أكبر عند إجراء المقابلة يجب أن لا يكونوا في المدارس الأساسية وقت إجراء المقابلة، أو إذا تمت مقابلتهم في فصل الصيف، يجب أن لا يكونوا التحقوا في السنة المدرسية السابقة، إلا إذا كانوا معيدين لسنة دراسية أو أكثر. وكما يبين الجدول (٦-١٣) فإن بعض الملتحقين هم من المعيّدين؛ حيث أن (٧%) من الملتحقين الذين أعمارهم (١٧) سنة هم من المعيّدين و (٤%) من الذين أعمارهم (١٨) سنة هم من المعيّدين أيضا. ولأغراض المقابلة، فإن سجل بيانات الأونروا يظهر أن بين (٣% إلى ٤%) من الطلاب الملتحقين بالمرحلة الإعدادية (من الصف السابع حتى العاشر) هم معيدون (الأونروا ١٩٩٩، ٢٠٠٠ الجدول ٤٩).

الجدول (٦-١٣)

توزيع لطلاب الملتحقين حاليا من عمر (١٥-٢٠) سنة حسب مستوى التعليم والعمر (٨٨٠)

	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
الأساسي	٩٤	٣٠	٧	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الثانوي المهني	٦	٦٠	٨٤	٦١	٢٩	٢٣	١١	٧	١٧	٢٢
الثانوي	٠	٩	٨	٤	٧	٥	٥	٠	٠	٠
أعلى من الثانوي	٠	٠	١	٣١	٦٤	٧٢	٨٤	٩٣	٨٣	٧٨
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

واحد من كل خمسة في التعليم المهني:

يلتحق واحد من كل خمسة طلاب تقريبا (٢٠%) بالمسار المهني في الدراسة الثانوية، بينما يلتحق (٨٠%) الباقون في المسار الأكاديمي الثانوي. وهذا النمط مشابه

للمعدل الوطني الذي وجد في عام ١٩٩٦ في دراسة الأحوال المعيشية في الأردن. (دروري ونصار ١٩٩٨)، إلا أنه أقل من نسبة واحد إلى أربعة (٢٥%) التي سجلها الكتاب الإحصائي السنوي الأردني ١٩٩٩ (دائرة الإحصاءات العامة). ويظهر أن التعليم الثانوي المهني أكثر شعبية عند الذكور مما هو عند الإناث وبمعدل ٢٥% مقابل ١٧% عند الإناث.

ولم تجد الدراسة علاقة بين دخل الأسر وتفضيلات الطلاب لأي من المسارين الأكاديمي والمهني. إلا أن المستوى التعليمي لرب الأسرة كان له تأثير على اختياراتهم. فبينما يلتحق (٢٤% و ٢٣%) من الأطفال الذين لدى أرباب أسرهم تعليمًا أقل من الأساسي أو الأساسي على التوالي في التعليم المهني الثانوي، تنخفض هذه النسب إلى (١٤% و ١٢%) على التوالي للأطفال الذين لدى أرباب أسرهم تعليمًا ثانويًا أو أكثر من الثانوي. وتتسجم هذه النتائج جزئيًا مع نتائج دراسة ١٩٩٨، التي ذكرت عن الأردن ككل، "إن النمط العام لطالب الثانوي المهني هو أنه ذكر من عائلة متدنية الدخل حيث يكون لدى رب الأسرة تعليمًا قليلًا...." (أرنبرج وبيدرسن ١٩٩٨). والفرق بينهما هو أن افتراض الدراسة الأخيرة هو أن دخل الأسرة مرتبط مع اختيارات الطلاب.

ويجد عددًا من صغار السن أنفسهم أيضًا في تعليم مهني خارج الثانوي ودون مستوى الكلية أو المستوى المتوسط. وكانت نسبة الإناث بينهم قليلة جدًا، إلا أن المجموعات العمرية (١٦-٢٠) يشكلون (١٤%) من بين الذكور الملحقين حاليًا.

الالتحاق يرتبط بتعليم رب الأسرة:

يظهر الجدول (٦-١٤) أن التحصيل التعليمي ومهارات القراءة والكتابة لرب الأسرة ترتبط إيجابيًا مع التحصيل المدرسي. فمن ناحية، فإن هذه النتيجة تدعم النتيجة التي ذكرت سابقًا، وهي أن الوضع التعليمي لرب الأسرة والتحصيل التعليمي يرتبطان بمستويات التعليم عند صغار السن. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تناقض هذه النتيجة، النتيجة الأخرى التي تفيد أن المستوى التعليمي لرب الأسرة ليس مهما في تفسير الالتحاق في السنة الأولى. وعلى الرغم من ذلك، فإن تفسيرنا هو أنه على الرغم من أن المؤهلات التعليمية لرب الأسرة لا تؤثر في قرار الالتحاق بالمدرسة، إلا أنها بالتأكيد تؤثر على احتمالية أن الطالب يبقى في المدرسة وعلى تحصيله أيضًا.

إن ما هو مؤثر في هذه العملية هو انتقال راس المال البشري عبر الأجيال. ويؤثر الوالدين ونماذج الأدوار الأخرى في الأسرة في الاختيارات المتعلقة بالبقاء أو ترك المدرسة. وأيضاً في أي مسار تعليمي يلتحقون. إن مثل هذا التأثير قد يكون غير مباشر، أو حتى يحدث بطريقة خفية قد لا يلاحظها الطالب. إلا أنه من جهة أخرى، قد يضع رب الأسرة أو أعضاء الأسرة الفاعلين الآخرين في الأسرة ضغطاً مباشراً معينا على الطالب، أو أن يعطوه نصائح في هذا الإطار. وكما سنرى لاحقاً، فإن الطموحات والتوقعات تلعب دوراً هنا. أضف إلى ذلك، فإن البالغين الذين لديهم سنوات تعليمية هم أفضل تأهيلاً لإرشاد الأطفال خلال المدرسة ومساعدتهم ودعمهم في العملية التعليمية.

الجدول (٦-١٤)

معدلات الالتحاق بالمدارس للأشخاص من عمر (٧-٢٤) سنة حسب وضع التعليم والمستوى التعليمي لرب الأسرة (٦٨٣٨)

	أقل من الأساسي	الأساسي	الثانوي	ثانوي ⁺	أمي	متعلم	فكل
ملتحق	٥٩	٦٨	٧٢	٨٤	٥٣	٦٩	٦٤
غير ملتحق	٤١	٣٢	٢٨	١٦	٤٧	٣١	٣٦
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

عدد من الطلاب يترك المدرسة:

دعونا نعود الآن إلى أكثر الظواهر اهتماماً في الجدول رقم (٦-١٢) وتحديدًا، حقيقة أن عدداً كبيراً من الأطفال يتركون المرحلة الأساسية قبل أن يكملوها؛ حيث أن (٩٠%) ممن أعمارهم (١٣) سنة ما زالوا ملتحقين في المرحلة التعليمية الأساسية ذات العشر سنوات دراسية. إلا أنه بعد سنتين لاحقيتين، نجد إن نسبة من بقوا في المدرسة هي (٨٢%) . أما في عمر (١٦) سنة فنجد ثلثي هؤلاء الطلاب فقط ما زالوا ملتحقين بالدراسة. ويظهر الجدول (٦-٢) أن (٣٨%) ممن أعمارهم بين (٢٥-٢٩) سنة، لم يكملوا بنجاح المرحلة الأساسية.

ويمكن اعتبار أولئك الذين لم يلتحقوا في المدارس حين إجراء المسح (أو أولئك الذين تمت مقابلتهم خلال العطلة الصيفية، وأولئك الذين لم يكونوا ملتحقين في نهاية العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨)، إلا أنهم لم يكونوا ملتحقين في السنة الدراسية السابقة ١٩٩٨/٩٧ متسربين من المدارس. فقد وجدت الدراسة أن (٢%) من الأطفال من عمر (٧-١٨) سنة حين إجراء المسح تركوا المدرسة في السنة الماضية أو غيرها. ويظهر الجدول (٦-١٥) أن التسرب يزداد تدريجياً من عمر إلى العمر اللاحق حتى يصل إلى حوالي ٢% بين الذين أعمارهم (١٢) سنة. وبعد ذلك يبدو التسرب المدرسي مستقراً حتى عمر ١٥ سنة قبل أن ينمو بسرعة اعتباراً من عمر (١٦) سنة.

الجدول (٦-١٥)

التسرب المدرسي خلال السنة الأخيرة حسب عمر المتسربين حين إجراء المقابلة (٥٠٧٥)

العمر	%
٧	٠
٨	٠
٩	٠
١٠	١
١١	١
١٢	٢
١٣	٢
١٤	٢
١٥	١
١٦	٤
١٧	٤
١٨	٨

إن معدل التسرب هذا مشابه للمعدل الذي سجلته الأونروا. وتضع الأونروا معدل التسرب بحوالي (١%) في المرحلة الابتدائية (١-٦ سنوات دراسية)، للسنوات ١٩٩٧-١٩٩٨، بينما تقدر نسبة التسرب (٥%) و (٣%) في المرحلة الإعدادية من

الصف السابع وحتى العاشر) للسنتين المذكورتين نفسيهما على التوالي (الأونروا ١٩٩٩، ٢٠٠٠). ولا نجد اختلافا جنسيا إحصائيا مهما في نسبة التسرب، إلا أن الأونروا سجلت معدلا أعلى قليلا عند الذكور في المرحلة الإعدادية بسنة واحدة. وللإناث في السنة اللاحقة (الأونروا ١٩٩٩، ٢٠٠٠).

إن هناك شكّا قليلا أنه بموازاة المدارس الحكومية، فقد حققت مدارس الأونروا تميزا بالنسبة لتحقيق الأردن في مجال التعليم. إلا أن الأونروا واجهت تخفيضات في موازنتها، مما صعّب المحافظة على نوعية برامجها التعليمية. فالصفوف الكبيرة بمعدل (٤١) طالبا في الصف، ونظام الفترتين في ٩٤% من المدارس، والكتب المقررة غير الكافية والمواد التعليمية الأخرى، كلها بعض مظاهر النظام التعليمي المضطرب نسبيا. أضف إلى ذلك أن مقياس التقشف ونظم الأجور المتدنية التي تبنتها الأونروا لمن يعينون حديثا اعتبارا من ١٩٩٩، قد أدت إلى معدلات نقص في الإشغال عالية ونقص مستويات المؤهلات المطلوبة بين المرشحين الذين تطلبهم الأونروا حاليا لشواغر التعليم.

إن التأثير الدقيق لهذه الحالة التعليمية لا يمكن متابعتها وقياسها في دراستنا الحالية. إلا أن الأونروا في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨، لم تستوعب (١٠٤٥%) من طلاب المرحلة الابتدائية و (١٠٣%) من طلاب المرحلة الإعدادية مقارنة بالسنة الدراسية السابقة. وقد كان ذلك جزئيا بسبب انتقال الطلاب اللاجئين من مدارس الأونروا إلى المدارس الحكومية المجاورة ذات الظروف والمواد التعليمية الأفضل (الأونروا، ٢٠٠٠). وفي السنة اللاحقة كان الانخفاض في المرحلة الأساسية (الابتدائي والإعدادي) بنسبة (١%) أخرى (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠). كما ركز المشاركون في المناقشات الجماعية المكثفة على المستوى المتواضع والمتدني للتجهيزات، وازدحام الطلبة وقلة عدد المعلمين في مدارس الأونروا.

ومن المحتمل جدا، أنه في ظل ظروف مختلفة، لربما كان من الممكن للونروا أن تحافظ على طلاب أكثر في المدارس لمدة أطول، وإن تقلل نسبة الأمية أكثر. ومن الممكن جدا، أنه كان للونروا قدرة على استيعاب طلاب أكثر خلال المرحلة الأساسية كاملة (عشر سنوات دراسية) وهكذا، حسنت فرصهم في المجال التعليمي وكنتيجة لذلك حسنت فرصهم في سوق العمل.

يترك الذكور المدرسة بسبب الفقر؛ بينما تكون القيود الاجتماعية والزواج أكثر الأسباب أهمية للإناث:

تذكر الصحف الأردنية باستمرار زيادة وجود عمل الأطفال في الأردن، (الأوقاف الأردنية والنجم عدة أعداد من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١) وقد أثار الموضوع عدة مرات المشاركون في المناقشات الجماعية المكثفة، واستنتج الجزء الكيفي من الدراسة بالاتفاق مع ما جاء في الصحافة: أن أطفال المخيمات يمارسون العمل المأجور بازدياد، ويعملون ذلك لحاجتهم الماسة. وقد أيد عدد من الناس عمل الأطفال لدعم عائلاتهم اقتصادياً.

وعندما سئل المبحوثون لماذا يترك الأطفال الذين أعمارهم (٧-١٨) سنة المدرسة، أجاب معظمهم أنهم يتركون المدرسة لان الأطفال غير مهتمين بالدراسة أو بسبب فشلهم المتكرر. وقد أدعى حوالي ستة من كل عشرة متسربين أنهم تركوا المدرسة بناءً على هذه الأسباب (الجدول ٦-١٦). إلا أن أسباباً أخرى ذكرت لترك بعض الأطفال الآخرين، مثل فقر العائلة، أو العمل لدعم العائلة. إن مثل هذه الأسباب كانت أكثر تكراراً بالنسبة للذكور (١٨%) مما هي عليه بالنسبة للإناث (١٢%). ويمكن أن يكون هذا مرتبطاً بصورة غير مباشرة، وفي بعض الحالات، بفقر العائلة، خاصة إذا كان هذا النشاط بالنسبة للطفل مثلاً، يعطى عضواً آخر في الأسرة فرصة الانغماس في مهنة (نظيفة) ذات أجر.

وإذا ما قارنا معدل المشاركة في سوق العمل للذكور (١٠-١٥) سنة، الملتحقين بالمدرسة، مع الذكور في نفس المجموعة وغير ملتحقين بالمدرسة، فإن نتيجة مهمة تظهر واضحة لنا. ففي الوقت الذي نجد فيه أن (٤%) فقط من أولئك الملتحقين بالمدرسة نشيطين اقتصادياً (عملوا على الأقل ساعة واحدة في الأسبوع السابق لإجراء المقابلة)، نرى (٥١%) من المتسربين من المدرسة نشيطين اقتصادياً. ويقدم هذا دعماً للاستنتاج السابق حول أن عدداً مهماً من الأطفال يترك المدرسة مبكراً بسبب حاجة الأسرة. وبالمقابل لما هو عليه الحال في الذكور، فإن الأطفال الإناث يبدأن العمل متأخرات، ويقوم بذلك عدد قليل منهن في المرحلة العمرية (١٥-١٦) سنة. صحيح أن بعضهن يتزوج مبكراً. فقد ترك المدرسة (١٤%) من سكان المخيم الإناث تحت سن (١٩) سنة بسبب الالتزامات الزوجية وتعطل معارضة الأهل لاستمرار تعليم (٦%) منهن أيضاً.

الجدول (٦-١٦)

السبب الرئيسي لترك المدرسة لكل الأطفال (٧-١٨) سنة الذين تركوا المدرسة حسب الجنس (العدد ٤٧٥)

السبب	الذكور %	الإناث %	المجموع %
٠١. عدم الاهتمام بالدراسة	٥٦	٣٦	٤٧
٠٢. تكرار الرسوب	١١	٠٩	١٠
٠٣. أسباب مدرسية أخرى	٠٥	٠٥	٠٥
٠٤. فقر/عمل العائلة	١٨	٠٨	١٣
٠٥. للزواج	٠٠	١٤	٠٦
٠٦. عناية بالأسرة	٠١	١٢	٠٦
٠٧. معارضة الأسرة	٠٠	٠٦	٠٣
٠٨. أسباب صحية	٠٤	٠٣	٠٤
٠٩. أسباب أخرى	٠٦	٠٥	٠٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الفروق بسبب الجنس في التسرب:

وبتطبيق الانحدار اللوجستي وانكشاف تأثير أحد العوامل بعد ضبط تأثير العوامل الأخرى، سنزداد تبصراً إضافياً عن السؤال في أسباب التسرب المدرسي. إن نموذجنا عن التسرب بين الذين أعمارهم (٩-١٨) سنة خلال السنة السابقة لإجراء المقابلة يتضمن ستة عوامل نفترض أن لها دوراً في تقرير التسرب وهي: الجنس، والعمر، وتعليم رب الأسرة، والدخل، والازدحام وفشل الصحة المزمن. وتشير النتائج أن ليس لجنس الطفل ولا الازدحام تأثير على تسربه. ألا أن لعمر الطفل وكما أشرنا في الجدول (٦-١٦) تأثيراً قوياً على قراره ترك المدرسة.

وكان المرض المزمن هو العامل الثاني الذي له تأثير إحصائي قوي على التسرب. وفي الحقيقة، وبعد ضبط العوامل الأخرى فإن فرص الأطفال الذين يعانون من أمراض مزمنة لترك المدرسة هي أربع أضعاف غيرهم. وبالإضافة إلى العمر، فإن هذا العامل بارز جداً كدافع مهم لترك المدرسة في هذا النموذج.

ويكون لتعليم رب الأسرة كما يبدو أيضاً تأثير على التسرب، على الرغم من أن الصورة الناتجة من تحليل الانحدار غير واضحة لحد ما. فبمقارنة الأطفال الذين

يعيشون في بيت يتمتع أرباب أسرها بدرجات تعليمية عالية، فإن الأطفال الذين يعيشون في بيوت أكمل أرباب أسرها الثانوية أو المرحلة الأساسية، لديهم نسبة خطر أعلى في ترك المدرسة مبكراً. إلا أن النموذج لا يجد النمط السابق بين الأطفال الذين أكمل أرباب أسرهم المرحلة الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، نستنتج إن تعليم رب الأسرة، الذي يكون عادة والدا ذكراً، يجعل هناك فرقاً في قدرة الطلاب على البقاء في المدرسة. وغالباً ما يكون كلا من الإرشاد والطموح الوالدي عوامل مهمة هنا.

الوالدون متفائلون: غالبيتهم تعتقد أن أطفالهم سيكملون المرحلة الأساسية:

ففي عينة الأطفال البالغين الذين كان لديهم أطفالاً في المرحلة الأساسية، سأل المسح عدداً من الأسئلة ذات علاقة باتجاهات وتوقعات الوالدين حول مستقبل أطفالهم المدرسي. وفي حالة كان للمبحوث أكثر من طفل في المرحلة الأساسية، كانت الأسئلة عن الطفل الأكبر سناً.

ويعتقد تسعة من كل عشرة آباء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، أن أطفالهم سيكملون المرحلة التعليمية الأساسية. وهذا في الواقع طموح كبير، ولا ينسجم مع واقع الحال، حيث أن اثنين تقريباً من كل عشرة أعمارهم (١٥) سنة تركوا المدرسة، وأربعة من كل عشرة أعمارهم (٢٥-٢٩) سنة لم يكملوا التعليم الأساسي.

وتظهر التقاطعات عدم وجود اختلافات مهمة حسب بعض عوامل الخلفية كجنس الوالد، أو جنس الطفل، أو الطبقة الاجتماعية (كما قيست من خلال الدخل). إلا أننا نجد اختلافات مهمة حسب عمر الطفل والتحصيل التعليمي لوالد المبحوث. ولناخذ أولاً كيف تختلف التوقعات حسب عمر الطفل؛ إذ يظهر أن الوالدين أكثر تفاؤلاً نيابة عن أطفالهم الصغار في المدرسة، ويصبحون أكثر واقعية كلما تمر السنين (الجدول ٦-١٧).

ثانياً، يظهر الجدول (٦-١٧) وجود فجوة معتبرة بين الوالدين الذين تعليمهم أعلى والذين تعليمهم أقل. وليس هذا مستغرباً، إذا ما توقعنا أن الوالدين الذين لديهم تعليم عالي أنفسهم، سيكون لهم طموحات أعلى نسبياً نيابة عن أطفالهم من الذين لدى والديهم تعليماً أساسياً أو أقل. إن تأثير التحصيل التعليمي للوالدين إيجابي عندما نضبط (نسيطر) على عمر الطفل (لم يظهر الجدول). فمثلاً نجد في المجموعة العمرية (٦-٩) سنوات، أن

(٩١%) من الوالدين بتعليم أقل من الأساسي قالوا أن أطفالهم سيكملون التعليم الأساسي مقارناً بـ (٩٩%) من الوالدين الذين لديهم تعليم ثانوي أو درجة بعد الثانوي.

الجدول (١٧-٦)

نسبة الآباء الذين يتوقعون لأطفالهم إكمال التعليم الأساسي حسب عمر الأطفال وتعليم الآباء

عمر الطلاب	
٩-٦	٩٦
١٢-١٠	٨٧
١٤-١٣	٩١
+١٥	٨٧
تعليم الوالدين:	
الثانوي	٩٤
الأساسي	٩١
أقل	٨٨

ولقد سألنا لماذا لا يكمل الطفل تعليمًا أساسيًا؟ وكانت الإجابات مشابهة إلى حد كبير للإجابات التي أعطاها الوالدان الذين ترك أطفالهم التعليم الأساسي. حيث سجلت الإجابات (٦١%) عدم الاهتمام بالمدرسة، و(١٨%) رسوب متكرر، و(١٣%) الفقر والحاجة الاقتصادية، و(٩%) الزواج، مكونة الأسباب الرئيسية الأربعة المعطاة من (٥٨) حالة.

تسعة من كل عشرة توقعوا الالتحاق بالثانوي:

لقد سأل المسح الوالدين الذين توقعوا أن يكمل أطفالهم التعليم الأساسي، ماذا سيعملون بعد ذلك، فقد أجابوا كلهم تقريباً (٩٨%) أن أبناءهم سيواصلون تعليمًا أكثر أو يبدأون التدريب. وقد ادعت غالبيتهم أن أبناءهم سيبدأون التعليم الثانوي، بينما ذكر (٧%) منهم التدريب المهني والتدريب على المهنة لأبنائهم. ومن بين الذين أفادوا أن أبناءهم سوف يلتحقون بالتعليم الثانوي، ذكر (١٤%) منهم أن ابنهم أو ابنتهم سيلتحق بالمسار الثانوي المهني، بينما أفاد (٧٠%) منهم أن أبناءهم سيلتحقون بالمسار الثانوي الأكاديمي و(٧%) لم يكن لهم خيار محدد.

يظهر الجدول (١٨-٦) أن التوقعات ليست متشابهة بالنسبة للأولاد والبنات، حيث أن بنات أكثر من الأولاد يتوقع أن يلتحقن بالتعليم الثانوي. أضف إلى ذلك، وانسجاماً مع واقع الالتحاق الحالي، توقع الآباء أن أبناءهم سيختارون الثانوي المهني أكثر من بناتهم. وأكثر من ذلك، فإنهم كثيراً ما اعتقدوا أن أبناءهم سيبدأون التدريب المهني أو يلتحقون ببرنامج حرفي. والأولاد فقط هم الذين توقع آباؤهم أن يكونوا نشيطين اقتصادياً. وبالمقابل، توقع بعض الوالدين أن تتزوج بناتهم (حوالي ٣% معظمهم في فئة الأخر).

الجدول (١٨-٦)

توقعات الوالدين حول ماذا سيعمل أبنائهم بعد التعليم الأساسي

حسب وضع فؤاد التعليمي وجنس الطالب لعدد (٦٢٩) %

المجموع	لشئ	نفر	المستوى التعليمي للوالد			جنس الطفل
			الثانوي	الأساسي	دون الأساسي	
٧٠	٧٥	٦٦	٨٦	٨٠	٦٠	الثانوي الأكاديمي
١٤	١١	١٦	٠٧	٠٨	١٩	الثانوي المهني
٠٧	٠٨	٠٦	٠٢	٠٣	١٠	أي تعليم ثانوي
٠٠	٠٠	٠١	٠٠	٠١	٠١	يبدأ العمل
٠٧	٠٣	١٢	٠٥	٠٨	٠٨	التدريب المهني
٠١	٠٣	٠٠	٠٠	٠١	٠٢	آخر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

وعلى العموم فإن هذه التوقعات في الحقيقة تعكس بصورة جيدة خيارات شباب مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الحياة الواقعية، على الرغم من أن النسبة التي اختارت التعليم الثانوي مبالغ فيها.

وعلى النقيض مما وجدته دراسة الأوضاع المعيشية في الأردن ١٩٩٦ من أن الطموحات التعليمية للوالدين عموماً بين السكان الأردنيين عامة كان مرتبطاً بالطبقة الاجتماعية كما قيست بدخل الأسرة (دروري ونصار ١٩٩٨)، إلا أن هذه الدراسة لم تجد شيئاً من هذا الارتباط، إلا أنه يمكن أن نرى كما في الجدول (١٨-٦) وكما ذكر سابقاً في دراسة الأوضاع المعيشية ١٩٩٦، اختلافات حسب التحصيل التعليمي للوالدين. حيث

نجد عددا قليلا من الوالدين الذين لديهم أقل مستوى تعليمي يتوقعون أبناءهم الاستمرار في التعليم الأساسي، مقارنة بمجموعات الوالدين ذوي التعليم المتوسط والعالي. إضافة إلى ذلك، فقد فضل الآباء الأقل تعليماً في العادة المسار المهني لأبنائهم من الوالدين الآخرين.

لماذا يفضل بعض الوالدين التعليم الثانوي المهني وآخرون التعليم الثانوي الأكاديمي لأطفالهم؟

إن الأسباب وراء هذه التفضيلات مختلفة تماماً بالنسبة لمسارين كما يوضحها الجدول (٦-١٩). ويبدو أن التفضيلات للمسار المهني مدفوعة بتوقعات الدخل العالي أو الفرص الجيدة في سوق العمل وكذلك قدرات ورغبات الطفل. أما الوضع الاجتماعي وفرص التعليم العالي فنادراً ما ذكرت. أما بالنسبة للوالدين الذين فضلوا المسار الأكاديمي لأبنائهم، فكانت أسبابهم، الوظيفة، وفرص الدخل الأحسن كأسباب رئيسية. والأكثر من ذلك هو أهمية ذكرهم لفرصة استمرار التعليم العالي. وذكر عدد من الوالدين قدرات الطفل وتفضيلاته الخاصة، بينما ذكر بعضهم الوضع الاجتماعي كدافع مهم لاختيارهم المسار الأكاديمي.

الجدول (٦-١٩)

السبب الرئيسي لماذا يفضل الآباء التعليم الأكاديمي (٤٤٨) أو المهني الثانوي (٨٥)، لأطفالهم

المهني	الأكاديمي	سمح لأكثر من إجابة
٦٤	٢٤	وظيفة أحسن وفرصة دخل أحسن
١	٥٤	فرصة أفضل للتعليم العالي
١٩	١٩	قدرات الطفل
١١	١٠	تفضيلات الطفل
٠	٩	الوضع الاجتماعي
٥	٠	أسباب أخرى
٠	٠	بدون سبب معين

سنة من كل عشرة يتوقعون درجة علمية بعد الثانوية:

يتوقع ستة من كل عشرة والدين ان يكمل أبنائهم بنجاح تعليمًا بعد الثانوية إجمالاً. وتشكل هذه طموحات عالية، وليست واقعية من ناحية افتراضية، حيث نجد أن (٢٥%) فقط من الذين أعمارهم (٢٥-٢٩) سنة نجحوا في تحقيق هذا الشيء. وعلى الرغم من أن المقابلين سألوا المبحوثين بصورة خاصة لأن يكونوا واقعيين، إلا أن الإجابات تبدو في الأكثر آمال ورغبات صحية.

ويظهر الجدول (٦-٢٠) أن طموحات الوالدين نيابة عن أبنائهم لم تميز بشكل جوهري بين الأولاد والبنات؛ حيث كان عدد الأولاد مساوٍ لعدد البنات الذين يتوقع منهم أن يحصلوا على درجة علمية بعد الثانوية. إلا أنه كان هناك توقعاً أن (٧%) من الأولاد أكثر مما هو عليه عند البنات الذين سينهون تعليمهم بعد المرحلة الأساسية. أضف إلى ذلك أن عدداً أكبر من الأولاد توقع منهم أن يكملوا تعليمًا مهنيًا من البنات. وسنأتي إلى التعليم الثانوي المهني في بعض التفصيل في نهاية هذا الفصل.

وسنعلق الآن على عامل الخلفية الثاني في الجدول وهو تعليم الوالدين. فنحن نلاحظ أن التعليم العالي للوالد يقود إلى توقعات عالية أيضاً. وتفترض التوقعات العالية هنا اهتماماً أقل في الوقوف عند المستوى الثانوي، أو إذا تم التوقف عند هذا المستوى، وتجنب المسار المهني والتركيز على المسار الأكاديمي. ويظهر الجدول إن (١٢%) من الوالدين ذوي التعليم المتدني يعتقدون أن أبنائهم سينتهون بمهنة تعليمية في الثانوي المهني، بينما نجد (١%) فقط من الوالدين ذوي التعليم الثانوي أو الأعلى من ذلك يعتقدون نفس الشيء حول مستقبل أطفالهم. كذلك، أفاد (٤٧%) من الوالدين ذوي التعليم المتدني أن أبنائهم سوف يحصلون على درجة علمية بعد الثانوية، بينما ذكر (٨١%) من الوالدين ذوي التعليم العالي لأنهم ينشدون التعليم نفسه لأبنائهم.

الجدول (٦-٢٠)

توقع الوالدين للتعليم العالي لأطفالهم حسب جنس الطفل والمستوى التعليمي للوالد (العدد ٦٤٢)

المستوى التعليمي للوالد	جنس الطفل		دون أساسي	أساسي	الثانوي وأكثر	المجموع
	ذكر	أنثى				
دون أي مستوى	١١	١١	١٤	٠٩	٦	١١
التعليم الأساسي	١٦	٠٩	١٦	١٠	٧	١٣
الثانوي الأكاديمي	٠٥	١٥	١١	١٥	٥	١٠
ثانوي مهني	٠٩	٠٦	١٢	٠٥	١	٠٨
درجة جامعة	٥٨	٥٩	٤٧	٦١	٨١	٥٨

ويمكن القول أن طموحات الوالدين ذوي التحصيل التعليمي المتدني كانت أكثر واقعية من طموحات الوالدين ذوي التعليم العالي. إلا أن الاستنتاج الممكن هو أن طموحات كل المجموعات كانت بصورة متساوية غير واقعية، حيث أن الأطفال لوالدين ذو تعليم عالٍ يكون أداؤهم أفضل في المدرسة من الأطفال الآخرين.

وتوثق عدة دراسات أن توقعات الآباء ونتائج تعليمهم، (مثلاً التحصيل التعليمي للأطفال) كانت مرتبطة؛ حيث أن الطموحات المتدنية للوالدين ذوي الخلفية التعليمية المتواضعة يمكن أن تسهم في تحصيل تعليمي متدنٍ لأبنائهم، بينما التوقعات العالية بين الوالدين ذوي التعليم الأفضل يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على نتائج أطفالهم المدرسية (السناباري ١٩٩٣، بيرني وإفران ١٩٩٥).

واحد من كل خمسة بالغين أخذ مساقاً قصيراً في التدريب المهني :

بالإضافة إلى معرفة النظام التعليمي الرسمي، هدفت هذه الدراسة لتبيان مدى حصول لاجئي مخيمات الفلسطينيين على مهارات وخبرات ذات علاقة بالعمل من مساقات مهنية قصيرة. وقد عُرِفَ المساق القصير بأنه أي مساق مدته تقل عن سنة دراسية كاملة أو (١٢) شهراً. ويمكن أن تقدم مثل هذه المساقات القصيرة مستوى أساسياً من المعرفة والمهارة للأشخاص بدون تدريب سابق في المجال، أو تزيد خبرة الأشخاص الذين يملكون مهارات في مجالات خاصة أو مهن متعددة. فقد أخذ واحد من كل خمسة أشخاص (١٨%) ممن أعمارهم أكثر من (١٥) سنة والذين تركوا النظام التعليمي الرسمي مساقاً واحداً قصيراً على الأقل خلال حياتهم في التدريب المهني. واستفادت الإناث أكثر من الذكور من مثل هذا التدريب وبنسبة (٢١%) إلى (١٥%) على التوالي.

ويوحى الجدول (٦-٢١) أن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي مرتبط باحتمالية حضور مساقات تدريب مهني قصيرة. والاتجاه الملاحظ هو في التربية، حيث أن مزيداً من التعليم يزيد احتمالية لاجئي المخيم من أخذ مساق تدريبي قصير. وكان لمؤشرات أخرى كالوضع الاقتصادي والاجتماعي، ودخل الأسرة تأثير معتدل مهم على القدرة لأخذ تدريب مهني، وكان تأثير التعليم بارزاً عندما يضبط عامل الدخل، بمعنى أن الترابط بين التعليم والتدريب القصير مهما في كل فئة من فئات الدخل. وينسجم هذا مع دراسة سابقة،

بينت ارتباطا موجبا بين التعليم الرسمي والتدريب المهني في الأردن على المستوى الوطني (أرنبرج وبيدرسن ١٩٩٨).

الجدول (٦-٢١)

نسبة الأشخاص (١٥ +) سنة وغير ملتحقين والذين أخذوا مساقا تدريبيا مهنيا قصيرا حسب مجموعات الدخل الخمسية والتحصيل التعليمي والجنس (٦٦٠٣)

الجنس	النساء	٢١
	الرجال	١٥
التعليم	الثانوي +	٢٥
	الثانوي	٢١
	الأساسي	١٩
	أقل من الأساسي	١٣
	العليا	١٩
الدخل	الوسطى العليا	١٩
	الوسطى	١٧
	الوسطى الدنيا	١٦
	الدنيا	١٥

أما تأثير الجنس فقد كان موجودا في المستويات التعليمية الثلاثة المتدنية، بينما كانت نسبة الذين اخذوا مساقا تدريبيا مهنيا كان متساويا (٢٥%) بين الذكور والإناث لمقيمي المخيمات من ذوي الدرجة العلمية بعد الثانوي؛ بمعنى آخر ليس للجنس تأثير على التدريب المهني لدى الأعلى تعليمًا.

إن أكثر المساقات المهنية القصيرة تكرارا هي بين الأصغر سنا ومتوسطي العمر، فمن عمر (٥٠)، تبدأ نسبة الأشخاص الذين اخذوا مساقا تدريبيا مهنيا بالهبوط بسرعة كبيرة الجدول (٦-٢٢). ومن الطبيعي أن يكون هذا انعكاسا لحقيقة أن التدريب من هذا النوع متوافر بشكل أكبر بين الأجيال الشابة مقارنة بالأجيال كبيرة السن. ويظهر الشكل اختلافا حسب الجنس، حيث كانت النساء أكثر من الذكور في المجموعات العمرية الصغيرة التي أخذت مساقات تدريب قصيرة.

الجدول (٦-٢٢)

نسبة الأشخاص ١٥+ سنة وغير ملتحقين حالياً وأخذوا مساقاً تدريبياً مهنياً قصيراً حسب مجموعات عمرية خمسية والجنس (٦٦.٣)

العمر	رجال	نساء
١٩-١٠	١٠	١٣
٢٩-٢٠	١٥	٢٥
٣٩-٣٠	١٨	٢٣
٤٩-٤٠	١٩	١٥
٥٩-٥٠	١١	١١
٦٩-٦٠	٧	٦
+٧٠	٢	٠

الاختبارات الجندرية:

إن أكثر الأماكن شيوعاً للحصول على تدريب هو من مركز تدريب خاص. ويظهر الجدول (٦-٢٣) أن حوالي (٤٠%) من كل الرجال والنساء الذين حصلوا على تدريب مهني قصير زاروا نوعاً ما من المراكز التجارية للتدريب. أما الأماكن الثانية والثالثة في شعبية الحصول على التدريب المهني والتعليم فيختلف حسب الجنس؛ إذ يحصل عدد كبير من الذكور المقيمين في مخيمات اللاجئين على تدريب خلال العمل ويحضرون تدريباً في المراكز المهنية العامة بالإضافة إلى المراكز الخاصة، بينما يميل عدد من النساء للاستفادة من برامج الأونروا والتدريب من قبل المنظمات غير الحكومية. وربما تقترح هذه الأمور، أن النساء والرجال يأخذون تدريباً بمحتويات مختلفة.

أضف إلى ذلك يحصل الرجال والنساء على خبرات من الأنواع المختلفة لمساقات التدريب؛ وهذا الاختلاف يتبع درجة معينة من حدود تقليدية للنوع الإنساني. وسوف نهمل ما في الجدول (٦-٢٤) الذي يظهر أن موضوع "دراسات أخرى" والتدريب الذي يبدو عالياً في القائمة، وخاصة بين الرجال، لأنه ليس واضحاً ماذا تشمل هذه الفئة. ففي الوقت الذي تترأس فيه مجموعتنا مساقات النساء خياطة الملابس بأنواعها، والحلاقة والتجميل الشخصي، فإن ميكانيك السيارات والكمبيوتر تترأس قائمة التدريب للذكور. وكما هو الحال في الإلكترونيات والبناء والإنشاءات، فإن الميكانيك هو الموضوع التقليدي لدراسة وتدريب الذكور، ومهنة نموذجية للرجل. وعليه، فإن عدداً قليلاً من النساء أخذن مساقات تدريب في هذه المجالات.

إلا أن المكانة الثانية، وهي علم الكمبيوتر لم تعد مسيطراً عليها من قبل الرجال، (١٤%) منهم، وإنما بدأت النساء (١٠%) اللواتي أخذن مساقات تدريب مهني قصيرة، يتدربن في هذا المجال الحديث أيضاً. كما لاحظنا إن مساقات إدارة الأعمال كانت على الأقل ذات شعبية بين النساء كما هي بين الرجال.

الجدول (٦-٢٣)

الاماكن التي يأخذ بها الأفراد تدريب مهني قصير الأشخاص ١٥ سنة فأكثر ولم يلتحقوا حالياً في النظام التعليمي الرسمي والذين اخذوا مساقاً حسب الجنس (العدد ١١١٤)

المجموع	إناث	ذكور	
٤٢	٤٤	٣٩	مركز تجاري خاص
١٨	٣٠	٠٤	برنامج الأنترنت
١٨	٠٦	٣٣	تدريب خلال العمل
١٢	٠٦	١٨	مركز مهني عام
٠٨	١٢	٠٤	مركز NGO
٠٥	٠٦	٠٣	مكان آخر
٠١	٠٠	٠٣	في الجيش

الجدول (٦-٢٤)

نوع التدريب المهني القصير للأشخاص (١٥) سنة فأكثر غير الملتحقين حالياً واخذوا تدريباً مهنياً حسب الجنس (١١١٤)

المجموع	إناث	ذكور	
٣٣	٥٤	٨	خياطة
١٥	٢٢	٧	التجميل
١٤	٠٦	٢٣	آخر
١١	١٠	١٤	كمبيوتر
١٠	١١	٨	إدارة أعمال
٠٧	٠٠	١٤	ميكانيك
٦	٥	٧	الرسم والفن
٥	٣	٧	التعليم
٤	١	٨	الكهربائيات
٤	٠٠	٧	البناء
٣	٢	٣	علوم طبية

ونسبه خبرة الذكور والإناث في مساقات التدريب القصيرة إلى درجة كبيرة في اختياراتهم التي قاموا بها في التعليم المهني الجدول (١٣٦٠). كما نلاحظ أن التدريب التقليدي والجندري (النوع الإنساني) الذي تلقاه الرجال والنساء في المرحلة الثانوية، والنتيجة الحاصلة هي بسبب الخيارات التي قام بها الطلاب وتعكس أيضا نوع مساقات التدريب التي تقدم لهم. فمثلا، تقدم بعض المساقات في الثانوي المهني فقط لجنس واحد من الطلاب. والملاحظ أن (١%) فقط تعلموا بعض مهارات الحاسوب في التعليم الثانوي؛ ويفترض المرء أن تدني هذه النسبة بسبب توافر الحواسيب حينئذ. وتوحي حقيقة أن عدداً من الرجال والنساء أخذوا تدريباً حاسوبياً خلال العمل أو من خلال نوع من المراكز التجارية أو غير الربحية، أن لاجئي المخيمات الفلسطينيين مهتمون بتعلم، أو متابعة آخر التطورات في التكنولوجيا الحديثة وذلك لتعزيز قدراتهم التنافسية في سوق العمل. وربما تشير إلى أن المستخدمين يضعون بعض التركيز على زيادة مهارات العاملين لديهم.

الجدول (٦-٢٥)

نوع التدريب في الثانوي المهني للأشخاص ١٥ سنة فأكثر والذين أنهوا الثانوي كأعلى مستوى تعليمي أكملوه حسب الجنس (العدد ٢٢٢)

المجموع	إناث	ذكور	
١٥	٢٠	١١	إدارة أعمال
١٥	٢٥	٨	علوم طبية
١٢	٠٣	٩	آخر
١٢	٠٠	٢٠	ميكانيك
١١	٢٥	١	خياطة
١٠	٠٠	١٦	البناء
٩	٢٣	٠٠	التجميل
٨	٢	١٢	الرسم والفن
٧	١	١٢	الكهربائيات
١	١	٠٢	الحاسوب

الفصل السابع

المبادرة

المبادرة:

لقد استنتجنا سابقا إن ساكني المخيمات هم إلى حد ما مبادرون (مجددون) حيث أن حوالي (٢٠%) مشاركون في سوق العمل كمستخدمين لغيرهم أو عاملين لأنفسهم. بمعنى أن واحداً من كل خمسة أشخاص أعمارهم ١٥ سنة فأكثر كان منغمساً في نوع ما من العمل لنفسه باعتباره عمله الرئيسي في الأسبوع السابق لإجراء المقابلة (الفصل ٤). كما وثقنا إن (٣٠%) من أرباب أسر لاجئي المخيمات الفلسطينيين ذكروا دخلاً يأتيهم من العمل لأنفسهم خلال السنة السابقة لإجراء المسح:

ويُلقى هذا الفصل مزيداً من الضوء على المبادرين في مخيمات اللاجئين. وسوف نبحث كيف يتخذ القرار في أن يصبح الفرد مبادراً وكيف ينجح في ذلك القرار، وأن هذا القرار متأثر برأس المال البشري والقدرة الإدارية؛ باعتبارها عوامل عادة ما تقاس من خلال التعليم، والعمر وخبرة العمل (جوهيز وسلويجن ٢٠٠٠). كما سنلقي نظرة على الظواهر المالية والثقافية أيضاً ونسأل من هم مبادرو المخيمات؟ وكم عدد الذين ينجحون في بدء عمل خاص جديد؟ وما هي أسباب النجاح؟

وليست المصطلحات المستخدمة في الأدبيات المتعلقة بعمل الفرد لنفسه، والمبادرة تكون دائماً متسقة وتفهم شمولياً بسهولة. ويعرّف المبادر حسب تصنيف منظمة العمل الدولية (ILO ١٩٩٨) بأنه الشخص الذي يعمل لنفسه أو يستخدم آخرين بما فيهم العمال الأقارب غير مدفوعي الأجر. وأحياناً ما يشمل الشخص الذي يعمل لنفسه والمستخدمين. ولم يميز جزء المسح المستخدم في هذا الفصل بين أن يكون الشخص يعمل لنفسه أو يستخدم آخرين. وبناءً على ذلك فعندما نتحدث عن إنشاء نشاط يعمل فيه الفرد نفسه، فيمكن أن يشير ذلك إلى إيجاد فرصة عمل لشخص واحد، أو إنشاء عمل خاص يستخدم أكثر من شخص واحد. وحسب ما جاء في المناقشات الجماعية المكثفة في مخيمي الوحدات وعزمي المفتي، فإن مبادري مخيمات اللاجئين الفلسطينيين يُوجدون فرص عمل قليلة للآخرين في العادة. وكما ذكر أحد المشاركين في المناقشات: "هم يفتحون هذه الأعمال الخاصة ليعملوا هم أنفسهم فيها، وفي بعض الأحيان أعضاء أسرهم الخاصة بهم. هم لا يستخدمون الآخرين إلا في الحالات النادرة".

وحسب ما جاء في تعريف حديث للمبادرة، فإن المفهوم يشير إلى: "محاولة عمل خاص جديد أو خلق مشروع جديد مثل عمل الفرد لنفسه، أو مؤسسة أعمال جديدة أو التوسع في عمل خاص موجود من قبل فرد، أو مجموعة أفراد أو مؤسسة أعمال". (رينولدز وهي وكامب ١٩٩٩). ولا يشمل هذا الفهم للمصطلح تأسيس عمل خاص جديد،

وإنما أيضا توسيع الأعمال الموجودة أصلاً. إلا أن دراستنا تقتصر على إيجاد الأعمال الجديدة.

واحد من كل خمسة كان لديه فكرة عمل خاص في السنتين الماضيتين:

جاءت البيانات المستخدمة هنا من أسئلة طرحت على المبحوثين البالغين (٥١ سنة فأكثر) الذين اختيروا عشوائيا من كل أسرة تمت المقابلة فيها. وقد طرح المسح ثلاثة أسئلة لمسح النشاط الذي يقوم به الفرد لنفسه من حيث العمل، مركزا على السنتين الأخيرتين الماضيتين وهي: هل كان لديك أي فكرة عن نشاط أو عمل خاص تعمل فيه أنت نفسك؟ إذا كان الجواب نعم/ هل حاولت البدء في هذا النشاط أو العمل الخاص لنفسك؟ إذا نعم، هل بدأت بنجاح هذا النشاط أو العمل الخاص لنفسك؟

الجدول (٧-١)

نشاطات الأعمال الخاصة للسنتين الماضيتين حسب الجنس (٢٢٧٤)

%

	ذكور	إناث
لديه فكرة	٣٠	٨
محاولة	١٣	١
نجاح	٦	٠

وقد كان لدى (١٩%) من أولئك الذين تمت مقابلتهم، فكرة أو أكثر عن عمل خاص في السنتين السابقتين للمسح، و(١٢%) منهم كان لديه فكرة إلا أنه لم يقم بشيء لتحقيقها، بينما حاول (٤%) منهم أن يبدأ عملا خاصا لنفسه وفشل. ونجح (٣%) فقط في تحقيق الفكرة التي كانت لديه بإنشاء عمل خاص ما. وبمعنى آخر يمكن القول أن (١٦%) من الذين كان لديهم فكرة عمل خاص و(٤٣%) من الذين حاولوا إنشاء عمل خاص نجحوا بذلك عمليا.

ويبدو أن لدى الرجال روح مبادرة أكثر من النساء الجدول (٧-١). إذ بينما كان لدى (٣٠%) من الرجال فكرة عمل خاص، و(١٣%) فقط منهم حاول تحويلها إلى حقيقة؛ فإن الأرقام الخاصة للنساء في هذا المجال كانت (٨% و ١%) على التوالي. وأجاب (٦%) من الرجال أنهم نجحوا في استمرار عملهم بينما لم تنجح أي من النساء.

ويعكس المعدل المتدني نسبيا في المبادرات بين النساء تدني مشاركتهن العامة في سوق العمل. ونلاحظ أيضا اختلافا بين المجموعات العمرية المختلفة الجدول (٧-٢).

وكما هو متوقع، فإن مرحلة الحياة التي يذكر الناس فيها أكثر أفكارهم ويقومون بأكثر المحاولات لبدء عملهم الخاص، تتطابق مع الفترة التي يكونون فيها أكثر نشاطاً في سوق العمل، ولديهم التزامات يجب تقديمها لأسرهم، ألا وهي مرحلة وسط العمر. ويحصل قاطنو المخيم على أفكار أكثر ويحاولون تحقيق هذه الأفكار أكثر عندما يكونون في العشرينات مقارنة مع الثلاثينات من أعمارهم. وتميل اتجاهات المبادرات للانخفاض تدريجياً بعد ذلك العمر. إلا أن معدل النجاح متشابه لمن أعمارهم فوق الأربعين سنة والذين أعمارهم بين (٣٠-٣٩) سنة، على الرغم من بعض الأفكار القليلة وقلة المحاولات لبدء عمل جديد. وهذا النمط ينطبق على كل من الرجال والنساء.

الجدول (٧-٢)

نشاطات الأعمال الخاصة للسنتين الماضيتين حسب مجموعات العمر (٢٢٧٤)

٤٠+	٣٠-٣٩	٢٠-٢٩	١٥-١٩	
١٣	٢١	٢٩	١٠	أفكار للأعمال الخاص
٦	٨	١٠	٢	محاولة بدء عمل خاص
٣	٣	٥	٠	النجاح ببدء عمل خاص

إن العلاقة بين العمر ونجاح المبادرات بالنسبة لأفكار الأعمال ومحاولات بدء تنفيذها، يفترض أن ترتبط بالسؤال عن رأس المال والوصول إلى سيولة الإقراض. ويمكن أن يكون كبار السن قد جمعوا توفيرات وثروة أكثر مما تساعد على بدء المرحلة الأولى من مشروعهم الجديد. أضف إلى ذلك فكلما كبر الفرد في العمر كلما زادت حياته العملية قيمة وخبرته في العمل، وكل ذلك يساعد على الإقادة من شبكة العلاقات والاتصالات الواسعة (الواسطة) في هذا المجال. وسنعود إلى موضوع رأس المال، الخبرة والعلاقات الشخصية لاحقاً.

ويوجد النمطان اللذان أشرنا إليهما وهما أن الرجال أكثر نشاطاً في بدء الأعمال الخاصة، وأن هذه النشاطات تبلغ ذروتها في عشرينات العمر لهم، في أماكن أخرى. فمثلاً، تظهر مراجعة مقارنة للمبادرات في عشر دول متقدمة، أن الرجال غالباً ما يعملون في نشاطات عمل خاصة بهم أكثر من ضعف ما يقوم به النساء، وأن الأشخاص الذين أعمارهم (٢٥-٣٤) هم الأكثر نشاطاً في هذا المجال (رينولدز، هي، كامب ١٩٩٩).

* البلدان العشرة هي: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا، الولايات المتحدة، الدنمارك، فنلندا وإسرائيل.

التعليم والدخل الأعلى لهما تأثير إيجابي على إنشاء عمل خاص جديد:

تفترض البحوث السابقة علاقة إيجابية بين التعليم وإنشاء عمل خاص (ايرل وساكوفا ١٩٩٩، رينولدز، هي وكامب ١٩٩٩، جود هيز وسلويجن ٢٠٠٠) وانسجاما مع هذا الادعاء، تظهر دراستنا بوضوح أن هناك علاقة بين التعليم ومبادرات الأعمال في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، الجدول (٧-٣) وبعد تقسيم السكان البالغين إلى ثلاثة مجموعات واسعة حسب أعلى مستوى تحصيل تعليمي، وجدنا ان التعليم الأعلى يقود إلى أفكار أكثر وفرص أفضل في تحقيق هذه الأفكار. وبما أننا وجدنا أن متوسطي العمر أكثر مبادرة وان الخلفيات التربوية للأشخاص الذين أعمارهم أكثر من (٤٠) سنة تختلف بصورة مهمة عن أولئك الذين أعمارهم دون (٤٠) سنة من حيث أن عددا قليلا من هؤلاء الأشخاص نسبيا أكملوا أكثر من التعليم الأساسي، وحتى أن الأكبر سنا منهم أكملوا التعليم الأساسي، فنتوقع أن تتأثر العلاقة بالعمر. إن حقيقة، أن كبار السن في مخيمات اللاجئين ينشئون عددا أقل جدا من الأعمال الخاصة لأنفسهم من صغار السن وان لديهم مستوى متدنيا من التعليم ربما ستفسر لماذا يكون الأشخاص ذوي التعليم المتدني هم بانتظام أقل مبادرة في الأعمال الخاصة.

الجدول (٧-٣)

نشاطات الأعمال للسنتين الماضيتين حسب التعليم للأشخاص ١٥+ سنة وأكثر (٢٢٧٤)

	أقل من الأساسي	الأساسي	الثانوي وأكثر
فكرة	١٢	٢٥	٢٩
محاولة	٥	١٠	٩
نجاح	٣	٣	٤

ولفحص هذا الجدول بحثنا تأثير التعليم على أكثر جماعتين عمريتين مبادرة وهما (٢٠-٢٩) سنة و (٣٠-٣٩) سنة. وقد كان للتعليم اكبر تأثير في صغار السن الجدول (٧-٤). وبالنسبة لهذه المجموعة، فإن كلا من الأشخاص ذوي التعليم الأساسي والثانوي أو التعليم العالي كان لديهم أفكار أكثر وعملوا محاولات أكثر، وكانت نسبة نجاحهم أكثر من الأشخاص الذين لم يكملوا التعليم الأساسي.

أما بالنسبة للمجموعة العمرية (٣٠-٣٩) فقد كانت المصورة مختلفة. فعلى الرغم من أن الأشخاص ذوي التعليم الأساسي يظهرون، كأكثر المبادرين في المجموعتين

العمريتين، فنجد في المجموعة العمرية (٣٠-٣٩) ستة أشخاص لم يكملوا المرحلة الأساسية ولديهم علامات أعلى في المؤشرات الثلاثة للمبادرة من الأشخاص ذوي الدرجة التعليمية بعد الثانوية.

جدول (٧-٤)

نشاطات الأعمال الخاصة للسنتين الماضيتين حسب التعليم والعمر، نسبة الأشخاص الذين أعمارهم ٢٠-٢٩ سنة و ٣٠-٣٩ سنة (٥٥٨)

	٢٩-٢٠			٣٩-٣٠		
	أقل من الأساسي	الأساسي	الثانوي أو أعلى	أقل من الأساسي	الأساسي	الثانوي أو أعلى
فكرة	١٨	٣٦	٣١	٢٣	٢٥	١٧
محاولة	٨	١٥	٩	٩	١٢	٥
نجاح	٤	٧	٤	٤	٣	٢

ونخلص بالقول أن للتربية تأثيراً إيجابياً على القدرة لبدء عمل خاص جديد، إلا أن الصورة ليست واضحة تماماً لكل المجموعات العمرية. وان تفسيراً محتملاً للنتائج المتعلقة بالمجموعين العمريتين (٢٩-٢٠) و (٣٩-٣٠) سنة، هو أن الأشخاص ذوي التعليم الأساسي منهم يمتلكون بداية المعرفة، مما يجعلهم أكثر احتمالاً من غيرهم بالانغماس في الأعمال الخاصة لأنفسهم. إلا أنه عندما يحصل الأشخاص على التعليم بعد الثانوي، يفضلون عادة أن يصبحوا من كاسبي الأجور الجيدة من الوظيفة الآمنة بدلاً من أن يتحولوا للعمل لحسابهم الخاص ويبدأون عملاً خاصاً أكثر مغامرة.

الجدول (٧-٥)

الأعمال الخاصة للسنتين الماضيتين حسب دخل الأسرة (٢٢٧٤)

مجموعات الدخل					
	الدنيا	الدنيا المتوسطة	المتوسطة	المتوسطة العليا	العليا
فكرة	١٦	١٨	٢٣	٢١	١٧
محاولة	٤	٧	٦	١٠	٨
نجاح	٢	٣	١	٤	٥

ويمكن الجدل أن العمل الخاص غالبا ما يكون الاستراتيجية الثانية، من قبل الأشخاص ذوي التعليم العالي بعد عدم نجاحهم في الحصول على وظيفة منتظمة بدوام كامل. لقد نوهنا هنا أن معدل النجاح العالي بالنسبة للمحاولات بين الأشخاص في المجموعات العمرية الأكبر يمكن أن تكون مرتبطة برأس المال وعليه بإمكانية تمويل الأعمال الجديدة. ويقدم الجدول (٧-٥) دعما لهذا الادعاء. وعلى الرغم من أنه لا يظهر زيادة ثابتة ومنتظمة على كل المؤشرات كلما انتقلنا من مجموعة دخل إلى الأخرى، فإن الواضح وجود معدل أعلى في المبادرين الجدد في مجموعتي الدخل الأعلى مقارنة بالمجموعات الثلاث الدنيا كما قيست بمؤشرات النجاح. فقد كان لدى مجموعتي الدخل العليا أفكار عن الأعمال الخاصة، كما لدى مجموعات الدخل الثلاث الدنيا، وخبروا محاولات أكثر في بدء الأعمال الخاصة. وبعد ضبط العمر كان للدخل اثر إيجابي على كل المجموعات العمرية ما عدا (٣٠-٣٩) سنة حيث كان الأثر سلبيا.

انتشار الأفكار يعود إلى العمل الخاص:

لقد سأل مسح الأسرة عن خبرة الناس المناسبة لعملهم (وظيفتهم). فقد عدنا عددا من مجالات الخبرة وسألنا إذا كان لدى المبحوث خبرة من التعليم الرسمي، التدريب، أو لديه معرفة في مجال خبرة سابقة. وكان الافتراض أن التعليم الرسمي وخبرة العمل وخاصة تربيئات العمل الخاص، هي إلى حد ما، طرق بديلة لاكتساب المهارات. والفرضية هي أن الخلفية المتنوعة منتجة للعمل الخاص. وكان لمقيمي المخيمات الفلسطينية كما يظهر الجدول (٧-٦) خلفية متنوعة؛ حيث كان للنساء والرجال، في معظم الأمر خبرة تتسجم مع التقسيم التقليدي للعمل. إذ شكل التطريز وصنع الملابس، العناية بالأطفال، حفظ الطعام، التنظيف، والتجميل وقص الشعر المهن الخمس التي تصدرت القائمة للنساء، وبهذا الترتيب، بينما كانت البيع والتجارة، قيادة السيارات، البناء/النجارة، تصليح السيارات والحراسة (الأمن) تتصدر قائمة مهن الرجال.

وكان لدى نصف الأفراد البالغين خبرة في مجالين على الأقل. وكان ٢٠% منهم تقريبا خبرة عمل مناسبة في أربعة مجالات أو أكثر الجدول (٧-٧). ويميل الرجال لأن يكون لديهم خبرة أوسع، نوعا ما، من النساء. ولا يوجد ازدياد مستمر في الخبرة حسب العمر، مما قد يشير إلى أن معظم الناس ينهون اكتساب الخبرة بعد عمر معين، بمعنى أنهم لا يكتسبون مهارة جديدة، وإنما يتمسكون بالعمل في مجالات يعرفونها. وتظهر البيانات أن الأشخاص في المجموعتين العمريتين (٢٠-٢٩) و (٣٠-٣٩) سنة

كان لديهما كمية الخبرة نفسها، بينما كان لدى الأصغر سناً والأكبر سناً (٤٠ سنة فأكثر) خبرات أقل. ويمكن الافتراض أن الخبرة المناسبة للعمل بين الجيل الكبير عمراً في مجالات أقل، مرتبط بالتعليم المتدني، ولعدد المتدني من المهن والاختصاصات المتوافرة عندما بدأوا عملهم المهني؛ بمعنى تغيرات في سوق العمل.

الجدول (٧-٦)

نسبة الرجال والنساء (+١٥) سنة بخبرة عمل مناسبة من التعليم، العمل/التدريب حسب مجال الخبرة (العدد=٢٢٧٤)

المجموع	نساء	رجال	
٢٦	٤٥	٦	التطريز والخياطة
٢٥	٠٩	٤١	البيع
١٨	٢٦	١٠	حفظ الطعام
١٨	٠١	٣٥	قيادة السيارة
١٦	٢٣	٨	التنظيف
١٦	٢٧	٤	العناية بالطفل
١٣	٠٩	١٨	الزراعة
١١	٠٠	٢١	البناء/النجارة
٠٩	٠٠	١٧	تصليح سيارات
٠٨	١١	٤	التجميل وقص الشعر
٠٨	٠٣	١٤	آخر
٠٨	٠٤	١٢	عقود مالية
٠٧	٠٠	١٣	الحراسة (الأمن)
٠٧	٠٥	٩	خدمات مكتبية
٠٦	٠٥	٧	خدمة اختصاصية
٠٤	٠٣	٦	الرسم/الفن
٠٢	٠١	٣	صنع وإصلاح الأحذية
٠٢	٠١	٣	مترجم

لقد افترضنا أن الخلفية الواسعة تساعد في بدء العمل الخاص الجديد. وفي الحقيقة فقد أظهرت الدراسة أن لاجئي المخيمات الذين لديهم خبرة من مجالات عدة هم أكثر احتمالا لأن تكون لديهم أفكارا للأعمال الخاصة وأكثر احتمالا في محاولة تحقيق هذه الأفكار وإن ينجحوا في تأسيس عمل خاص. ونرى من الجدول (٧-٨) أن معدل الأفكار والمحاولات والنجاح يكون أعلى بشكل معتبر بين الأشخاص الذين لديهم خبرة من أربعة مجالات أو أكثر من غيرهم؛ حيث أن الأشخاص الذين لديهم خبرة من أربع أو خمس مجالات يكون لديهم أربع فرص أكثر من غيرهم لأن ينشئوا عملا خاصا جديدا أو عملا لأنفسهم خلال فترة الإسناد للمقابلة.

الجدول (٧-٧)

نسبة الرجال والنساء الذين أعمارهم ١٥+ ولديهم خبرة مناسبة لعمل من التعليم، أو العمل أو

التدريب حسب عدد المجالات

%	
٢٣	لا خبرة على الإطلاق
٢٩	خبرة في مجال واحد
١٨	خبرة في ٢ مجال
١٢	خبرة في ٣ مجال
٨	خبرة في ٤ مجال
٤	خبرة في ٥ مجال
٧	خبرة في ٦ مجال وأكثر
١٠٠٠	المجموع

وتقترح الأدبيات عن العمل الخاص، وجود أدوار نموذجية عادة ما يقلدها المبادرون؛ (بمعنى المبادرون الناجحون في الأعمال الخاصة) (تيمونز وآخرون ١٩٩٠). واستنتجت دراسة حديثة عن نشاطات النساء الاقتصادية في الأردن (فلن و اولدهام ١٩٩٩) أن تاريخ الأسرة يلعب دورا مهما في التأثير في المشاركة النسائية في الأعمال الخاصة الصغيرة (تستخدم خمسة أشخاص أو أقل). وذكرت الدراسة أن (٦٠%) من النساء النشيطات في الأعمال الصغيرة الخاصة كان لهن أقارب يعملون أعمالا خاصة. وكان لنصف هؤلاء النساء، أمهات كن نشيطات اقتصاديا في فترة ما من حياتهن.

الجدول (٧-٨)

نشاطات الأعمال الخاصة للسنتين الماضيتين حسب مجال الخبرة %

نجاح	محاولة	فكرة	
٠	٠	٣	لا خبرة على الإطلاق
٣	٦	١٤	١ مجال
٢	٥	١٩	٢ مجال
١	٧	٢١	٣ مجال
٨	١٣	٢٩	٤ مجال
١١	٢٥	٥٢	٥ مجال وأكثر

وللتعمق في معرفة أهمية نموذج الدور في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، سألنا كل المبحوثين إذا كانوا 'يعرفون جيدا' أو 'لهم قريب بدأ عملا خاصا لنفسه؟'. وقارنا أولئك الذين ليس في حياتهم وأوساطهم مبادرين مع الذين في أوساطهم مثل هؤلاء المبادرين. وقد عرضت النتائج في الجدول (٧-٩)؛ حيث نرى أن لاجئي المخيمات الذين يوجد في شبكتهم الاجتماعية مبادرون، ذكروا أن لديهم أفكارا أكثر (٣٢% مقابل ١٤%)، ومحاولات أكثر (١٤% مقابل ٥%) ونجاح أكثر (٧% مقابل ٢%) من اللاجئين الذين ينقصهم مبادرون من أقرانهم.

وعلى الرغم من ذلك، فلا نستطيع الاستنتاج أن التأثير الإيجابي على المبادرة ينبع من النموذج الدور. إذ يمكن القول أن وجود أقارب وأصدقاء لهم أعمال خاصة تقدم إمكانية الوصول إلى علاقات ومجالات ذات علاقة بإنشاء عمل خاص، والتي بدورها توفر الطريق إلى رأس المال، وتعزز المخارج للتسويق، وشبكات التوزيع، كما توفر المعلومات الملائمة بصورة عامة. إلا أنها ثروة بالغة القيمة للمبادر المستقبلي في مخيم اللاجئين، أن يعرف مستثمرا مبادرا ناجحا.

الجدول (٧-٩)

نشاطات الأعمال الخاصة للسنتين الماضيتين حسب وجود نموذج يقلده في شبكته الاجتماعية أم لا (٢٢٧٤)

صديق أو قريب له بدء عملا خاصا	لا صديق له ولا قريب بدء عملا خاصا	
٣٢	١٤	فكرة
١٤	٥	محاولة
٧	٢	نجاح

مشكلات التسهيلات المالية:

ينتهي أكثر من نصف محاولات بدء عمل خاص جديد في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بالفشل. أضف إلى ذلك، يبدو أن عدداً من الأعمال الخاصة الجديدة المنشأة تكون أعمارها قصيرة. ومن بين الذين نجحوا في إنشاء عمل خاص جديد، أو لنفسه كان (٥٩%) منهم فقط ما زال لديهم بعض العمل الخاص قائماً في السنة الماضية. وهذا يعني أن قسماً جيداً من الذين نجحوا في سنة واحدة انهوا عملهم الخاص في السنة اللاحقة. كذلك، فإن (٢٥%) من سكان المخيم الذين عملوا في عمل خاص لأنفسهم السنة الماضية، أو بدأوا عملهم الخاص في تلك السنة أو السنة التي قبلها، كانوا يعملون في ذلك العمل الخاص طيلة السنة كاملة. وهذا يعني أن عدداً إضافياً من الأعمال الخاصة قد فشل. وربما يعني أيضاً أن جزءاً كبيراً من الأعمال الخاصة ليست مشغلة طول الوقت على امتداد السنة، وإنما قد تكون أعمالاً موسمية في طبيعتها أو أنشئت لإكمال دخل من الأجور منتظم للأسرة. وأخيراً قد توحى أنه على الرغم من طموحاتهم، فإن بعض المبادرين يجدون صعوبة في جعل عملهم الخاص نشاطاً دائماً ومنتظماً.

ولنتظر الآن في أنواع الصعوبات التي تواجه المبادرون المستقبليون. إن السبب الأكثر أهمية والمتفرد لفشل إنشاء أعمالهم الخاصة كان نقص التسهيلات المالية، حيث ذكره (٥٦%) منهم وجاء بعده في الأهمية ومتأخراً كثيراً ارتفاع معدلات الفائدة (١٥%). وجاء بعد ذلك، أمور تتعلق بإدارة العمل الخاص (٧%)، والتسويق وبيع المنتجات (٩%) الجبول (٧-١٠).

ونتحول الآن إلى المبادرين الجدد الذين كانوا يعملون في الأعمال الخاصة على الأقل في أي شهر من السنة الماضية التي سبقت المقابلة. فقد ذكر هؤلاء أيضاً أن مشكلات التسهيلات المالية كانت تواجههم (٣٢%) ومشكلات تسويق المنتجات أيضاً (١٥%) ومشكلات الإدارة (٩%). كما ذكر (١٠%) منهم أنهم يواجهون مشكلات بيروقراطية، بينما ذكر واحد من كل عشرة مبادرين أنه لم يواجه مشكلات معينة في استدامة أعمالهم.

الجدول (٧-١٠)

أسباب فشل إنشاء مشروعات خاصة (٨٦)، ومشكلات الناجحين في إدارة أعمالهم (٥٣) (أكثر من جواب)

أسباب فشل بدء عمل خاص	المشكلة الأكبر بين الناجحين	
٥٦	٢٤	سهولة التسهيلات المالية
١٥	٠٨	فائدة القرض
٠٠	٠٤	شراء المواد الخام
٩	١٥	تسويق المنتج
٧	٠٩	مهارات إدارية
٠٠	٠٣	الإنتاج
٠٠	١٠	بيروقراطية
١	٠٣	صحة
٢	٠١	قيود اجتماعية
١	٠٤	عناية بالأطفال
٢	-	آخر عائلية
٣٢	٢٥	آخر

ويبدو واضحاً أن عدداً من أسباب الفشل ومشكلات العمل الخاص اليومية كانت غير موجودة في قائمة أسبابنا، ولهذا ذكر عدد كبير من المبحوثين "آخر" تحت أسبابهم. لقد سأل المسح الأشخاص الذين حاولوا بدء عمل خاص بهم في السنتين الماضيتين، "هل استندت نقوداً لتكوين رأسمال لغرض عمل خاص أو نشاطات أعمال خاصة ؟" وأجاب (٣٥%) منهم أنهم استدانوا. وبعد ذلك سأل المسح عن مصدر هذا القرض. وكانت النتيجة كالتالي (ذكر بعضهم أكثر من مصدر)، قريب (١٢%)، صديق أو شخص خاص آخر (٩%)، بنك (٨%)، منظمات غير حكومية (٣%)، وكالة حكومية (١%)، جمعية/نادي توفير (٢%)، ومؤسسات أخرى (٤%). ونلاحظ أن الجسم الأكبر من مبادري مخيم اللاجئين الذين استدانوا اقترضوا من أقاربهم ومن شبكة علاقات واسعة للحصول على رأس المال اللازم لبدء عمل خاص. واستدان من البنوك فقط (٨%).

وتتسم هذه النتيجة مع النتائج التي توصل لها المسح الوطني الحديث عن النشاطات الاقتصادية للنساء في الأردن، والتي تظهر أن خمس النساء اللواتي يملكن أعمال صغيرة استدن نقوداً لعمل رأسمال لأعمالهن الخاصة ومن بين النساء الثماني عشر اللواتي استدن نقوداً، استدان عشر منهن من الأقارب، وواحدة فقط استدانت من البنك

(فلين واولدهام ١٩٩٩). ويبدو أن سبب تفضيل القروض الخاصة مقارنة بالقروض من مؤسسات القروض كان على الأغلب لسهولة ومعدل الفائدة المتدني، في القروض الخاصة، كما يمكن أن يفسر أيضا بسبب صعوبة الوصول إلى قروض المؤسسات العامة. وقد تعرضت أيضا المناقشات الجماعية المعمقة إلى موضوع العمل الخاص، وإنشاء وتوسيع الأعمال الخاصة. وكان عدد ممن كان لهم خبرة ناجحة أو فاشلة في دور المبادرين من ضمن الأشخاص الذين شاركوا في هذه المناقشات الجماعية. وقد ذكر المشاركون صعوبة الوصول إلى القروض كأحد العوائق الرئيسية لإنشاء أعمال جديدة. وذكروا عدة ظواهر ذات علاقة بالقروض. ولم يعرف عدد من لاجئي المخيمات إلى أين يذهبون للحصول على رأسمال لبدء مشروعهم، وحتى إذا عرفوا إلى أين يذهبون، لم يعرفوا كيف يتقدمون بطلب القرض. كما تذكروا من أن آليات تقديم الطلب للقرض والتسهيلات المالية طويلة جدا وبيروقراطية. وناقش المشاركون في الجماعات الصغيرة أن وضع مقيم المخيم هو عقبة في هذا المجال: حيث أن البنوك لا تقبل وحدة المخيم السكنية كضمان عندما يتقدم لقرض. فقد ذكر أحدهم: لم تعد البنوك تقبل أية أوراق لدينا بالنسبة لمساكننا.

كما ذكر المشاركون في المناقشات المعمقة أن المعرفة والخبرة في تطبيق الأفكار الجيدة تنقص سكان المخيمات، ولا يوجد مؤسسات يذهب الفرد إليها لطلب النصيحة والاستشارة والدعم للمبادرين ومبادري المستقبل بأفكار حول الأعمال الخاصة. وأضافوا إلى كل ذلك، أن نقص المساحة المخصصة للمساكن نتيجة لضيق المخيمات، والبنية التحتية الطبيعية الفقيرة كانت عوائق إضافية للعمل الفردي نفسه أو العمل الخاص. ولقد أثّرت مشكلات الضيق الكثافة السكانية المرتفعة من قبل عدة نساء سواء كن اللواتي كان لهن خبرة من عمل خاص قائم في المنزل، والذي كان غالبا محصورا في حرفة صغيرة المجال، خياطة، صناعة الملابس وخاصة حفظ الطعام، أو اللواتي طمحن في أن يبدأن مشاريعهن الخاصة. وذكروا أن نقص المكان يجعل من المستحيل أن يفكروا بخيارات الأعمال الخاصة الأخرى، على الرغم من المنافسة الشديدة في هذه المجالات التقليدية للعمل الخاص. وقد ذكر بعض المشاركين في المناقشات المكثفة أن الكثافة المرتفعة للسكان وضيق المكان في المخيم، يفسر جزئيا أن بعض الأعمال الخاصة الناجحة في النهاية تنتقل إلى خارج المخيم.

الفصل الثامن

الاتجاهات نحو العمل

الاتجاهات نحو العمل:

تعطي معايير الشرق الأوسط الرجال المسؤولية الرئيسية في توفير احتياجات عائلاتهم (ماكلويد ١٩٩١)، بينما تكون الأعمال الرئيسية للنساء هي حمل وتربية الأطفال، وهذا هو الحال في التفسير الحديث لأنوار الرجال و النساء في المجتمع (روالد ١٩٩٤). وتشير دراسات أردنيتين إلى أن النساء ما زلن يتصورن إلى حد كبير أن مسؤولياتهن الرئيسية هي بيتية. وقد وجد استطلاع قام به مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (الأوقات الأردنية ١٩٩٣) أن ٦٩% من الأردنيين يعتقدون أن الدور الرئيسي للمرأة هو تربية الأطفال و العناية بأزواجهن. و اعتقدت غالبية (٦٠) امرأة تمت مقابلتهن في الأردن عام ١٩٨٩ أن السبب الرئيسي لحصول النساء على تعليم جيد، لم يكن للحصول على وظيفة جيدة ، و إنما ليصبحن أمهات جيدات (بابس ١٩٩٣). بمعنى آخر، ما زال عدد من النساء يرين أنوارهن الرئيسية كأمهات و ليس كاسبات لعيش الأسرة.

وفي مثل هذا التقسيم الجندي للعمل، يكون للرجل عادة الوصول إلى العمل المأجور و السيطرة على وسائل الإنتاج، بينما تكون النساء معتمدات اقتصاديا إلى حد كبير على أعضاء الأسرة الذكور. إلا أنه و حسب دراسات للأدوار الجنديرية في المجتمع العربي، فإن الأدوار بدأت في التغير منذ أوائل التسعينات؛ حيث أن دور كاسب عيش الأسرة للرجل، لم يعد مضمونا في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية التي أخذت تجبر النساء تدريجيا على الدخول في سوق العمل (مغامام ١٩٩٨). كما لاحظ هذا الإتجاه في الأردن براند ايضا (١٩٩٨). و تدعى أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل هي تعبير عن الحاجة بصورة رئيسية، و ليست انعكاسا لتغيير نوعي في طريقة مشاركة المرأة في سوق العمل كقيمة تقدرها النساء. وعلى الرغم من ذلك، فتذكر دراسة حديثة على أساس مسح وطني للأسرة أن القيود الاجتماعية على مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي الرسمي في تناقص، و تجد دعما في بيانات المسح لزيادة القبول الاجتماعي لانغماس النساء في سوق العمل (فن واولدهام ١٩٩١).

إن الغرض من هذا الفصل هو اكتشاف اتجاهات الناس نحو العمل مع اهتمام خاص على الاتجاهات نحو مشاركة النساء في سوق العمل . أضف إلى ذلك سننتعرض إلى شعور الأفراد نحو الأمن الوظيفي و ردود أفعالهم لوضعية افتراضية عندما يفقدون مهنتهم (وظائفهم).

الاتجاهات الاجتماعية المحافظة في تغير:

إن الخلاصة التي يمكن استنتاجها من المناقشات الجماعية المكثفة هو أن الاتجاهات الاجتماعية نحو العمل في تغير منذ وقت مضى. ووفقاً مع الدراسات السابقة، اعتقد المشاركون في المناقشات الجماعية المكثفة أن ارتفاع معدل الفقر عامل في زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل. وأضافوا أن تزايد الظروف الاقتصادية الصعبة عدلت و غيرت 'ثقافة العيب' بطريقة قللت عدد المهن 'المعينة' لكل من الرجال و النساء. كما وترى وجهة نظر ثقافة العيب، التي يبشر بها عدد آخر، ذكر رئيس وزراء أردني سابق، أن الأردنيين لديهم وجهة نظر دونية نحو عدد من المهن اليدوية لأنهم يعتبرونها متدنية ومعيبة، وربما يكون لها تأثير مضر على المشاركة في سوق العمل.

وعلى الرغم من الذي ذكره أعضاء جماعات المناقشة المكثفة على مدى السنوات الماضية، فإن قيودا اجتماعية لازالت باقية. وأضافوا أنه برغم التغيير في الاتجاهات الاجتماعية، فإن العادات المحلية ما زالت تعين الأعمال المنزلية للنساء تربية الأطفال كمجالات لعملهن الرئيسي بدل من العمل المأجور، خاصة في القطاع الرسمي الحديث. وذكر أعضاء المناقشة المكثفة أن عددا من مقيمي مخيمات اللاجئين يعملون أعمالاً ارتبطت بالوصمة الاجتماعية خارج حدود المخيم حتى يخفوا أنهم يقدمون بمثل هذا العمل 'غير المقبول'.

وتقدم المناقشات الجماعية المكثفة في مخيمي الوحدات وعزمي المفتي تبصراً في المهن التي تتميز بسمعة سلبية. وتذكر المناقشات الجماعية قيودا على عمل النساء في قطاعات الزراعة، والصناعة و البناء. إلا أن المناقشات في مخيم عزمي المفتي كشفت أن عددا مرتفعاً نسبياً من النساء، وخاصة الشابات وغير المتزوجات، يعملن كعاملات موسميات بالمياومة في الزراعة، وعدد آخر (٥٠ شابة) يعملن في مدينة الحسن الصناعية/ إربد. ويتميز كلا هذين النوعين من العمل بظروف عمل سيئة وأجور منخفضة حوالي (٤٥) ديناراً أردنياً شهرياً. وحسبما ذكرت إحدى العاملات المناقشات، أن العمل في مدينة الحسن الصناعية يعني ساعات عمل طويلة من ٨ صباحاً وحتى ٥ مساءً، بعمل شاق، و بدون تأمين صحي أو أية منافع أخرى، و بدون ضمان اجتماعي، و بدون أمن وظيفي - حيث يستطيعون فصلك من العمل في أي وقت يشاؤون - وفوق كل هذا نفقود قليلة -أجر متدني-. وأضافت كل من ربة منزل و خريجة التعليم الثانوي، 'يستلم النساء العاملات في مصنع القداحات (٣٥) ديناراً أردنياً شهرياً' و يعملن في ظروف عمل

رديئة، حيث لا يحترمن كبشر و تخصص عليهن أوقات ذهابهن للحمامات وأوقات الصلاة ممنوعة، نادرا ما تطبق عليهن تعليمات العمل المتعارف عليها^١.

ويشير التعارض بين ما هو مقرر كوظائف محرمة على النساء، وبين ما يحدث على أرض الواقع إلى تحول عام فيما يفكر فيه الناس بالوظائف المناسبة أو المقبولة. و كما ذكر سابقا، ينسب أعضاء المناقشات المكثفة هذا التغير في الاتجاهات لزيادة ظروف المعيشة الصعبة. و يذكر أحد أعضاء لجنة تحسين المخيم، "عندما ترى امرأة تترك المخيم مبكرا للعمل في الزراعة، فيجب أن تكون هذه المرأة فقيرة" و من بين الحقول التي عادة لا تعمل فيها نساء المخيم اللاجنات لأسباب اجتماعية، إلا أنهم يعملون بها الآن هي: خدمة المنازل، والاعتناء بالأطفال، والعمل في صالونات الحلاقة ببيت التجميل. وعلى الرغم من أن الاتجاهات تتغير ببطء، فإن المقاومة لعمل النساء قليلة في مهن النساء التقليدية عموما، مثل التعليم والعمل كسكرتيرة.

وهكذا عندما لا يكفي دخل شخص واحد لأسرة مخيم لاجئة، أو في حالات أكثر عمومية، عندما تكون الأسرة في حاجة ماسة، فإن هذا الوضع يسهم في جعل عمل المرأة مشروعا عاما، و قبول العمل الذي لم يكن مقبولا اجتماعيا سابقا. و سنتحول إلى موضوع المهن غير المقبولة و "ثقافة العيب" في نهاية هذا الفصل.

آراء محامية في مخيم الوحدات حول ارتباط النساء بقوة العمل:

- "إن عدم موافقة العائلات على عمل النساء في المخيم هي عقبة رئيسية للمساهمة في قوة العمل".

- "إن الاختلاط بالجنس الآخر، العمل لساعات متأخرة والعودة الى المنزل في الليل، والأمور الدينية عوامل كلها تؤكد الطقوس والتقاليد والقيم الموروثة التي تحد من عمل النساء".

- "إن عمل النساء محصور بالحرف والخياطة والإنتاج داخل المنزل في الأسرة".

هناك وظائف عديدة مناسبة لكل من الرجال و النساء.

لقد قدم المشاركون في المناقشات الجماعية، كما علمنا سابقا، بعض المهن المناسبة للنساء أكثر مما هي مناسبة للرجال. و استكشفت الدراسة آراء الناس حول هذا الموضوع. وتؤكد النتائج الواردة في الجدول (٨-١) بصورة أساسية الصورة التي شاهدناها أعلاه؛ و هي وجوب تفضيل عمل النساء كسكرتيرات و ممرضات و معلمات. أضف إلى ذلك، تظهر القائمة أن الناس يعتقدون أن العمل الأكثر مناسبة للنساء هو

أخصائيات اجتماعيات و خادمت منازل* و المهنة الأخيرة هي المهنة التي اعتقدت الغالبية أنها مناسبة للنساء فقط* بينما لاحظنا اعتقادهم أن مهنة الطبيب مناسبة بالتساوي للرجال و النساء*.

وعلى الرغم من حقيقة أن عددا من النساء في مخيم عزمي المفتي عملن بأجر في الزراعة، كما أفاد المشاركون في المناقشات، فإن غالبية سكان المخيم البالغين يعتبرون أن العمل في القطاع الزراعي بصورة رئيسية للرجال*.

الجدول (٨-١)

آراء البالغين نحو مناسبة الوظائف للرجال والنساء (٢٢٦٥)

مناسبة للنساء	مناسبة للرجال	مناسبة للرجال والنساء بالتساوي	مناسبة للنساء
٩٨	١	١	منظف شوارع
٩٨	١	١	عامل بناء
٩٦	٤	٠	ميكانيكي سيارات
٨٠	١٩	١	ضابط شرطة
٧١	٢٨	٠	مدير شركة دولية
٦١	٣٩	١	مدير بنك
٥٧	٤٢	١	عامل زراعي
٣٢	٦٧	١	أستاذ جامعي
١٤	٨٤	١	طبيب عام
١٢	٧٦	١٢	ممرض
١٨	٦١	٢١	أخصائي اجتماعي
٢٨	٤٢	٢٩	سكرتيرة
١٥	٢٤	٦١	خادم

وإذا ما نزلنا في القائمة في الجدول (٨-١) نرى أنه على الرغم من أن أكثر المبحوثين هم من الرأي أن الرجال أكثر مناسبة لمهن البنوك و الشرطة و أنهم أفضل تأهيلا لشغل مهنة مدير شركة دولية، فإن عددا لا بأس به من المبحوثين يعتقدون أن مثل هذه المهن يجب أن تكون مفتوحة للنساء أيضا* إلا أنه ما إذا نزلنا أكثر في قائمة المهن إلى مهن الذكور التقليدية مثل ميكانيكي سيارات، أو الأعمال اليدوية مثل عمال البناء و تنظيف الشوارع، فإن عددا قليلا من المبحوثين يعتقدون أن مثل هذه المهن مناسبة للنساء*.

وتظهر النتائج الواردة في الجدول أنها متساوية الثبات إلى حد كبير بالنسبة لآراء الرجال و النساء. و ما هو مستغرب إلى حد ما، أن هناك اختلافات بسيطة على ثلاثة فقط من ثلاثة عشر مهنة (وظيفة): حيث أن نساء أكثر من الرجال اعتقدن ان عمل سكرتيرة و معلمة و العمل الزراعي يصلح بالتساوي لكل من الرجال و النساء (٤٧% مقابل ٣٧%) و (٧١% مقابل ٦٤%) و (٥٠% مقابل ٣٣%) على التوالي. و ما عدا ذلك، فقد اتفق الرجال و النساء على الملائمة الجندرية النسبية في قائمة المهن المذكورة.

العقبات المجتمعية لمشاركة النساء في قوة العمل :

يوجد عواطف و آراء بين سكان مخيمات اللاجئين ضد عمل النساء، و تنتشر هذه الآراء بصورة خاصة بين الرجال. و قد سنل المبحوثون المختارون عشوائيا بمعدل فرد من كل العائلة هل يجب السماح للمرأة بالعمل خارج المنزل فيما إذا أرادت؛ فأجاب ٣١% من مجموعهم الكلي أنهم ضد ذلك العمل. و كان ٤٧% من الرجال مقابل ١٥% من النساء ضد هذا العمل، مما يشير إلى اختلافات واضحة في الرأي في هذا الموضوع. و يظهر أن هناك علاقة بين العمر و اتجاهات الناس الجدول (٨-٢). فمع ازدياد العمر تصبح الاتجاهات نحو مشاركة الإناث في قوة العمل أقل سلبية. و تكون هذه العلاقة أقوى بين الرجال ؛ حيث يظهر الشباب من الرجال أقوى الآراء ضد عمل النساء خارج المنزل. وفي واقع الحال حمل أكثر من ٥٩% من الرجال ذوي الأعمار (١٥-١٩) سنة هذه النظرة المعارضة لعمل المرأة خارج المنزل.

أما العلاقة بين التعليم و الاتجاهات المتعلقة بعمل الإناث خارج المنزل فكانت مهمة للرجال فقط الجدول (٨-٢)؛ حيث عبر الرجال ذوي التعليم الثانوي أو أعلى عن معارضة أقل لعمل المرأة خارج المنزل من أولئك الذين أكملوا التعليم الأساسي أو أقل. و كانت العلاقة بين التعليم و الاتجاهات أقوى ما تكون بين الرجال دون سن (٣٠) سنة مما هي عليه في الرجال الذين أعمارهم أكثر من (٣٠) سنة.

الجدول (٨-٢)

نسبة النساء و الرجال المعارضين لعمل النساء خارج البيت حسب العمر و التحصيل التعليمي (٢٢٧٤)

	٢٩-١٥	٣٠+	أقل من الأساسي	الأساسي	الثانوي وأكثر
الرجال	٥٥	٣٧	٤٩	٥٥	٣٥
النساء	١٧	١٤	١٦	١٤	١٥

كما سألنا عدداً آخر من الأسئلة حول النساء والعمل. وكان السؤال الأول: هل توافق أو لا توافق على كسب المرأة المتزوجة نقوداً (دخلاً) من الأعمال أو الصناعة إذا كان زوجها قادر على إعالتها؟ فعندما أضفنا الشرط الإضافي أن المرأة متزوجة و يقدم لها زوجها كل ما تحتاجه، كان (٦٧%) من الرجال و (٥٥%) من النساء ضد عمل المرأة خارج المنزل. ولم يكن هناك تأثير مهم للعمر على هذا المتغير لكلا الجنسين. إلا إن التعليم كان له تأثير في هذا الوقت لكل من الرجال و الإناث الجدول (٨-٣). ولم يكن للوضع الاقتصادي و الاجتماعي كما قيس من خلال الدخل أي تأثير على أي من الاتجاهين المتعلقين بمتغيرات عمل المرأة.

الجدول (٨-٣)

نسبة النساء والرجال والمعارضين لعمل المرأة المتزوجة خارج البيت إذا تحمل زوجها النفقة حسب التعليم (٢٢٧٤)

	أقل من الأساسي	الأساسي	الثانوي فأكثر
الرجال	٧٢	٦٩	٥٣
النساء	٦٠	٥٣	٤٥

كما عرض المسح على المبحوثين ثلاث جمل تتعلق بعمل النساء بسوق العمل وبالنسبة لالتزاماتها كأم وهي:

- يجب أن لا تجمع النساء بين العمل كمهنة و تربية الأطفال.
- غالباً ما يتضرر طفل ما قبل مرحلة المدرسة إذا ما كانت أمه تعمل.
- إذا ما قُدمت للأطفال العناية السليمة، فإنه شيء جيد للمرأة أن تعمل.

وتعالج هذه العبارات العلاقة بين أدوار النساء كمهات و كاسبات لرزق الأسرة. وكما يظهر الجدول (٨-٤)، فإن اثنين من كل ثلاثة يعتقدون أن النساء لا يجب أن يحاولن الجمع بين العمل كمهنة وبين الحمل وتربية الأطفال (العبرة الأولى). وكان الاعتقاد قوياً جداً بين لاجني المخيمات أن الأمهات هن الحاضن الأمن و الصحيح للطفولة المبكرة، بحيث أن ثلاثة من كل أربعة قالوا أن طفل ما قبل المدرسة غالباً ما يتضرر إذا لم تتركس الأم كل وقتها لطفلها، أو عملت بعض الساعات من يومها خارج المنزل (العبرة الثانية).

ويظهر الجدول (٨-٤) أن النساء والرجال يختلفون في وجهات نظرهم حول أدوار النساء. حيث كان هناك رجال أكثر من النساء في تبني آراء تقليدية حول ما يجب وما لا يجب أن تعمله النساء. إلا أن كلا من الرجال والنساء كانوا مهتمين جداً في صحة أطفالهم. إلا أنه بعد أن يحصل الأطفال على الأمن والرعاية الجيدة، فنلاحظ أن نساء أكثر

من الرجال يرغبون في قبول مساهمة المرأة في قوة العمل (٧٨% من النساء) مقابل (٥٣% من الرجال) يوافقون أو يوافقون بقوة على العبارة الثالثة.

الجدول (٨-٤)

الآراء حول دور النساء كأشخاص نشيطين اقتصادياً وزوجات معاً، نسبة لرجال والنساء الذين يوافقون بقوة أو يوافقون مع العبارة (٢٢٧٤)

رجال	نساء	
٦٦	٦٠	١. يجب أن لا تجمع بين العمل كمهنة وتربية الأطفال
٧٧	٧٠	٢. طفل ما قبل المدرسة يعاني إذا عملت الأم
٥٣	٧٨	٣. إذا حصل الطفل على عناية معقولة فإن عمل المرأة جيد

ومن جهة أخرى نلاحظ أن الاختلاف حسب الجندر لم يكن عظيماً هنا كما كان في السؤال المتعلق بوجوب السماح للمرأة بالعمل خارج المنزل إذا ما أرادت (الجدول (٨-٢)). بل إن الاختلاف الجندري هو أكثر انسجاماً مع توجه السؤال الذي يفترض أن المرأة كانت متزوجة و مقدم لها كل ما تحتاج اقتصادياً. إن أحد التفسيرات المحتملة لهذا، هو أن النساء هن أكثر تأييداً للمبدأ العام في الحقوق المتساوية في الوصول لسوق العمل (يسمح لها بالعمل فيما إذا أرادت) من الرجال، و لكن عندما يواجهن بأدوار متناقضة (أم مقابل عمل المرأة كمهنة)، تميل آراء النساء لتكون أكثر انسجاماً مع آراء الرجال. و في العبارة الثالثة عندما افترض أن العمل يتناقض مع الأمومة بدرجة أقل (العناية الجيدة بالأطفال) فإن الاختلاف الجندري يتسع مرة أخرى.

ومما له علاقة بهذه المناقشة هنا، دراسة للنساء العاملات الشابات في عمان (قعواري ١٩٩٧). وعند النظر إلى اتجاهات النساء نحو العمل بعد الزواج، أن هناك تمييزاً يجب أن يُعمل بين النساء المتزوجات و لهن أطفال و النساء المتزوجات بدون أطفال. فعندما يكون الأطفال جزءاً من الصورة المقدمة للتقييم أو الاختبار، فإن "الأدوار الطبيعية" المتصورة للنساء تأخذ الأولوية، كما تتأثر آراؤهن المتعلقة بالمشاركة بسوق العمل بعد الزواج. و يجعل عدداً من النساء دعمهن، كمشاركة المرأة بسوق العمل مشروطاً. و تقول إحدى النساء: "طالما تقوم المرأة بواجباتها كأم و كزوجة، فيجب أن تكون قادرة على الاستمرار في العمل" (قعواري ١٩٩٧).

وفي نفس الاتجاه، تلاحظ دراسة لمجتمع متدني الدخل للاجئين الفلسطينيين في عمان^١ يبدو أن مشاركة المرأة في سوق العمل متركزة في الطرفين المتطرفين في دورة الحياة: إما بين الشباب، الجيل الأكثر تعليماً من النساء الشابات واللات غالباً ما يكن غير متزوجات، أو بين النساء الكبيرات سناً، وبخاصة الحموات، و المطلقات اللواتي تجاوزن سن إنجاب الأطفال^٢. وتستمر الدراسة في القول: "وإذا ما أخذنا في الاعتبار الضغوط الثقافية فإن كلا المجموعتين غالباً ما يواجهن وصمة أقل في العمل من أولئك النسوة اللواتي في سن الإنجاب" (ديحونج والتل ١٩٩٧).

وفي اتفاق جزئي حول النقطة الأخيرة، تشير المناقشات الجماعية المكثفة في دراستنا هذه إلى أن المطلقات بصورة خاصة يتمتعن بدعم أكثر للعمل خارج المنزل من كل من النساء العازبات والمتزوجات. وأشار المناقشون لعدة حالات من الأرامل اللواتي تلقين دعماً واضحاً للعمل لتربية أطفالهن الذين بدون آباء. كما أضافوا أنه بسبب الضعف التدريجي للقرابة الممتدة، فإن عدداً من المطلقات لا يتوقعن دعماً مادياً من أسرة الزوج المتوفي، وهذا ما يدفعهن إلى النشاطات المدرة للدخل. وذكر جابر (١٩٩٧) نتيجة مشابهة لهذه، عندما وجد أن الغالبية العظمى من النساء اللواتي يرأسن أسر متدنية الدخل، سواء أكن مطلقات أو أرامل، كان لهن مهنة ذات أجر، أو يعملن بنشاطات غير رسمية كالنطريز.

كما قدم مسح الأسرة للمبجوثين عبارتين لدراسة كيف يقيم مقيموا المخيمات النشاط الاقتصادي للنساء على وجه العموم، و سئلوا عن درجة دعمهم لهاتين العبارتين وهما:

- معظم النساء يعملن فقط لكسب نقود إضافية (كمالية)؛ وليس لأنهن بحاجة للنقود.
 - في حالة وجود بطالة عالية فيجب على النساء المتزوجات أن تبقى في المنزل.
- و تبين أن (٣٥%) من الرجال و (٢٣%) من النساء يوافقون أو يوافقون بقوة على العبارة الأولى. وتوحي هذه النتيجة أن الغالبية العظمى تتفق على أن عمل النساء مطلوب لتغطية الحاجات الأساسية والاستهلاكية لعائلاتهم، وليس للإنفاق على الحاجات الكمالية. وهكذا فإن إيراداتهن من العمل محتاج لها، وهي نتيجة تدعم ما اقترحه (براند ١٩٩٨) من أن النساء الأردنيات يعملن أولاً وأخيراً لأنهن مضطرات لكي يغطيّن حاجات عائلتهن الأساسية.

الجدول (٨-٥)

آراء النساء والرجال في العبارة "في أوقات البطالة العالية يجب على النساء المتزوجات البقاء في البيت" (٢٢٥٠)

المجموع	الجنس		
	نساء	رجال	
٢٢	١٦	٢٨	موافق بقوة
٣٣	٣٢	٣٥	موافق
٥	٥	٥	محايد
٣٣	٣٨	٢٧	غير موافق
٧	٨	٦	غير موافق بقوة
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	المجموع

آراء النساء والرجال في العبارة "في أوقات البطالة العالية يجب على النساء المتزوجات البقاء في البيت:

وتشير الإجابات على العبارة الثانية إلى أن أكثر من نصف سكان المخيم البالغين (٦٢% من الرجال و ٤٨% من النساء يوافقون أو يوافقون بقوة) يقدرّون المشاركة الاقتصادية للنساء أقل أهمية من تلك التي للرجال أو على الأقل يعطون الأولوية للرجال في سوق العمل الجدول (٨-٥). وتتسم هذه النتيجة إلى حد ما مع المعايير التقليدية المفصلة سابقاً والتي تعطي للرجال مسئولية الإنفاق على العائلة. إلا أن تقسيم العمل حسب النظرة الجنسانية لا يدعمها الدليل الذي يوحى بتأييد أقوى للعبارة. وعليه ربما تشير النتائج إلى تغير الاتجاهات الاجتماعية نحو الأدوار الجنسانية والعمل.

تأييد محدود لمشاركة النساء العامة:

وتنتشر اتجاهات مشابهة كما قدمنا سابقاً بالنسبة لمشاركة النساء في الحياة العامة الجدول (٨-٦). ويعتبر جزء معتبر من لاجئي المخيمات الفلسطينية أن النساء يجب أن يقضين معظم وقتهن في المنزل، يودين الأعمال المنزلية ويعتنين بأطفال الأسرة. و كما تشير المؤشرات الأخرى لمشاركة المرأة في الحياة العامة، فهناك فجوة بين آراء الرجال وآراء النساء في هذا المجال. إذ بينما يعتقد ٥% من النساء أن من غير المناسب مشاركة النساء في النشاطات الاجتماعية التطوعية، يؤمن خمسة أمثال هذه النسبة من الرجال بهذا

الاعتقاد. و قال ٤٤% من الرجال أن النساء غير مناسبات لشغل مقعد في المجلس البلدي مقارنة بـ ٢٥% من النساء.

كما يجب أن نلاحظ، أن التأكيد المحدود لمشاركة النساء في الحياة العامة، ليست ظاهرة مقتصرة على لاجئي المخيمات الفلسطينيين، و إنما توجد اتجاهات مشابهة لها في كل أقسام المجتمع الأردني (تلتنز، كلمات ١٩٩٧، ١٩٩٨).

الجدول (٨-٦)

نسبة الرجال والنساء المعارضين لمشاركة النساء نشاطات عامة معينة (٢٢٧٤) %

نساء	رجال	
٥	٢٦	نشاطات اجتماعية تطوعية
١٢	٢٣	التصويت
٢٥	٤٤	عضو مجلس بلدية
٢٦	٤٣	وزير

انتشار الشعور بعدم الأمن الوظيفي:

في ظل الاقتصاد الأردني الضعيف و سوق العمل الأردني المتخلخل، هل يشعر لاجئو المخيمات العاملون بالأمن في وظائفهم (مهنهم)؟ لقد سأل المسح كل الأشخاص البالغين المختارين عشوائيا و الذين شكلوا جزءا من قوة العمل وقت إجراء المقابلة، فيما إذا شعروا بالخوف لفقدانهم وظيفتهم الرئيسية نتيجة لإغلاق مؤسساتهم أو زيادة العمال أو نتيجة لأي سبب آخر في السنوات القليلة القادمة. و أفاد اثنان من كل عشرة أشخاص أنهم خافوا فقدان وظائفهم كنتيجة لإغلاق مؤسسات عملهم أو لتسريح العاملين فيها. و أجاب ثلاثة من كل عشرة أنهم خافوا فقدان وظائفهم لأسباب أخرى، بينما أفاد نصفهم عدم خوفهم على فقدان وظائفهم.

و كما يُري الجدول (٨-٧) فإن نسبة أعلى من الرجال قلقون على فقدان وظائفهم مما هو عليه عند النساء. و يفسر ذلك القطاع الاقتصادي الذي يعملون فيه، كذلك المهن التي يؤدونها. فالغالبية من النساء يعملن في وظائف حكومية أو في قطاع الأعمال العائلية الخاصة. و يكون الأشخاص العاملون في هذين القطاعين عادة أقل قلقاً على مستقبل وضعهم الوظيفي من الذين يعملون في القطاع الخاص. أضف إلى ذلك، أن النساء غالبا ما يكن يعملن بأعمال خاصة لهن، ومثل هؤلاء الأشخاص عادة ما يكونون أقل قلقاً

لفقدان مهنتهم من الأشخاص الذين يعملون بأجور كما يظهر الجدول (٧-٨) و نلاحظ بشكل خاص أن العاملين في الأونروا و المنظمات غير الحكومية خائفون على وظائفهم. إلا أنه نظرا لقلّة أعداد المبحوثين في هاتين المجموعتين، فجب الحذر والتحوط عند تفسير هذه النتائج.

الجدول (٧-٨)

نسبة الأشخاص الذين يخافون فقدان الوظيفة حسب الجنس (٥٨٧) ، وقطاع العمل (٥٧٥) ، والوضع المهني (٥٥٥)، (مع ملاحظة أن عددا قليلا مستخدمين ٢٣)، والأشخاص العاملين في الأونروا أو

الجمعيات غير الحكومية (٢٢)

رجال	نساء	الأونروا والتطوعية	القطاع الخاص	أعمال الأسرة	القطاع العام	مستخدم	عامل بأجر	عامل لحسابه
٥١	٣٩	٨٢	٦٢	٣١	٢٧	٦٩	٥٤	٣٧

الصعوبة كبيرة في الحصول على وظيفة بعد فقد سابقتها:

إذا ما فقد قاطنو مخيمات اللاجئين عملهم ، هل يستطيعون ، حسب آرائهم تبدير وظيفة جديدة بدلا منها ؟ و ماذا هم مستعدون القيام به للحصول على عمل جديد ؟ و لاستكشاف تصورات لاجئي المخيمات لسوق العمل أو بالأحرى تقييمهم لفرصهم في سوق العمل، سأل المسح السؤال التالي: لنفترض أنك فقدت وظيفتك لسبب أو لآخر، و لو كنت تبحث عن عمل، كم هو صعب أو سهل في اعتقادك في إيجاد وظيفة مقبولة لتحل محل وظيفتك المفقودة؟ و يظهر الجدول (٨-٨) الرأي الواسع الانتشار بين الأشخاص النشيطين اقتصاديا في مجتمع لاجئي المخيمات الفلسطيني أنه من الصعب جدا إيجاد وظيفة جديدة بدل الوظيفة التي فقدوها. وعزز هذا الاعتقاد، ثلاثة من كل أربعة أشخاص، بينما أفاد واحد من كل عشرة أشخاص اعتقد أنه من السهل جدا أو أنه سهل لحد ما إبدال الوظيفة التي يعمل بها بواحدة مقبولة غيرها. و لا نجد اختلافا في هذا الاعتقاد حسب الجنس، إلا أنه يبدو أن الذين يعملون لأنفسهم أكثر تفاولا في الحصول أو إيجاد عمل جديد من الذين يعملون بالأجور.

الجدول (٨-٨)

الآراء حول درجة الصعوبة في الحصول على وظيفة بديلة

الحصول على وظيفة بديلة مقبولة سيكون	
سهل جدا	٥
سهل	٦
لا سهل ولا صعب	٦
صعب	٧
صعب جدا	٧٦
المجموع	١٠٠

كما سأل المسح كل أفراد قوة العمل سوآلا عن أهمية العوامل المتنوعة في الحصول على وظيفة أخرى؟ و يظهر الجدول (٨-٩) نسبة المبحوثين الذين ذكروا العوامل المختلفة باعتبارها مهمة جدا لهم في البحث عن وظيفة جديدة. فقد جاءت العوامل: الجهود الخاصة، والواسطة، و خبرة العمل الواسعة في قمة العوامل (٨٠%) حيث قيمها المبحوثين كمعامل مهمة جداً، و كان هناك اختلافات بسيطة بين المبحوثين حسب قطاعات العمل. إلا أننا نلاحظ أن المهارات الرسمية (الدرجة الأكاديمية، و مساقات التدريب) والكفاءة الحديثة (لغة أجنبية، ومعرفة في الحاسوب) أقل أهمية للناس الذين يعملون في أعمال العائلة - التي غالبا ما يعمل عدد منهم لأنفسهم - من أولئك الذين يعملون في القطاعات الخاصة و العامة. إن توفر رأس المال، الذي يمكن استثماره في مشروع جديد، يلعب دورا أكبر لساكني المخيم العاملين في أعمالهم العائلية من أفراد قوة العمل الآخرين.

الجدول (٨-٩)

العوامل المهمة وظيفة جديدة، نسبة الذين يقولون أن العامل مهم جدا حسب قطاع العمل (٥٥٩)

المهارات الكمبيوتر	القطاع العام	القطاع الخاص	أعمال الأسرة
٥٤	٤٦	٣٩	
٥٩	٤٩	٥٢	
٦٧	٦٢	٥٢	
٧٧	٦٥	٥٥	
٧٢	٦٨	٨٢	
٧٤	٨٣	٨٦	
٩١	٨٢	٨١	
٨٣	٨٥	٨٧	

وعند مواجهتهم بوضعية افتراضية، فيما إذا فقدوا فجأة وظائفهم، أفاد غالبية المشمولين بالسؤال أنهم سيبذلون جهداً كبيراً لإيجاد عمل بديل. ويشير الجدول (٨-١٠) إلى أن حوالي ثلثي من هم ضمن قوة العمل في مخيمات اللاجئين يريدون أو يريدون كثيراً إعادة التدريب، أو ينتقلون خارج المخيم، وحتى قبول ما يعتبرونه حالياً وظيفة غير مرغوبة أو وظيفة معيبة.

الجدول (٨-١٠)

الرغبة في إعادة التدريب أو أخذ وظيفة غير مقبولة أو أخذ عمل محل عمله، عدد أعضاء قوة العمل (٥٨١)

	إعادة التدريب	يترك المخيم لأخذ عمل	أخذ عمل غير مقبول
راغب جداً	٤٩	٤٧	٢٣
راغب	٢١	٢١	٣٠
غير راغب	٣١	٣٣	٣٦

وتوجد اختلافات معتبرة في الآراء حسب الجنس؛ حيث تظهر النساء مرونة أقل من الرجال. فمثلاً، يرغب (٤٦%) من النساء مقابل (٢٨%) من الرجال غير راغبين في إعادة التدريب، (٦٠%) من النساء مقابل (٢٩%) من الرجال غير راغبين في الانتقال خارج المخيم، و (٥٦%) من النساء مقابل (٣٤%) من الرجال غير راغبين في قبول وظيفة بديلة غير مرغوبة. إن بعض التفسيرات المحتملة للاختلافات الجندرية الملاحظة هي: الأنواع المتدنية و عدد الوظائف المتوفرة للنساء، المعايير التي تحدد حرية النساء في الحركة (كلمات وتلتنر ١٩٩٩)، و أن بعض النساء النشيطات اقتصادياً يعملن وريديتين (لديهن مسؤولية منزلية كبيرة بالإضافة إلى وظيفة مدرة للدخل).

وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من المبحوثين (رجالاً و نساء) قالوا أنهم يرغبون في أخذ وظيفة غير مقبولة بدلاً من إعادة التدريب، فإن النسبة ما زالت عالية (٦٣%). وهذه النسبة أعلى من المتوقع في ضوء الاهتمام الذي أعطاه المسار العام الأردني في الماضي للآثار السلبية لما يدعى "ثقافة العيب" في المشاركة بقوة العمل (الأوقات الأردنية ١٩٩٧/١٩٩٨). ومن المحتمل تفسير هذه النتيجة جزئياً من خلال التأثير الانتقائي؛ حيث أن بعض المبحوثين ربما تجاوزوا حاجز العيب، بينما أفراد آخرون من المخيمات هم خارج قوة العمل بسبب التزامهم و اعتقادهم للمعايير التي تعترف ببعض المهن كمهن معيبة، و لكن على الرغم من التأثير الانتقائي، فمنيل لتفسير هذه النتيجة لتعكس وضعية يبدو فيها الأردنيون بصورة عامة أنهم أصبحوا أكثر مرونة فيما هو "وظيفة معيبة"، ما هو ليس عملاً معيباً. فإن ما كان مقبولا بالأمس، أصبح مقبولا اليوم.

الفصل التاسع

الإسكان والبنية التحتية

الإسكان و البنية التحتية:

لا يعيش اللاجئون في المخيمات الفلسطينية في المخيم أو البراكيات، كما كان عليه الحال خلال السنوات الأولى لهجرتهم إلى الأردن. و مقارنة بالمعدل الوطني الأردني، فإن الأحياء المعيشية و خصائص الوحدات جيدة لعدد من سكان المخيم، و ذلك من خلال بعض المؤشرات على الأقل (ارنبرج ١٩٩٧)، (تلتنز ١٩٩٨). إلا أن مساكنهم دون المستوى بعدة أشكال، و كمناطق سكنية، فهناك ظواهر في المخيمات تؤثر سلبيا على ظروف معيشة الساكنين فيها. و أكثر الظواهر سلبية هو ازدحام المخيمات. و من الظواهر الأخرى عناصر البنية التحتية التي دون المستوى المقبول، لانقطاع تزويد المياه، وعدم وجود أو عدم صلاحية شبكات المجاري إن وجدت. و ينقص هذه المخيمات المساحات الترفيهية و المؤسسات الثقافية. و في هذا الفصل، سننظر بتعمق في هذه الأمور و في الظواهر الأخرى للمخيمات كمناطق معيشة و نصف المستوى الطبيعي لبيوت ساكني المخيمات.

المساحة محدودة:

يشغل لاجئو المخيمات الفلسطينية مساحة محدودة ، و غالبيتها مستأجرة من ملاك خاصين من قبل الحكومة الأردنية. و لا تمتلك الحكومة أكثر من (٢٩%) من الأرض (الجدول ٩-١). و باستثناء الشوارع الرئيسية القليلة، فإن معظم الشوارع ضيقة جدا لتتراوح بين مترين إلى ستة أمتار عرضا في مخيمي الوحدات و عزمي المفتي . و بين بعض البيوت، يوجد أزقة ضيقة لا يزيد عرضها على متر واحد. و تبرز حقيقتان في أي وصف لهذه المخيمات:

الأولى هي قرب المساكن من بعضها البعض، والثانية هي المساحة المحدودة للمنازل و التي تقل عن (١٠٠) متر مربع من الأرض. و توجد أصغر الوحدات السكنية في مخيم الطالبة و اربد حيث أن مساحة بعض الوحدات السكنية لا تزيد عن (٦٤) متراً مربعاً.

الجدول (١-٩)

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حسب الحجم و ملكية أرض المخيم (دائرة الشؤون الفلسطينية ٢٠٠٠)

اسم المخيم	المساحة الكلية (دونم)	المملوكة للحكومة
عزمي المفتي	٧٥٨ر١٩٦	١٠ر٩٥٣
سوف	٥٩٦ر١٨٧	١١١ر٧٨٨
الطالبية	١٣٣ر٤٣٣	..
السخنة	٦٨ر٧٤٥	..
الحسين	٣٣٨ر٠٧٩	..
اربذ	٢١٨ر٩٦٠	..
مانبا	١١٢ر٤٧٧	..
الوحدات	٤٧٧ر١٦٣	..
البقعة	١٤٠٠ر١٢٦	١٠٥٩ر٣٣٢
حطين	٨٩٤ر٤٩٩	١٣٥ر٣٠٠
جرش	٥٠٧ر٢٨٣	٢١٧ر٥٠٠
حنيكين	٩٦ر١٢٦	..
الزرقاء	١٩٠ر٠٠٠	١٥٩ر٦٠٠
المجموع	٥٧٩١ر٧٧٤	١٦٩٤ر٤٧٣

ويظهر الجدول (٢-٩) توزيع الأسر حسب الوحدة السكنية كما تعرف بالعدد الكلي للغرف الموجودة للأسرة. إن (١٠%) من الوحدات السكنية مقتصرة على غرفة واحدة فقط، و حوالي (٣٠%) و (٤٠%) من الوحدات تحتوي على غرفتين، و ثلاثة غرف على التوالي. وتحتوي (٢١%) من وحدات سكن لاجئي المخيم على أربعة غرف أو أكثر فقط.

الجدول (٢-٩)

نسبة الأسر حسب عدد غرف السكن (باستثناء المطبخ و الحمامات و البرندات) (٢٥٤٤)

%	
٩٠٥	غرفة واحدة
٢٩٠٥	غرفتان
٤٠٠١	ثلاث غرف
١٦٠٦	أربع غرف
٤٠٣	خمس غرف فأكثر
١٠٠	المجموع

إن التعليمات الرسمية تمنع التوسع السكني الأفقي و العمودي، مما يسهم في إيجاد وضعية مزدحمة حيث (٤٦%) من سكان المخيم يسكنون في وحدات سكنية يعيش ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة منها. وأن (٣٤%) من الأسر هي من هذا النمط من المساكن. و في لغة الأرقام المطلقة، فإن هذا يعني (١٠٠.٠٠٠) أسرة، و (٨٥.٠٠٠) شخصا في المخيمات الإثني عشر التي شملها المسح.

وبالإضافة إلى المساحة المحدودة للوحدات السكنية تساهم الأسر الكبيرة الحجم نسبيا الموجودة في المخيمات في الازدحام. و يبلغ متوسط حجم الأسرة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (٦.٣) شخصا، و هو نفس المعدل على المستوى الوطني تقريبا (٦.٢) الذي وجدته دراسة الأوضاع المعيشية للسكان في الأردن (ارنبرج ١٩٩٧) و (٦) شخصا للأسرة المقدر في دراسة مسح الصحة الأسرية و السكان الإحصاءات العامة ١٩٩٨. و كما ذكر سابقا، فإن حوالي ثلث أسر المخيمات تتكون من ثمانية أشخاص فأكثر.

الجدول (٩-٣)

الإزدحام و نسبة وعدد الأسر (٢٥٤٤)، و نسبة و عدد السكان (١٦١٤٩) حسب عدد

الأشخاص في الغرفة، و عدد الأشخاص في الغرفة المستخدمة للنوم

الأشخاص		الأسر		
العدد	%	العدد	%	
عدد الأشخاص في الغرفة				
٣٧٦٦٣	٢٠.٤	٩٨٥٥	٣٤.٠	- أقل من ٢
٦١٧٣٦	٣٣.٥	٩٢٠٤	٣١.٨	- ٢-٢٩٩
٤٧٤٣٧	٢٥.٧	٥٧٨٥	١٩.٩	- ٣-٣٩٩
٣٧٤٤٢	٢٠.٣	٤١٢٤	١٤.٣	- ٤ فأكثر
عدد الأشخاص في الغرفة للنوم				
١٠٢٨٤	٥.٦	٣٥٢٣	١٢.٢	- أقل من ٢
٣٨٨٨٣	٢١.١	٧٦٤٦	٢٦.٥	- ٢-٢٩٩
٥٦٠٨٥	٣٠.٤	٨١١٦	٢٧.٨	- ٣-٣٩٩
٧٩٠٢٦	٤٢.٩	٩٦٨٣	٣٣.٤	- ٤ فأكثر

ويبدو أنه هناك اختلافات بسيطة فقط بين لاجئي المخيمات الفلسطينية في عمان عندما نقارنهم بنظرائهم في غرب و شمال عمان. إلا أننا ميزنا بين الأسر حسب وضعها الاقتصادي. و يظهر الجدول (٩-٤) أن الوحدات السكنية للأسر الأكثر غنى بين عائلات المخيم لديهم غرفاً أكثر تحت تصرفهم و بصورة واضحة من الأقل حظاً.

الجدول (٩-٤)

التوزيع النسبي للأسر حسب دخل الأسرة وعدد غرف السكن فيها (٢٥٤٢)

	الدنيا	الدنيا الوسطى	الوسطى	الوسطى العليا	العليا
١ غرفة	٢٢	١٢	٧	٤	٣
٢ غرفة	٣٧	٣٤	٣٨	٢٦	١٣
٣ غرفة	٣١	٤١	٤٠	٤٤	٤٤
٤ غرفة	٨	١٢	١٣	٢٠	٣٠
٥ غرف فأكثر	٢	٢	٣	٦	١٠
المجموع	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

وتتغير الصورة بصورة دراماتيكية حينما نأخذ بالاعتبار حجم الأسرة و نفحص عدد الأشخاص في الغرفة. و يظهر الشكل وجود اختلافات محدودة جداً بين مجموعات الدخل الأعلى و الأدنى. و في الواقع، فإن مجموعة الدخل الأدنى أفضل حالاً حيث (٤٧%) من أسرهم يقيمون في سكنات بأقل من شخصين في الغرفة، مقارنة ب (٢٧%) من أسر المجموعة الأعلى دخلاً. و يوحى هذا، أن دخل الأسرة مرتبط بحجمها. و لعل السبب الرئيسي لهذا هو أن الأسر الأدنى دخلاً أكثر عادة ما تتكون من الأفراد الذين يعيشون لوحدهم، وكبار السن و الآباء المنفردين مع أطفالهم، بينما غالباً ما تكون الأسر الأعلى ترتبط بوجود عدد من الكاسبين للدخل فيها.

الجدول (٩-٥)

التوزيع النسبي للأسر حسب دخل الأسرة وعدد الأشخاص في الغرفة (٢٥٤٢)

	الدنيا	الدنيا الوسطى	الوسطى	الوسطى العليا	العليا
أقل من ٢	٤٧	٣٩	٢٧	٢٩	٢٧
٢-٢.٩٩	٢٤	٢٨	٣٢	٣٥	٤١
٣-٣.٩٩	١٦	١٨	٢٤	٢٢	٢٠
٤+	١٣	١٥	١٧	١٤	١٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الازدحام و نتائجه الاجتماعية:

لقد درست النتائج الاجتماعية للكثافة السكانية المرتفعة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية و قطاع غزة. و قد لوحظ على المستوى الفردي أن هناك إحساساً عميقاً من الإحباط بين سكان المخيم. أما على المستوى الاجتماعي، فإن الصراع عادة ما ينشأ بسبب إزعاج الضوضاء، ونقص الخصوصية، القرب السكاني للجيران ونقص ساحات الألعاب و المتنزهات (مارشي ١٩٩٩). و في دراستنا، فإن ضيق المخيمات وبصورة خاصة ضيق مساحة الوحدات السكنية قد أثر بشكل متكرر في مقابلات الجماعات المكثفة، باعتبارها واحدة من المشكلات الرئيسية التي تواجه سكان المخيمات.

وكما في دراسة الضفة الغربية و قطاع غزة، أفاد المشاركون في المناقشات الجماعية أن إحدى النتائج السلبية للازدحام هي نقص الخصوصية ؛ حيث يستطيع الناس عادة سماع ماذا يتحدث جيرانهم كما أن النظر للخارج من الشباك يمكن أن يسبب المتاعب، خصوصاً للرجال، كما يمكن أن تعتبر فيه هذه النظرات من الشباك كإهانة ووقاحة من خلال تفسيرها من الجيران كتلصص على نسائهم. كذلك ادعى السكان أن ظروف الازدحام تعطي الطلاب بيئة دراسية فقيرة، ربما تسهم إلى حد كبير في التسرب المدرسي ومعدلات أمية عالية بين الشباب. و أكد السكان أيضاً التأثيرات الصحية السلبية للازدحام.

ولقد اعترفت منظمة الصحة العالمية (١٩٨٩) بالترابط العام بين الازدحام ومرض الصحة وخاصة الصحة النفسية والحياة الاجتماعية؛ كما وثقت هذه العلاقة عدد من الدراسات (تيمز ١٩٨٩، انوارز و آخرون ١٩٩٤). و وضعت ليلي بشارت مدى واسعا للنتائج الصحية الاجتماعية السلبية للازدحام بين الأحياء المتدنية الدخل في عمان (١٩٩٣). و نالت خطورة حوادث السير المتزايدة بشكل كبير من الأطفال في داخل و خارج السكنات المزدهمة بسبب نقص بيانات الترفيه الأمانة. و كانت النتيجة الثانية هي ازدياد حوادث الأمراض النفسية في الأسر التي لديها عدد كبير من الأطفال دون سن (١٢) سنة.

وسنعود إلى ظاهرة تصور الأمن لأطفال الأسر لاحقاً، و سنبدأ الآن في مناقشة رضا الناس عن المظاهر المختلفة لبيوتهم وأحيائهم.

فقد عزا المشاركون في الجماعات النقاشية الازدحام لعدد من المشكلات الاجتماعية إلى الازدحام. و قد ذكر المراهقون و البالغون الشباب أنهم أجبروا بالنزول للشوارع حيث ينضمون إلى بعض الشلل التي تتحرش بالنساء أو يصبحوا مجرمين، أو يبدأون شرب الكحول ويصبحون مدمني مخدرات. كما نسب مناقشو الجماعات الصغيرة العنف المنزلي إلى الازدحام، على أنهم أخذوا بعين الاعتبار عوامل أخرى، كمسببات لهذه المشكلات و من بينها الفقر بالإضافة للازدحام.

ولم يترك مسح الأسرة شكاً في أن العنف المنزلي هو مشكلة خطيرة، وأن الادعاء الذي قدمه المشاركون في الجماعات الصغيرة حول الازدحام هو عامل تفسيري مهم مدعوم بالدليل. فلقد سألنا (٦٠٦) امرأة متزوجة حالياً ومختارة عشوائياً وتقيم مع زوجها، إذا كن تعرضن للضرب و الضرب العنيف أو الأذى الجسدي العنيف بأي شكل من قبل أزواجهن. وقد أفاد (٤٦%) منهن أنهن تعرضن للضرب مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن الزوجية. كما اعترف أقل من نصف هؤلاء (١٩%) من كل المبحوثات، أنهن تعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن في الإثني عشر شهراً الماضية. واعترفت واحدة من كل خمسة من تلك النسوة اللواتي تعرضن للأذى الجسدي أنهن جرحن من هذا الضرب. وكانت الجروح والكدمات والحروق والإجهاض أكثر أنواع الأذى شيوعاً.

ويظهر الجدول (٩-٦) حوادث ضرب الزوجة في السنة الماضية التي سبقت إجراء المقابلة، كما ذكرتها النساء المتزوجات حالياً وحسب عدد من عوامل الخلفية الاجتماعية. ويظهر الشكل علاقة بين الازدحام والدخل من جهة، وبين الازدحام والأذى الجسدي من جهة أخرى.

وهذا ينسجم مع الادعاءات التي وردت في المناقشات الجماعية. ولا يبدو أن هناك علاقة مهمة بين التعليم و العنف المنزلي. إلا أنه يبدو أن اتجاهات الناس نحو مثل هذا السلوك العنيف يلعب دوراً هنا. حيث أن القبول بفكرة الأذى الجسدي ترتبط بسوء المعاملة الواقعية. واقترحت هذه العلاقة أيضاً في المقابلات الجماعية النوعية. وهناك عامل آخر مهم في تفسير العنف ضد الزوجة، يبدو أنه عدد سنوات الزواج، حيث يزداد الأذى في سنوات الزواج الأولى.

الجدول (٩-٦)

حدوث العنف المنزلي خلال (١٢) شهرا الماضية حسب عوامل الخلفية الاجتماعية، ونسبة النساء المتزوجات حاليا وتذكرن أنهن لوذين جسما من قبل أزواجهن (٦٠٦)

عدد الأشخاص في الغرفة	٤ + فأكثر	٢٥٠٤
	٣-٣٩٩	٢٥٠٧
	٢-٢٩٩	١٦٠٢
	٢ من أقل	١٤٠٨
التحصيل التعليمي	أقل من الأساسي	١٩٠٤
	الأساسي	٢٢٠٣
	الثانوي فأكثر	١٧٠٧
مجموعات الدخل	الدنيا	٢٨٠٢
	الدنيا الوسطى	٢١٠٦
	الوسطى	١٨٠٢
	الوسطى العليا	١٥٠٢
	العليا	١٩
سنوات الزواج	٦ من أقل	٢٤٠٧
	٦-١٠	٢٤٠٤
	١١-٢٥	١٦٠٩
	٢٦+ فأكثر	١٢٠٠
الاتجاهات نحو العنف	إيجابي نحو العنف	١٩٠٣
	يقبل بعض العنف	٢٦٠٨
	يرفض كل العنف	١٣٠٤

أفقر الناس يسكنون أدنى نوعية من المساكن:

إن الغالبية العظمى من المساكن مبنية من الحجر و الإسمنت (٨٤%) حسبما جاء في المسح، و (١٢%) من البلك. كما أن بعضها مبني من جدران البلك و سطحها من الزنك، و في عدد قليل جدا من المساكن كان الاسبستوس مادة البناء المهمة. و حسبما جاء في دراسة أرنبرج (١٩٩٧) فإن سكان المخيم كانوا أعلى من المستوى الوطني للأردن على عدد من المؤشرات للأوضاع المنزلية وعناصر البنية التحتية (ما عدا الازدحام حيث كانوا هم الأسوأ حسب المقاييس الذاتية والموضوعية). وعلى الرغم من هذه الحقيقة، فقد كان عدداً مهماً من المنازل غير مناسب.

الجدول (٧-٩)

نسبة و عدد الأسر المتأثرة بخصائص المنازل السلبية (٢٥٤٤)

الخصائص	%	العدد
الغرف رطبة	٥٩ر٦	١١ر٦٥٧
الغرف باردة و يصعب تدفئتها شتاء	٥٥ر٧	١٦ر١٥٦
الغرف غير مريحة و حارة صيفا	٦٥ر٤	١٨ر٩٢٠
الغرف مظلمة و كثيفة	٤٠ر٦	١١ر٧٦١
سكنى فقيرة التهوية	٤٥ر٤	١٣ر١١١
التعرض اليومي للضوضاء المزعجة من الخارج	٢٥ر٣	٧ر٣٧٩
التعرض أحيانا لضوضاء مزعجة من الخارج	١٤ر٨	٤ر٣٠٤
عدم وجود حمام/ دوش خاص	٥٤ر٦	١٥ر١١٨
عدم وجود مرحاض داخل الوحدة السكنية	٢٢ر٧	٦ر٦٠١
غير مربوطة بشبكة المجاري	٢٣ر٤	٦ر٨٣٣
النفايات لا تجمع	١٢ر٥	٣ر٤٧٠
عدم وصول المياه بالأنابيب للمنزل	٨ر١	٢ر٣٦٣
عدم وصول مياه الشرب يوميا أو أسبوعيا	٥٩ر٧	١٧ر٣٤٧
عدم وجود تنفئة للغرف	١ر٣	٣٥٠
غير موصول بشبكة الكهرباء	٠ر٤	١٠٣
عدم استقرار التزود بالكهرباء يوميا أو اسبوعيا (الإنقطاع)	١ر٤	٣٨٠

ويكشف المسح أن الغالبية المسيطرة لديها مياه واصلت للمنازل بالمواسير، إلا أن ستاً من كل عشر أسر عانت من عدم الانتظام، و انقطاع المياه خلال هذه الأنابيب. بكلمات أخرى، فإن أكثر من (١٧ر٠٠٠) أسرة تعرضت لانقطاع المياه يوميا أو أسبوعياً، كما لم يكن ل(٥٥%) منهم حمام أو دوش. و هذا يشكل حوالي (١٦ر٠٠٠) أسرة في المخيمات التي تم مسحها. كما أن أكثر من واحد من كل خمس أو (٦ر٦٠٠) أسرة لم يكن لديها مرحاض داخل وحدتها السكنية. و ذكر أكثر من (٢٠%) من الأسر أن وحداتهم السكنية ليست مربوطة بشبكة المجاري؛ كما أن أنابيب المجاري المكسورة و نتائج التلوث الناتجة تزيد الأوضاع سوءا (الجدول ٧-٩).

وادعت واحدة من كل أربع أسر أنه كان مزعجا من الضوضاء من خارج منزله، لدرجة أنه كان لديه عادة مشكلات سماع خلال المحادثات المنتظمة. وأفادت

(١٥%) أخرى من الأسر انهم أحيانا يعانون المشاكل نفسها من الضوضاء المزعجة. وهذا يعني أن ما مجموعة (١١٥٠٠) أسرة في مسح مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كانوا منزعين من الأصوات المزعجة القادمة من الجيران المجاورين لمنازلهم لدرجة أنها تتدخل سلبيا في واحدة من المظاهر الأساسية و الضرورية للحياة الطبيعية و هي الاتصال (التفاعل) مع الآخرين. و أفاد (٦٥%) منهم أن بيوتهم باردة و يصعب تدفئتها شتاء ، بينما ادعى (٥٦%) منهم أن وحداتهم السكنية حارة بشكل غير مريح بالصيف. و تعادل هذه النسبة (١٦٠٠٠) و (١٩٠٠٠) أسرة في (١٢) مخيما للاجئين غطتها الدراسة (الجدول ٩-٧).

وكما يمكن أن يكون متوقعا، تسكن الأسر الأدنى دخلا عادة الوحدات السكنية الأدنى نوعية. وعليه، نحن نشهد ميلا لتزايد الأوضاع المعيشية الفقيرة. إلا أن الاختلاف في الأوضاع السكنية و البنية التحتية غير موجودة في كل المؤشرات. ويظهر الجدول (٩-٨) مثلا عدم وجود اختلافات بين مجموعات الدخل الخمس في الوصل بشبكة الكهرباء، أو الوصل بشبكة المجاري، أو الحفر الامتصاصية. إلا أن الأسر المتدنية الدخل لديها مياه في منازلها من خلال الأنابيب أقل مما لدى الأسر الأخرى. ويكون الاختلاف في المستويات السكنية أكبر في مناطق أخرى. ويوجد مرحاض داخل الوحدة السكنية في (٩٧%) من مجموعة الدخل الأدنى، بينما يوجد الشيء نفسه في (٨٥%) من مجموعة الدخل أعلى. وفي الوقت الذي يجد فيه حوالي نصف الأسر الأغنى منازلهم باردة و يصعب تدفئتها شتاء، نجد هذه الوضعية في كل أسرتين من ثلاث أسر في الأسر الأفقر حالا.

لقد ذكر المشاركون في الجماعات المكثفة في مخيم عزمي المفتي بصورة متكررة أن المخيم يعاني من مشكلة خطيرة مع نظام الصرف الصحي:

- أن عدداً عالياً من الأسر تتخلص من فضلاتها بحفرة في الأرض تحت بيوتها. و معمولة بطريقة غير مناسبة و أحيانا تفيض مما يؤدي إلى تلوث مياه الشرب و تحصل بشكل مكشوف إلى القنوات المفتوحة والمعمولة لتصريف مياه المطر. إضافة إلى أنها ليست دائما آمنة و مما تشكل تهديدا دائما للصغار.

- ويشكل هذا النظام غير المناسب وخاصة القنوات المفتوحة خطر صحي جسيم: فالأمراض الجلدية شائعة وخاصة بين الأطفال.

- ويجد البعوض والذباب والحشرات الأخرى وبعض الحيوانات بيئة توالد مناسبة في هذه القنوات، كما أن الرائحة المنتشرة غير سارة.

- يقول أحدهم: "لقد عملوا شبكة صرف صحي جيدة في مخيم اربد، لماذا لا يعملون الشيء نفسه هنا؟".

- وأشار عدد من الأشخاص إلى فشل نظام جمع الزبالة، لأن العمال يرفضون القيام بذلك.

الجدول (٩-٨)

التوزيع النسبي للأسر حسب خصائص مختارة للمنزل ودخل الأسرة (٢٥٤٢)

	الدنيا	الدنيا الوسطى	الوسطى	الوسطى العليا	العليا
الغرف ليست باردة شتاء	٣٤	٤٤	٤٦	٤٥	٥٢
المرحاض في داخل المنزل	٦٧	٧٦	٧٧	٨٢	٨٥
شبكة الصرف الصحي	٩٨	٩٩	٩٨	٩٨	٩٩
وصول الماء بالأنابيب	٨٦	٩٢	٩١	٩٥	٩٦
الكهرباء	٩٩	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠

عدم رضاهم عن السكن ومنطقة السكن:

وعطفا على الصورة التي قدمناها سابقا، فإن واحدة من كل ثلاث أسر تعبر عن عدم رضاها عن الحجم والوضع الإجمالي لوحدهم السكنية (الجدول ٩-١٠). وقد أدى الحرمان من الخصوصية النابعة من قرب الوحدات السكنية وتلاصقها مع بعضها البعض، وضيق المخيمات، إضافة إلى الازدحام في السكنات الفردية إلى شكاوى (١٩%) من الأسر من فقدان الخصوصية. وتشعر واحدة من كل أربعة أسر أن الإيجار عاليا جدا؛ و(٣١%) من الأسر الفقيرة مقابل (٢٥%) من الأسر الغنية. وإذا استثنينا هذا العامل وعامل الخصوصية، فإن الأغنياء وليس الفقراء، هم الذين يميلون للتعبير عن أكثر عدم للرضا عن أوضاعهم السكنية و الجيرة الملاصقة لوحدهم السكنية. وقد قيس العامل الأخير من خلال الضوضاء المزعجة، والتلوث و الأمن للأطفال و حركة المرور. و هذا مستغرب إلى حد ما، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المستويات السكنية المتدنية بين الفقراء، كما قيست من خلال المقياس الموضوعي أعلاه؛ إلا أنه يمكن أن يفسر بالطموحات الأعلى بين الأجزاء الغنية في سكان المخيمات.

ولا يوجد اختلافات مهمة في الرضا أو عدم الرضا بين الناس في الخدمات الصحية، والمواصلات العامة، والمؤسسات الثقافية، و العمل و فرص الأعمال الخاصة

بين مجموعات الدخل المختلفة. لكن إذا ما صعدنا إلى الأعلى في سلم الدخل، يبدو أن عدم الرضا عن المدارس بين الأغنياء يزداد.

الجدول (٩-١٠)

نسبة الأمر غير الراضية و غير الراضية جدا عن خصائص سكنية و جيرة معينة حسب مجموعات الدخل (٢٠٤٢)

المجموع %	الغنى %	الغنى الوسطى %	الوسطى %	الفنبا الوسطى %	الفنبا %	
						السكن
٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٠	٣١	المساحة/الحجم
٣٤	٢٩	٣٥	٣٧	٣٣	٣٦	البيئة الداخلية
١٩	١٧	٢٩	١٨	١٨	٢١	الخصوصية
٢٧	٢٥	٢٣	٢٧	٢٨	٣١	تكلفة المنزل
٢٩	٣٣	٢٦	٢٨	٢٧	٢٩	التزويد بالمياه
٢٠	٢٢	٢٣	١٩	٢١	١٥	نوعية المياه
						الجبيرة
٣٥	٤٠	٣٩	٣٦	٣٣	٢٨	الضوضاء المزعجة
٣٦	٤٠	٣٦	٣٢	٣٧	٣٤	التلوث
٣٣	٣٧	٣٥	٣٢	٣٦	٢٦	أمن الأطفال
٢١	٢٣	٢٤	٢٢	١٩	١٨	حركة المرور
						الخدمات والعمل
٠٩	١٣	١١	٠٩	٠٨	٠٦	المدارس
١٠	١١	١٢	١٠	٠٨	١٢	خدمات صحية
٠٥	٠٩	١٢	٠٩	١١	٠٨	المواصلات
٠٥	٠٤	٠٥	٠٥	٠٥	٠٤	التجارة
٣٤	٣٥	٣٤	٤١	٣٤	٢٨	مؤسسات ثقافية
٦٨	٦٩	٦٨	٦٩	٦٦	٦٦	العمل والعمل الخاص و الفرص

ويبدو أن سكان المخيم عموماً راضون عن السوق وفرص التجارة في مجتمعاتهم، و أن الغالبية العظمى (٩ من ١٠) يعبرون عن رضاهم عن المدارس و الخدمات الصحية، إلا أن هناك عدم رضا واسع عن قلة الفرص المتاحة للنشاطات الثقافية. وفي واقع الحال فإن واحدة من كل ثلاث أسر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين عبرت عن عدم الرضا نفسه في هذا المجال. ولا تأتي هذه النتيجة مستغربة أو مفاجئة،

حيث أن نقص المساحات العامة المتوفرة سواء في النوادي أو القاعات العامة أو السينما أو المؤسسات الثقافية الأخرى هي السمات المميزة للمخيمات.

إلا أن الناس غير راضين كثيراً عن سوق العمل المحلي، حيث أن اثنتين من كل ثلاث أسر غير راضين جداً عن العمل و فرص الأعمال الخاصة التي توجد في المخيمات أو المناطق المجاورة (الجدول (٩-١٠)).

لا يلعب عدد من الأطفال في الخارج:

يظهر الجدول (٩-١٠) حول أمن الأطفال من (٥ إلى ١٤) سنة أن (٣٣%) من كل لاجئي المخيمات الفلسطينيين عدم رضاهم أو عدم رضاهم الشديد. إلا أن الأسر التي لديها أطفال أقل رضا من الأسر الأخرى هنا، حيث أن (٤٦%) من الأسر التي لديها أطفال من (٥ إلى ١٤) سنة يقولون أنهم غير راضين أو غير راضين جداً عن أمن الأطفال في أماكن إقامتهم.

إن حقيقة قلق عدد من الوالدين حول حماية و امن أطفالهم انعكس أيضاً من خلال عدم السماح لعدد من الأطفال اللعب أو قضاء وقت مع أصدقائهم خارج منازلهم إذا لم يكونوا تحت مراقبة أقربائهم الكبار. وإجمالاً، لا يلعب (٤٤%) من الأطفال (٥-١٤) سنة خارج منازلهم بدون إشراف الكبار عليهم؛ إلا أنه وكما يظهر الجدول (٩-١١) هناك اختلافات في هذا الأمر حسب العمر و الجنس .

الجدول (٩-١١)

التوزيع النسبي للأطفال عمر (٥-١٤) سنة الذين لا يلعبون عادة خارج المنزل أو يذهبون مع

أصدقائهم بدون إشراف البالغين حسب العمر والجنس (٣٩٩١)

العمر	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
بنات	٤٨	٤٢	٤٣	٥٧	٥٥	٥١	٥٩	٦٨	٦٧	٧٢
أولاد ذكور	٤٤	٣٦	٤٠	٢٨	٣٣	٣٣	٢٤	٣٣	٣٢	٣٠

وعلى الرغم من أن الأولاد يسمح لهم أكثر بقضاء وقت خارج المنزل لوحدهم ابتداء من عمر الثامنة، إلا أن البنات يعطين حرية أقل من تلك التي للأولاد كلما كبرن. ففي عمر الرابعة عشرة، لا يسمح لـ (٧٢%) من البنات عادة اللعب في الخارج بدون إشراف الكبار، مقارنة بـ (٣٠%) من الأولاد. وعلى الرغم من أن ازدياد الفجوة

الجنديرية حسب العمر يمكن تفسيرها بالعوامل الثقافية و الدينية المتعلقة بالأدوار الجنديرية وقواعد السلوك، تبقى الحقيقة قائمة أن عدداً معتبراً من الأطفال تقدم لهم الحماية مما يعتبره عدد من الوالدين أجواء غير ودية وخطرة.

الاختلافات المكانية (الجغرافية) في الرضا:

وعندما نعود إلى مستوى الرضا عن السكن المعيشي و الجيرة، فقد اقترحت الدراسة بعض الاختلافات بين المخيمات أو مناطق المخيمات. ويشير الجدول (٩-١٢) إلى أن لاجئي المخيمات المقيمين في غرب عمان، (مثلا مخيمي البقعة ومادبا) هي أكثر من غيرهم في عدم الرضا عن الأوضاع السكنية من باقي مخيمات اللاجئين الأخرى. إلا أن هذا الاستنتاج يجب أن يؤخذ بحذر حيث أن الاختلافات ليست كبيرة. كما نلاحظ أيضا أن سكان مخيمات عمان هم أكثر رضا و بشكل كبير عن نوعية المياه من باقي سكان المخيمات الأخرى. كذلك نرى أن السكان في المخيمات الحضرية في العاصمة عمان هم أكثر انزعاجا من الضوضاء و أكثر حرصا و اهتماما على سلامة أطفالهم.

وبالنسبة لعدد آخر من خصائص المجتمعات الأخرى، و خاصة تلك التي تتعلق بالخدمات المختلفة و العمل المحلي و فرص الأعمال الخاصة، فإن لاجئي مخيمات عمان أفضل حالا كثيرا من المخيمات الأخرى. حيث أن نسبة الذين يعبرون عن عدم رضاهم عن المدارس و الخدمات الصحية و المواصلات و الدكاكين المحلية و الأسواق و الأعمال الخاصة في عمان هي نصف تلك التي في المناطق الأخرى. و على الرغم من أن عدم الرضا عن المؤسسات الثقافية و العمل و فرص العمل الخاصة وجدت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في عمان، فإن عدم الرضا كان (٣٠%) و (٥٨%) على التوالي في هذا المجال.

الجدول (٩-١٢)

نسبة الأسر غير الراضية أو غير الراضية جداً عن بعض خصائص السكن و الحي حسب المنطقة

المجموع %	الشمال %	الغرب %	عمان %	
				السكن
٣٣	٣١	٣٦	٢٥	المساحة و الحجم
٣٤	٣٢	٣٨	٣٢	البيئة الداخلية
١٨	١٨	٢٠	١٨	الخصوصية
٢٦	٢٥	٢٨	٢٧	تكلفة المنزل
٢٨	٢٨	٣٠	٢٧	تزويد المياه
٢٠	٢٠	٢٥	١٢	نوعية المياه
				الحي
٣٥	٣١	٣٦	٤١	الضوضاء المزعجة
٣٦	٣٧	٣٧	٣٣	التلوث
٣٣	٣١	٣٣	٣٩	سلامة الأطفال
٢١	٢٠	٢١	٢٢	حركة المرور
				الخدمات و العمل
٠٩	١٠	١٠	٠٦	المدارس
١٠	١٠	١٢	٠٨	الخدمات الصحية
١٠	١٠	١٢	٠٦	المواصلات
٠٢	٠٥	٠٦	٠٢	السوق و التجارة
٣٤	٣٥	٣٦	٣٠	المؤسسات الثقافية
٦٧	٦٨	٧٢	٥٨	العمل و فرص الأعمال الخاصة

الخطط لتحسين البنية التحتية والاجتماعية:

لقد لاحظت الحكومة الأردنية عدم الكفاية في المجال الثقافي وشملت في خطتها بناء سبع مكتبات عامة، وعشرة نوادي شباب، وأربعة مراكز نشاط نسوية في برنامج البنية التحتية المجتمعية (دائرة الشؤون الفلسطينية ١٩٩٩) و لتعزيز الفرص الترفيهية أضافت الحكومة أيضا بناء (١١) منتزها لهذا البرنامج. ويهدف هذا البرنامج الذي بدأ في عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٨ إلى تحسين أوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وكذلك المناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض و القرى الفقيرة. وبالإضافة إلى مشاريع البنية

التحتية في مجالات تزويد المياه، والصرف الصحي و تنظيف الشوارع و تعبيدها، والاضاءة وبناء وصيانة المدارس والتسهيلات الصحية (الجدول ٩-١٣٧).

الجدول (٩-١٣)

برنامج البنية التحتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين و عدد المخيمات المشمولة و نوع المشروع في المرحلة الأولى (١٩٩٨-٢٠٠١) و في المرحلة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٨) حيث فنجمة*

نوع المشروع	عدد المخيمات	نوع المشروع	عدد المخيمات
البنية التحتية في الموقع		البنية الاجتماعية	
شوارع و ممرات مشاة	١٣	مركز صحي*	١٢
نفق للمشاة	٠٢	مكتبة عامة*	٠٧
اضاءة شوارع	١٣	مقتزه عام*	١١
شبكة تزويد المياه	٠٨	نادي شباب*	١٠
تصريف مياه المطر	٠٨	مركز مجتمع*	٠٧
شبكة الصرف الصحي	٠٨	مدارس*	٠٥
جدران للمقابر	٠٣	مركز دفاع مدني*	٠٢
جدران أمان	٠١	منطقة تسوق*	٠٣
البنية التحتية خارج الموقع		مركز نشاط نسوي*	٠٤
مصنع معالجة مياه الصرف الصحي*	٠٤	مركز بوليس	٠١
مستشفى*	٠٢	البنية التحتية (الانزروا)	
كلية جامعية*	٠١	مدارس*	١٣
		وسائل جمع القمامة*	٠٧
		ملاجئ/بيوت تأهيل*	١٣

إن برنامج البنية التحتية هو واحد من أربعة عناصر لبرنامج الإنتاجية الاجتماعية الطموح، الذي بدأ عام ١٩٩٧ ليعطي حاجات العائلات الفقيرة و مجتمعات الدخل المتدني في الأردن. والعناصر الثلاثة الأخرى هي: مشروع صندوق المعونة الوطنية، الذي سيصحح نظام المعونة الاجتماعية وتقليل الفقر، ومشروع التشغيل والتدريب، الذي سيعزز مهارات العاطلين عن العمل الفقراء من خلال دعم التدريب خلال العمل، ومشروع دعم التدريب على الأعمال الخاصة في المشاريع الصغيرة التي تدعم بشكل فعال أصحاب المشاريع الصغيرة على تحسين وتوسيع آدائهم ومشاريعهم.

أكثر من (٢٥٠٠ ر) لاجيء في المخيمات يسكن في مساكن دون المستوى حسب أحد المعايير:

و لنختم هذا الفصل، نرغب في التركيز على أربعة من أكثر الظواهر الأساسية في الوحدات المعيشية لهؤلاء الناس. و على الرغم من تأكيدنا محدودية عدد المؤشرات للأوضاع السكنية هنا، فلا ندعي أن المؤشرات الأخرى التي تمت معالجتها سابقا ذات أهمية قليلة أو مهملة.

لقد عملنا مقياسا مجمعا مركبا لمستوى السكن المعيشي للناس، و قدرنا عدد لاجئي المخيمات الفلسطينيين الذين يقيمون فيما يمكن تعريفه السكن دون المستوى المطلوب. و يتألف المقياس من أربعة عناصر. و يعالج العنصر الأول مواد البناء للسكن، و التي اعتبرت دون المستوى اذا لم تكن كلها من الحجر أو الطوب أو الأسمنت (الصبة). أما سطوح الزنك، و استخدام المواد الخطرة في البناء كالاسبستوس، حتى و لو جزئيا، فقد اعتبرت غير مقبولة. وقد تبين ان حوالي (٥٠٠) أسرة و (٢٥٠٠) شخص يقيمون في وحدات سكنية بنيت بمواد بناء غير مقبولة.

وكان العنصر الثاني للمقياس الازدحام، واعتبر السكن مزدحما إذا كان فيه ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة (مستئين البرندا والمطبخ). وقد وجدت مشكلة الازدحام في (٩٠٠٠) أسرة مخيم. وعليه فإن الوحدات السكنية لحوالي (٨٥٠٠ ر) لاجيء في المخيمات مزدحمة. وعليه فهناك شك قليل بأن يكون الازدحام أو بالأحرى الازدحام الشديد هو من الاهتمامات الرئيسية في المخيمات.

و تتكون العناصر الثالثة و الرابعة من عناصر البنية التحتية الأساسية الاثنيتين وهما: وصول المياه بالأنابيب للبيوت السكنية و الربط بشبكة الصرف الصحي. وإذا لم يتوفر واحد أو اثنان من هذين العنصرين اعتبر السكن دون المستوى. وتبين أن (٨٠٠٠) أسرة، أو حوالي (٥٠٠٠ ر) شخص لم يحققوا هذا المقياس، بمعنى أنهم يعيشون دون المستوى السكني أيضا.

و يعرض الجدول (٩-١٤) النسبة المئوية و الأعداد الحقيقية للأسر و الأفراد الذين يحققون شرطا أو اثنين أو ثلاثة من مؤشرات السكن دون المستوى (مواد بناء غير مرضية، الازدحام، نقص على الأقل واحد من عناصر البنية التحتية الأساسية). وإذا ما طبقنا معيارا واحدا من المعايير الثلاثة يجب تحقيقها أو وجودها، فنجد أن حوالي (١٥٠٠ ر) منزلا، أو (٥٢ %) من كل الوحدات السكنية يمكن تعريفها أنها دون

المستوى المطلوب؛ وإذا ما طلبنا تحقيق شرطين أو معيارين فإن العدد ينخفض إلى (٣٠٠٠) منزل أو (١١%) منها أيضا تعتبر دون المستوى المطلوب. أما سبب وجود (١٦٨) وحدة سكنية فقط أو أقل من واحد بالمائة من المساكن غير مقبولة حسب المعايير الثلاثة فهو العدد المتدني من الوحدات (٤٨٢) التي انطبق عليها المعيار الأول من حيث عدم ملائمة مواد البناء في المنزل.

و حسب المنهج المستخدم هنا، فإن أكثر من (٣٠٠٠) أسرة أو (٢٥٠٠٠) عضو أسرة يعيشون في مساكن يتحقق فيها شرطان أو أكثر من معايير الأوضاع السكنية غير المرضية، و في معظم الحالات، يعيش هؤلاء في بيوت مزدحمة، ينقصها على الأقل واحد من عناصر البنية التحتية الأساسية، و يكون في الغالب عدم وصول المياه بالأنابيب أو عدم الربط مع الصرف الصحي. و يبدو الادعاء بأن (٢٥٠٠٠) لاجيء فلسطيني في المخيمات يعيشون في وحدات سكنية دون المستوى موثق جداً.

الجدول (٩-١٤)

أسر و أفراد لاجئي المخيمات الفلسطينيين والنسب و الأعداد الحقيقية، حسب خصائص السكن الثلاثة غير المقبولة (مواد البناء غير المقبولة، الازدحام الشديد، عدم وصول المياه بالأنابيب و/أو عدم الربط مع شبكة لصرف الصحي)

مؤشرات السكن دون المستوى	الأمر %	عدد الأمر	الأفراد %	عدد الأفراد
وجود واحد من المؤشرات الثلاثة	٥١٠٩	١٥٠٢٢	٥٩٠٧	١١٠٠٩٩
وجود مؤشرين من المؤشرات الثلاثة	١١٠١	٣٢٢٥	١٣٠٧	٢٥٢٧٦
كل المؤشرات الثلاثة	٠٠٦	١٦٨	٠٠٦	١٦٦

الفصل العاشر

الصحة والخدمات الصحية

الصحة والخدمات الصحية:

يفحص هذا الفصل الوضع الصحي للاجئين المخيمات الفلسطينية، مركزاً على السكان البالغين منهم. و نبدأ بتقديم مقياس ذاتي بسيط للصحة العامة، و نعرض بعدها انتشار الأمراض المزمنة، و نقدم أرقاماً عن الضرر الجسدي. ثم نستكشف مستوى الضغط النفسي في السكان. و نناقش بعد ذلك الاختلافات الجنسية، و الأدوار الجنسانية و تأثير مشاركة قوة العمل و الدخل. و نختم الفصل بنظرة على توافر، و الوصول الى الخدمات الصحية، و الرضا عن مقدمي الخدمات الصحية المتنوعة.

٥% تفيد أن صحتها العامة ضعيفة؛ و لا اختلافات جنسية:

يظهر المسح أن (٥٥%) من سكان المخيم البالغين أفادوا أن صحتهم جيدة جداً، و ذكر (٢٣%) منهم أنها جيدة، و (١٧%) أنها حسنة، و (٥%) منهم ذكر أن صحتهم العامة كانت سيئة أو سيئة جداً. و يبدو مفاجئاً إلى حد ما عدم وجود اختلافات حسب الجنس. و على الرغم من أن بحوث الصحة العالمية تظهر أن النساء يملن للعيش أطول من الذكور، إلا أنهم أسوأ حالاً من الرجال على معظم مؤشرات الأمراض غير القاتلة، و ضعف القدرات (إكرمان ٢٠٠٠). و حسب اتجاه الدراسات الدولية أيضاً، كشفت دراسة الأوضاع المعيشية في الأردن أن الرجال الأردنيين قيموا صحتهم بالمعدل على أنها أحسن من صحة النساء (خراشه وثلثنز ١٩٩٨).

و انسجاماً مع التوقعات، يزداد حدوث التقييم الذاتي للصحة بأنها سيئة، مع ازدياد العمر بين سكان المخيمات. و كما يمكن أن يرى في الجدول (١٠-١)، أن التقييم الذاتي للصحة يبدأ بالسوء من عمر أربعين سنة.

وقد طلب من المبحوثين الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر ليقيموا صحتهم على مقياس من خمسة نقاط: جيدة جداً إلى سيئة جداً. و يظهر البحث أن الجواب على هذا السؤال البسيط لا يعكس بدقة وضع الصحة العامة للأفراد (موري وآخرون ١٩٨٢، موم ١٩٩٢، لاندبرج و ماندرباكا ١٩٩٦، و كليري ١٩٩٧).

الجدول (١٠-١)

تقييم الصحة الشخصية حسب مجموعة العمر، نسبة الأشخاص +١٥ سنة

% فأكثر الذين قالوا أن صحتهم سيئة أو سيئة جدا (٢٢٧٣)

١٩-١٥	٢٩-٢٠	٣٩-٣٠	٤٩-٤٠	٥٩-٥٠	٦٩-٦٠	+٧٠
٠	٢	٣	١٠	١٨	٢٤	٢٩

وفي العموم، ذكر (١٣%) من السكان اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في الأردن أنهم يعانون من أمراض مزمنة أو صحة مريضة لفترة زمنية طويلة. وأكد نصف الذين لديهم أمراض مزمنة (٦%) أنهم يعانون من مشكلة صحية شديدة.

ويبدو أن انتشار المشكلات الصحية طويلة الأجل في المخيمات هي ضعف المعدل الوطني. وعندما نقارن هذه الأرقام مع دراسة الأوضاع المعيشية في الأردن نجد أنها عالية أيضا. لقد سألت دراسة الأوضاع المعيشية السؤال نفسه كما في الدراسة الحالية، ووجدت أن (٧%) من مجموع السكان الأردنيين كان لديهم نوع ما من مشكلة صحية طويلة الأجل، و أن (٣٥%) منهم كان لديهم مشكلة مزمنة شديدة (خرايشة و تلتنز ١٩٩٨). وفي السكان غير اللاجئين عانى (٣%) من مرض مزمن شديد، بينما عانى من المرض نفسه (٤%) من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات (ارنبرج ١٩٩٧).

وتعادل نسبة (١٣%) من الناس الذين يعانون من مرض مزمن أكثر من (٢٤ر٠٠٠) شخصا في الاثني عشر مخيما التي شملها المسح. و تأثر من مرضهم طويل الأجل (١١٠٠٠) شخصا لدرجة أنهم كانوا مضطرين لترك نشاطاتهم الاعتيادية.

وتظهر البيانات أن الرجال والنساء أعلنوا تأثرهم بالتساوي من فشل صحتهم نتيجة للمرض المزمن أو المرض الشديد المزمن. و هذه النتيجة مفاجئة، اذا ما عرفنا أن البحث السابق وجد أن صحة النساء أسوأ حالا من صحة الرجال (ايكرمان ٢٠٠٠). و كما هو متوقعا، كلما كان الشخص أكبر عمرا، كلما كان خطر المرض طويل الأجل و عدم القدرة أعلى حدوثا، و يستنتج ذلك من الجدول (١٠-٢). بينما يعاني فقط واحد بالمائة من أولئك الذين أعمارهم دون (١٥) سنة من مشكلات صحية شديدة، ويرتفع هذا

الرقم إلى (٢٠%) من الذين أعمارهم (٥٠) سنة فأكثر. وذكر نصف المجموعة الأكبر عمرا أنهم يعانون من أمراض مزمنة تؤثر سلبيا على ما يمكن اعتباره حياة طبيعية.

الجدول (١٠-٢)

الأمراض المزمنة و الأمراض الشديدة المزمنة حسب المجموعات العمرية (١٦١٤٦)

المجموعات العمرية %								
	٤-	٩-٥	١٤-١٠	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٥	٣٤-٣٠	٣٩-٣٥
مرض المزمن	٤	٥	٥	٥	٦	٧	١٢	١٧
مرض المزمن الشديد	١	١	١	٢	٣	٣	٤	٧
المجموعات العمرية %								
	٤٤-٤٠	٤٩-٤٥	٥٤-٥٠	٥٩-٥٥	٦٤-٦٠	٦٩-٦٥	٧٠+	المجموع
مرض المزمن	٢٧	٣٥	٤٦	٥١	٥٨	٦٣	٧١	١٣
مرض المزمن الشديد	٨	١٢	٢١	٢٤	٢٨	٣٩	٥٠	٦

المرض المزمن يقلل جذريا المشاركة في قوة العمل:

كما هو متوقعا، يستطيع عدد قليل من الأشخاص الذين يعانون من المرض المزمن أو عدم القدرة الحصول على العمل المأجور البقاء في قوة العمل الرسمية - الجدول (١٠-٣). وعلى الرغم من أن مشاركة الرجال في قوة العمل أعلى كثيرا من النساء، كان معدل المشاركة (٤٨) نقطة أقل في أولئك الذين يعانون من فشل صحي مزمن من الذين لا يعانون من الأمراض نفسها. وذكر ثلاثة من عشرة أشخاص يعانون من مرض شديد طويل الأجل أنهم نشيطون اقتصاديا، بينما كانت النسبة سبعة من كل عشرة ممن لا يعانون الأمراض نفسها.

الجدول (١٠-٣)

النساء (٤٨٠٨)، فأكثر والذكور (٤٧٨٨) والمساهمة العامة (٩٥٩٦) في قوة العمل للأشخاص
١٥ + سنة فأكثر الذين لديهم أو ليس لديهم مرضا صحيا مزمنًا %

في قوة العمل	للمنساء		للرجال		لكل	
	بدون مرض	بمرض	بدون مرض	بمرض	بدون مرض	بمرض
	١٤	٥	٧٢	٢٨	٤٣	١٦

انتشار المرض المزمن بين الفقراء أعلى:

يسجل الجزء الفقير من سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مشكلة مزمنة في
العادة أكثر من لاجئي المخيمات الآخرين. وكما يظهر الجدول (١٠-٤) يعاني الأفراد في
مجموعة الدخل الأدنى من مرض طويل الأجل أو عدم القدرة ضعفي ما هو موجود في
سكان المخيمات الآخرين.

ويمكن أن يقود الفقر إلى صحة سيئة لأسباب عديدة. فقد يقود الدخل المتدني
مثلا إلى غذاء غير كافٍ. ويرتبط الفقر عادة بمستويات متدنية من التعليم، و الذي بدوره
يؤدي إلى قلة الوعي بالمخاطر الصحية و عوامل المخاطرة على الصحة كالتدخين و
أهمية النشاط الرياضي الذي يمكن أن يؤثر سلبيا على السلوك الصحي الإيجابي من مثل
العناية الصحية قبل و بعد الحمل و مراجعة الطبيب بانتظام. و في العادة يعمل الأقل
تعلما و المتضررين اقتصاديا في مهن خطيرة و متعبة جسديا أيضا و يرتبط الفقر كذلك
بالإدمان على الكحول و المخدرات التي تؤدي إلى فشل صحي مزمن على الطبيعة
الجسمية و النفسية لهؤلاء الأفراد.

بالإضافة إلى كون الفقر سببا للمرض المزمن، فإن الفقر أيضا يمكن أن يكون
نتيجة للصحة المريضة، عندما يصبح كاسب الرزق الرئيسي للأسرة مريضا جدا أو
مريضا لا يشفى من مرضه أو عندما يتضرر من حادثة عمل أو غيرها مثلا.

الجدول (١٠-٤)

نسبة الأفراد الذين لديهم فشل صحي مزمن شديد أو مرض مزمن حسب دخل الأسرة (١٦١٤٣)

%

الدنيا	الدنيا الوسطى	الوسطى	الوسطى العليا	العليا	
٢٤	١٤	١١	١٢	١٠	مرض مزمن
١٣	٦	٤	٥	٤	مرض مزمن شديد

ثالث البالغين متضررين جسيماً:

لتقييم القوة الجسمية و الحركة سأل المسح كل البالغين المختارين عشوائياً، إذا كان أحدهم يستطيع أن يصعد الدرج، ويمشي لمدة خمس دقائق ويحمل خمسة كيلوغرامات لمسافة ١٠ أمتار. وكانت الإجابات المحتملة المقدمة للإجابة هي: نعم، أستطيع بصعوبة، ولا. وتظهر النتائج في الجدول (١٠-٥). وقد أفاد حوالي ثمانية من كل عشرة أنهم يستطيعون القيام بالمهام الثلاث بدون أية صعوبة؛ بينما أجاب (٣-٤%) منهم أنهم لا يستطيعون القيام بها جميعها.

الجدول (١٠-٥)

الحركة الجسمية للبالغين؛ القدرة على حمل ٥ كغم لمسافة ١٠ متر، يمشي لمدة (٥) دقائق، ويصعد وينزل الدرج (١٥٨٤)

%

صعود ونزول الدرج	يمشي لمدة ٥ دقائق	يحمل ٥ كغم	
٧٦	٨١	٨٣	يستطيع
٢٢	١٦	١٣	يستطيع بصعوبة
٣	٣	٤	لا يستطيع

ويملك الغالبية العظمى (٧٢%) من سكان المخيم البالغين حركة جسمية كاملة حسب مقياسنا بحيث يستطيعون القيام بالأعمال الثلاثة المذكورة أعلاه بدون أية مشكلة وأفاد ٩% منهم أنهم يستطيعون القيام بنشاطين من النشاطات الثلاثة بدون أية صعوبة،

و(٦%) منهم يقوم بنشاط واحد من الثلاثة بنون أية مشكلة، بينما أجاب (١٣%) منهم لا يستطيعون القيام بأي من النشاطات الثلاثة بسهولة وهم متضررون بشكل شديد.

النساء أقل حركة من الرجال:

انسجاماً مع التوقعات، ومخالفاً للتقييم الذاتي للصحة العامة، يظهر المسح أن صحة النساء الجسمية أسوأ من صحة الرجال. إذ بينما يتمتع (٧٦%) من كل الرجال البالغين بحركة جسمية كاملة ويعاني (٩%) منهم فقط من مشكلة رئيسية، نجد أن الأرقام المماثلة عند النساء هي (٦٨%) و (١٧%) على التوالي. ونتيجة لذلك، فإن ضعف عدد النساء مقارنة بما في الرجال، يجدن صعوبة في الحركة بسهولة ويقمن بالأعمال التي يمكن اعتبارها نشاطات طبيعية. وكما هو واضح من الجدول (١٠-٦) تظهر النساء صحة جسمية سيئة وخلال كل الجماعات العمرية باستثناء المجموعة الأصغر سناً.

الجدول (١٠-٦)

الضرر الجسدي حسب الجنس؛ النساء (١٥٣٢)، والرجال (٧٤٢) الذين لديهم مشكلات حركة رئيسية

حسب مجموعات العمر

	١٩-١٥	٢٩-٢٠	٣٩-٣٠	٤٩-٤٠	٥٩-٥٠	٦٩-٦٠	٧٠+
رجال	١	٤	٢	١٠	٢٠	٣٧	٥٤
نساء	١	٥	٩	٢٢	٤١	٦٤	٨٢

زيادة الشدة تؤدي إلى درجة متدنية من الحركة الجسمية:

كما في فشل الصحة المزمن، يظهر سكان المخيم الفلسطيني الفقراء مستويات متدنية من القوة والحركة الجسمية. ويظهر الجدول (١٠-٧) أن انخفاضاً في دخل الأسرة يرتبط بمستويات متدنية من القوة والحركة. إذ بينما يتمتع (٨١%) من مجموعة الدخل العليا قوة وحركة جسمية كاملتين، وأن (٨%) منهم فقط يعانون من مشكلة صحية شديدة، فإن الأرقام المماثلة لمجموعة الدخل المتدني هي (٥٨%) و (٢٧%) على التوالي.

ونتيجة لذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من قوة جسمية منقوصة، ومشكلة حركة رئيسية أقل في مجموعة الدخل الدنيا يشكلون ثلاثة أمثال ما هم في مجموعة الدخل العليا.

الجدول (١٠-٧)

التوزيع النسبي للبالغين حسب الحركة الجسمية ودخل الأسرة (٢٢٧٤)

	الدنيا	الدنيا الوسطى	الوسطى	الوسطى العليا	العليا
حركة كاملة	٥٨	٦٨	٧١	٧٤	٨١
لديه مشكلة صغيرة	٧	٩	١٢	٧	٨
لديه مشكلة متوسطة	٨	٨	٦	٧	٤
لديه مشكلة كبيرة	٢٧	١٥	١٠	١١	٨
المجموع	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

والسبب الجزئي لهذه الحالة هو أن المجموعات العمرية الكبيرة السن أكثر تمثيلاً (وجوداً) في مجموعة الدخل الفقيرة. فمثلاً تظهر عينتنا أن (٢٢%) من الأشخاص في مجموعة الدخل الأدنى كانت أعمارهم (٦٠) سنة فأكثر، بينما كان (٧%) فقط من الأشخاص في مجموعة الدخل الأعلى هم في المجموعة العمرية. إلا أنه بعد ضبط متغير العمر، فإن تأثير دخل الأسرة على القوة الجسمية والقدرة على المشي يبقى مهماً كما يشير إلى ذلك الجدول (١٠-٨). ويتأثر الأشخاص الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر في المجموعتين الدنيا والدنيا الوسطى أكثر بمشكلات الحركة من الأشخاص الآخرين.

الجدول (١٠-٨)

ضرر الجسمي للأشخاص (٣٩-١٥) و ٤٠ سنة فأكثر حسب دخل الأسرة، ونسبة الذين لديهم مشكلة

قوة وحركة رئيسية (٢٢٧٤)

	الدنيا	الدنيا الوسطى	الوسطى	الوسطى العليا	العليا	الكل
٣٩-١٥	٦	٧	٣	٢	٣	٤
+ ٤٠	٦٠	٤١	٢٨	٣٢	٢٦	٣٨

الصحة العقلية العامة: كيفية قياسها:

إن الحياة اليومية في الأردن مجهدة وتجعل عدداً من الناس يشعرون بالضغط والإجهاد. وتحتوي أسباب ذلك على محاولة تدبير الأمور والوضع السياسي في المنطقة. ومن العوامل الأخرى التي تؤثر سلباً على صحة الناس العقلية ما يمكن أن يكون له علاقة بالصحة الجسمية أو التي لها طبيعة أو أصول عاطفية.

وسننظر الآن في كيفية ارتباط الصحة النفسية العامة أو الصحة المريضة بعدد من عوامل الخلفية الاجتماعية للأفراد، ولقياس الضغط النفسي، استخدم المسح نسخة مختصرة من مقياس موم (١٩٩٢) وقد سئل المبحوثون عن سبعة أعراض أو مشكلات أزعجتهم أو سببت لهم ضغطاً نفسياً إلى: درجة كبيرة، درجة معتبرة، درجة قليلة أو لم تزعجهم على الإطلاق خلال الأسبوع الماضي. أما الأعراض فكانت ١- القلق كثيراً على الأشياء، ٢- الشعور بالكآبة والحزن، ٣- الشعور بفقدان الأمل في المستقبل، ٤- الشعور بالعصبية ومهزوز، ٥- الشعور المستمر بالخوف والقلق، ٦- الشعور بعدم القيمة، ٧- الشعور بالصداع. وعلى الرغم من أن العناصر الأربعة الأولى مترابطة إلى حد بعيد وتقيس الكآبة، والعناصر ٥ و ٦ و ٧ تشير إلى القلق، فيرى البعض أن القائمة بمجموعها يمكن أن تستعمل كتقييم جيد للصحة العقلية الإجمالية (تامبس وموم، ١٩٩٣)

ومن بين الـ (٩%) الذين شعروا بعدم القيمة والـ (٣٦%) الذين شعروا بالعصبية ممن تمت مقابلتهم، ذكروا أنهم تأثروا بشدة من كل واحد من الأعراض السبعة. وقال (١٨%) أنهم شعروا بعدم القيمة أو عدم القيمة الشديدة، وأفاد (٦٠%) منهم أنهم انزعجوا لدرجة معتبرة أو لدرجة كبيرة من الشعور بالعصبية. ولباقي التحليل بالنسبة للصحة العقلية العامة، سننظر في الناس الذين ذكروا أنهم انزعجوا بدرجة معتبرة أو بدرجة كبيرة من واحد من هذه الأعراض.

أعراض الضغط والإجهاد موزعة بالتساوي على جميع الأعمار:

يظهر الجدول (١٠-٩) كيفية توزيع الأنواع المختلفة للأعراض، عبر الجماعات العمرية. ويبرز هنا بوضوح ملاحظتان رئيسيتان، الأولى: أن سكان المخيم صغار السن (١٥-١٩) سنة كانوا أقل انزعاجاً من أعراض الضغط العقلي. الثانية: هي أن الذين أعمارهم (٢٠) سنة فأكثر تأثروا بمعظم الأعراض، وبنفس الدرجة، بغض النظر عن

أعمارهم. والاستثناءان الوحيدان هما الصداع والشعور بعدم القيمة خاصة وهما يميلان للزيادة كلما أصبح الناس أكبر عمراً. وقد أخذ (١٥%) من المبحوثين مسكنات أو أدوية أخرى بصورة منتظمة لمعالجة أو لتخفيف الأعراض والمشكلات النفسية خلال الشهور الستة السابقة لإجراء المقابلة. كما أخذ (٩%) من المبحوثين أدوية مشابهة بين الحين والآخر. وكما يظهر الجدول (٩-١٠) يميل استعمال الأدوية للارتفاع كلما أصبح الناس أكبر عمراً. وقد راجع (١%) من المبحوثين خلال الشهور الستة نفسها طبيباً للضغط النفسي الذي يعانيه. وبالمقابل، راجع (٣٨%) من المبحوثين طبيباً لمشكلات أخرى ذات علاقة بالصحة.

الجدول رقم (٩-١٠)

نسبة الأشخاص الذين ذكروا إصابتهم بضغط عقلي لدرجة معتبرة ودرجة كبيرة وأخذوا دواء حسب نوع

الظاهرة والجماعة العمرية (٢٢٧٤)

	١٩-٢٠	٢١-٢٠	٢٩-٣٠	٤٩-٤٠	٥٩-٥٠	٦٩-٦٠	٧٠+	المجموع
العصبية	٥٣	٦١	٥٩	٦٥	٦٣	٦٤	٥٥	٦٠
قلق شديد على الأشياء	٤١	٥٢	٥٣	٦٢	٤٩	٥٢	٤٢	٥٠
شعور بالكآبة والحزن	٣٢	٥٢	٥١	٥٠	٥١	٥٦	٥٦	٤٨
الصداع	٣٨	٤٤	٥٠	٥٣	٥٥	٥٩	٥٣	٤٧
الشعور المستمر بالخوف والقلق	٢٨	٣٧	٤١	٤٠	٣٤	٣٣	٣٩	٣٦
فقدان الأمل بالمستقبل	١٩	٣٥	٢٨	٢٥	٢٨	٢٦	٢٦	٢٨
الشعور بعدم القيمة	١٢	١٥	١٩	٢٣	١٨	٢٦	٢٩	١٨
أخذ الدواء بانتظام	٠٤	١١	١٥	١٨	٢٢	٣٣	٤٣	١٥

النساء يعانين ضغطاً نفسياً أكثر من الرجال:

تعاني النساء من الاكتئاب أكثر من الرجال حسب المنظمة العالمية للصحة (٢٠٠٠)، وبمعدل اثنين إلى واحد. وتتسجم نتائج هذا المسح مع ما جاء في منظمة

الصحة العالمية، ويكشف عن فجوة جندرية أساسية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حيث (١٤%) من النساء أكثر من الرجال عانين على الأقل أربعة أعراض نفسية وبنسبة ٤٦% للنساء و ٣٢% للرجال الجدول (١٠-٤). وعلى الرغم من هذا، فإن نسبة الرجال الذين يستعملون الأدوية للاكتئاب والأعراض النفسية الأخرى هي تقريباً النسبة ذاتها للنساء.

الجدول (١٠-١٠)

نسبة البالغين حسب عدد أعراض الضغط النفسي حسب الجندر (٢٢٧٤)

عدد الأعراض	الرجال %	النساء %	المجموع %
٠	٢٥	١٦	٢١
١	١٣	١٢	١٢
٢	١٦	١٣	١٥
٣	١٣	١٢	١٢
٤	١١	١٤	١٣
٥	١١	١٤	١٢
٦	٧	١١	٩
٧	٣	٧	٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الدخل متنبأ قوي للصحة العقلية:

يرتبط الوضع الاقتصادي الاجتماعي باستمرار مع نتائج الصحة. ونستخدم هنا ثلاثة مؤشرات للوضع الاقتصادي الاجتماعي: الدخل، التعليم والمهنة.

لقد ذكر (٤٩%) من المبحوثين في مجموعات الدخل الثلاث الدنيا تعرضهم لأربعة أعراض ضغط نفسية على الأقل مقارنة بـ (٤٠%) من مجموعة الدخل المتوسط و(٢٩%) من مجموعة الدخل العليا لعدد الأعراض نفسها. الجدول (١٠-١١).

الجدول (١٠-١١)

الصحة العقلية حسب الجنس والدخل؛ الرجال (٧٤٢) والنساء (١٥٣٢) وكل البالغين

(٢٢٧٤) الذين ذكروا أن لديهم أربعة أعراض أو أكثر من الأمراض النفسية حسب الدخل

	الدنيا	الوسطى	العليا
الكل	٤٩	٤٠	٢٩
الرجال	٤٤	٣٢	٢٣
النساء	٥٣	٤٧	٣٨

وتوحي النتائج في الجدول أن الدخل عامل أكثر تأثيراً في الحالة النفسية للرجال من النساء. ولعل السبب المفترض هو المعايير والممارسات التي تعطي الرجال المسؤولية الرئيسية في تلبية حاجات الأسرة بينما يركز الدور الرئيسي للنساء على البيت والأطفال. وهذا لا يعني أنه ليس للنساء دور في تغطية حاجات أسرهن. وعلى العكس من ذلك، فإن عدداً من الرجال يعطون دخلهم لزوجاتهم أو لأمهاتهم، ويتركون لهن حرية التصرف في تغطية حاجات الأسرة (الشامي ١٩٩٦). إلا أن الرجال غالباً ما يكونون هم كاسبو رزق الأسرة، وعندما لا يستطيعون القيام بأدوارهم، ولا يستطيعون تدبير مصروف أسرهم، فيمكن أن يؤثر ذلك على حالتهم النفسية.

المشاركة في قوة العمل عبء على عدد من سكان المخيم:

وتؤكد النتائج كذلك أن المشاركة في قوة العمل ترتبط بالضغط النفسي إضافي. وينطبق هذا على النساء أكثر مما ينطبق على الرجال، حيث أن (٤٦%) من النساء العاملات مقارنة بـ (٣٦%) من النساء خارج قوة العمل يعانين من حياة عقلية منقوصة. بينما كانت الأرقام المناظرة للرجال هي (٣٤% و ٣٠%) على التوالي.

كما أن نسبة الإعالة مهمة أيضاً. وقد عرفنا ذلك بأنه عدد الأشخاص الذين بين (١-١٤) سنة والأشخاص الذين أعمارهم أكثر من (٦٥) سنة في الأسرة (كأشخاص معالين) مقسوماً على عدد الأشخاص الذين أعمارهم (١٥-٦٤) سنة (سن العمل). ويتوقع المرء أنه كلما كانت نسبة الإعالة أعلى كلما كان الضغط النفسي على كاسبو الرزق

بالأسرة، (دائماً الرجال) وصانعي الأعمال المنزلية والرعاية البيئية (النساء نمطياً) أكثر، وعليه فالصحة النفسية المريضة عموماً أكثر.

وتدعم دراستنا واحداً من هذه الادعاءات. ويظهر أن نسبة الإعاقة ليس لها تأثير مهم على الحياة العقلية للنساء، حيث أن (٤٦%) من النساء اللواتي يعشن في أسرة فيها نسبة إعاقة أقل من شخص واحد، ذكروا صحة عقلية منقوصة مقارنة بـ (٤٨%) في الأسر التي فيها نسبة الإعاقة واحداً فأكثر. إلا أن التأثير على الرجال هو كما توقعنا، حيث (٣٨%) من الرجال من أسر فيها نسبة إعاقة عالية (واحد فأكثر)، سجلوا أربعة أو أكثر من أعراض الضغط النفسي مقارنة بـ (٢٩%) من الرجال الذين هم في أسر ذات نسبة إعاقة متدنية.

إن العمل شيء يقوم به الناس ليحصلوا على دخل لتلبية حاجات ومصروفات الأسرة. لكن سوق العمل هو ساحة يستطيع الفرد فيه أن ينشغل في نشاطات ذات معنى وأهداف، ويمارس قدراته ويحقق إمكاناته ويضمن فيه النمو الشخصي أيضاً. وبينما تقود الحياة ذات الهدف إلى ارتباط بالصحة الإيجابية (أرايف وسنجر (١٩٩٨)، فقد لا يكون هذا هو الحال بالنسبة للاجني المقيمتين الفلسطينيتين العاملتين.

والمهنة باعتبارها مؤشراً ثانياً للوضع الاجتماعي يجب أن تميز بين الصحة النفسية للناس. وأظهر الجدول (١٠-١٢) في الحقيقة أن لاجني المقيمتين الفلسطينيتين الذين يعملون في الوظائف الاختصاصية والفنية سجلوا أعراضاً أقل للضغط النفسي من أولئك الذين يعملون في مهن ذات مكانة متدنية. وكانت نسب الذين سجلوا أربعة أعراض أو أكثر من الضغط النفسي بين الاختصاصيين والفنيين (٢٣% و ٢٨%) على التوالي. بينما كانت النسب للعاملين في مهارات متدنية تتراوح بين (٣٧%) للعاملين في الخدمات والبيع و (٤٣%) للعاملين في المصانع ومشغلي المكنات.

وربما نستطيع تفسير هذا النمط جزئياً من خلال تحقيق الذات. إلا أنه قد يكون هناك تبرير ثانٍ وهو طبيعة الأعمال التي تمارس. والعوامل الأخرى ذات العلاقة بظروف العمل بما فيها ساعات العمل. ففي الاختصاصيين والفنيين عملت غالبيتهم (٧٧% و ٦٠%) على التوالي أقل من (٤٠) ساعة أسبوعياً (الجدول ١٠-١٣). بينما كانت الظروف مختلفة لمجموعات المهن الأربع الأخرى حيث ٢٠% إلى ٣٨% منهم علموا أقل من (٤٠) ساعة.

الجدول (١٠-١٢)

الضغط النفسي حسب المهنة: نسبة العاملين ١٥+ حسب عدد أعراض الخلل النفسي (٦٣٣)

عدد الأعراض	اختصاصيون	فنيون وشبه اختصاصيون	عمال البيع والخدمات	عمال الحرف واشباهم	عمال المصانع ومشغلو المكين	المهن الأولية
٠	١٩	١٦	٢٠	١٧	١٧	٢٤
١	٢٧	٢٣	١٦	٩	١٣	١١
٢	١٧	٢٧	١٦	١٥	٢٣	١٤
٣	١٥	٨	١٢	١٩	٤	١٠
٤	٧	٤	٩	١٢	١٣	١٥
٥	١٣	١٥	١٢	١٦	١٣	٨
٦	٣	٦	١٠	٩	١٦	٨
٧	٠	٣	٦	٣	١	٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول (١٠-١٣)

ساعات العمل حسب المهنة: نسبة الأشخاص ١٥+ حسب المهنة وعدد ساعات العمل في المهنة الرئيسية في الأسبوع السابق للمقابلة (٥٤٨)

عدد ساعات العمل	اختصاصيون	فنيون وشبه اختصاصيون	عمال البيع والخدمات	عمال الحرف واشباهم	عمال المصانع ومشغلو المكين	المهن الأولية
٣٩-١	٧٧	٦٠	٢٠	٣٣	٣١	٣٨
٦٥-٤٠	١٧	٣٠	٣٢	٣٦	٣٥	٤٦
+٦٦	٠.٥	٩	٤٨	٣١	٣٥	١٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الرجال الأحسن تعليماً أفضل حالاً:

احتوت الظاهرة الثالثة من الوضع الاقتصادي الاجتماعي على تحليل التعليم. فقد وجد أن التحصيل التعليمي العالي يحسن الصحة بصورة مباشرة وغير مباشرة. ويكون الناس الأحسن تعليماً أقل احتمالاً لأن يعملوا بوقت كامل (غير منقوص)، ويمكن أن يكون عملهم أكثر تحقيقاً للذات. ويعتقد أن التعليم يقدم معلومات ومهارات تجعل الأمور سهلة على الناس في التعامل مع ضغوط الحياة، بما فيها عدم كفاية الدخل. كما بين البحث أن

الأحسن تعليمياً كان لديهم مستويات أعلى من الدعم الاجتماعي أيضاً من الأضعف تعليمياً، ومعروف أن الدعم الاجتماعي يحسن الصحة (روس و وو ١٩٩٥).

وتوحي النتائج أن التعليم مهم بالنسبة لذكر أعراض الضغط على كل من الرجال والنساء، إلا أن التأثير الأعظم كان بين الرجال. ففي لاجئي المخيمات الفلسطينيين وصف (٢٢%) من الرجال ذوي التعليم الثانوي وأكثر أن صحتهم العقلية ضعيفة مقارنة بـ (٢٥% و ٣٨%) في المجموعتين التعليميتين الأدنىين (الشكل ١٠-١٤). أما بالنسبة للنساء، فالاختلاف كان بين اللواتي لم يكملن التعليم الأساسي من جهة، حيث (٥٠%) منهن كان لديهن عدة أعراض للضغط النفسي، وبين اللواتي أنهين التعليم الأساسي وأكثر من ذلك تعليمياً من جهة أخرى حيث سجلن (٧-٨%) نقاط مئوية أقل في تعرضهن لعدد كبير من الأعراض.

الجدول (١٠-١٤)

الضغط النفسي حسب المستوى التعليمي؛ نسبة الرجال (٧٤٢) والنساء (١٥٣٢)، الذين نكروا

أن لديهم أربعة أعراض أو أكثر من الضغط النفسي حسب مستوى التحصيل التعليمي

	أقل من الأساسي	الأساسي	الثانوي فأكثر
نساء	٥٠	٤٤	٤٣
رجال	٣٥	٣٨	٢٢

المساكن الفقيرة ترتبط بقوة بالضغط النفسي على النساء:

على الرغم من أن النساء يساوين الرجال في مجال التحصيل التعليمي، فإن غالبيةهن تنتهي القيام بمعظم المسؤوليات المنزلية. أضف إلى ذلك، لا تعني مشاركتهن في قوة العمل تخليهن عن مسؤولياتهن الأسرية. لا بل أن عملهن المزدوج في البيت وخارجه يمكن أن يجعلهن أكثر حساسية لبينة بيوتهن. ويمكن أن يؤثر الجو المنزلي على الصحة النفسية والعاطفية حتى على المرأة الشابة، والمرأة المتعلمة جداً والمرأة العاملة أيضاً. ونفحص هنا تأثير عاملين منزليين وهما: الازدحام، والبيئة الداخلية للمنزل.

نقد أوجدنا مقياساً للبيئة من أربعة مؤشرات ذات علاقة بالبيئة الداخلية؛ من حيث هل المنزل: ١- رطب، ٢- بارد ويصعب تدفئته شتاءً، ٣- غير مريح بسبب الحرارة صيفاً، ٤- ضعيف التهوية (إذا لم تتصف البيئة المنزلية بأي من هذه الخصائص أعطيت

قيمة جيد جداً، وإذا اتصفت بواحدة منها أعطيت قيمة جيدة، وإذا اتصفت باثنتين من هذه الصفات أعطيت قيمة ضعيف أو رديء، وإذا اتصفت أخيراً بثلاث أو أربع من هذه الخصائص أعطيت قيمة رديء جداً).

وتظهر نتائج المسح أن المساكن المتدنية النوعية متباً قسوى للصحة النفسية الضعيفة، ولكن هذا ينطبق على النساء فقط. فقد سجل (٥٤%) من النساء في البيوت ذات البيئة الداخلية الرديئة جداً، أربعة أعراض للضغط النفسي على الأقل، بينما كانت النسبة المماثلة بين نساء البيوت ذات البيئة الداخلية الجيدة جداً (٣٢%) أما بالنسبة للرجال فإن العلاقة بين البيئة الرديئة والضغط فهي ضعيفة الجدول (١٠-١٥).

الجدول (١٠-١٥)

الضغط النفسي حسب البيئة الخارجية نسبة الرجال (٧٤٢) والنساء (١٥٣٢)، الذين ذكروا أن لديهم أربعة أعراض أو أكثر من الضغط حسب نوعية البيئة الخارجية

	ضعيفة جداً	ضعيفة	جيدة	جيدة جداً
نساء	٥٤	٤٩	٣٧	٣٢
رجال	٣٣	٣٥	٣٠	٢٩

ليس للازدحام تأثير إحصائي مهم:

يظهر البحث الاجتماعي عادة وجود علاقة بين المساكن المزدحمة والصحة العقلية (منظمة الصحة العالمية ١٩٨٩). إلا أن الرابطة السببية بين الاثنين لا تفهم بصورة قوية. ويقترح أحد النماذج النظرية أن الازدحام الموضوعي (الواقعي) يعمل من خلال الإدراك لهذا الازدحام والشعور بفقدان الخصوصية اللذان ينتج عنهما ارتفاع الضغط النفسي والذي قد يقود بدوره إلى تكلفات (تبعات) نفسية أخرى (ادواردز وآخرون، ١٩٩٤)

إن واحدة من أكثر النتائج بروزاً في المناقشات الجماعية المكثفة في مخيمي عزمي المفتي قربه من مدينة اربد وكذلك مخيم الوحدات للاجئين من عمان، كانت الشكاوي المتعددة حول ضيق المخيمات والأوضاع المزدحمة للأسر. وقد أكد المناقشون

أن الازدحام هو السبب لعدد من المشكلات الاجتماعية كالتسرب المدرسي والأمية بين الشباب وجريمة الشباب والكحول وإيمان المخدرات والعنف المنزلي.

على الرغم من أن الفصل السابق، أوجد علاقة بين الازدحام وسوء معاملة الزوجة، إلا أن هذا المسح لم يظهر دعماً للعلاقة المفترضة بين سوء معاملة الزوجة والصحة العقلية، حيث لا نجد كلا من الرجال والنساء الذين يعيشون في مساكن مزدحمة (حيث عدة أشخاص في الغرفة الواحدة) يعانون ضغطاً نفسياً أكثر من أولئك الذين يسكنون في وحدات سكنية أقل ازدحاماً بالأشخاص الجدول (١٠-١٦). ويمكن تفسير عدم وجود علاقة بين الازدحام والضغط النفسي في الظواهر الإيجابية للعيش معاً في الأسرة المباشرة والأقارب من الدرجة الأولى الآخرين.

الجدول رقم (١٠-١٦)

الضغط النفسي حسب الازدحام: نسبة البالغين (١٥ سنة +) الذين ذكروا أربعة أعراض أو أكثر من الضغط، حسب الجنس وعدد الأشخاص في الغرفة الواحدة في المسكن (٢٢٧٤)

	أقل من شخص	٢-٢٩٩	٣ فأكثر
النساء	٤٩	٤٧	٤٦
الرجال	٣١	٣٣	٣٢
المجموع	٤١	٤٠	٣٩

النساء العازبات أسعد: والنساء المطلقات والأرامل مضغوطات نفسياً:

يعتبر وضع الأسرة مؤشراً على مرحلة الحياة. وتتصف مراحل الحياة المتنوعة بصورة ما نموذجاً لمسؤوليات مختلفة وعوامل ضغط متنوعة. وعليه يمكن أن يفترض المرء أن وضع الأسرة له تأثير على السعادة.

ويكشف المسح أن النساء العازبات اللواتي لم يتزوجن مطلقاً وغالبيةهن ٨٠% دون سن ٢٥ سنة، كن أسعد من النساء الأخريات (الجدول ١٠-١٧). أما حقيقة أن النساء المطلقات والأرامل أكثر ضغطاً نفسياً من النساء المتزوجات حالياً يمكن أن يكون لها تفسيرات اقتصادية وعاطفية وتفسيرات أخرى. وربما يكون أحد أسباب قلقهن وحالتهم النفسية المضغوطة هو المسؤوليات المتزايدة التي تتبع نتيجة لكونهن أصبحن وحيدات في

مرحلة متأخرة عن الحياة حيث غالبية هؤلاء النساء كن ربات أسر ووالدات بدون أزواج مع أطفال دون سن (١٥) سنة. ولا يوجد علاقة بين مكانة الأسرة والصحة العقلية عند الرجال.

الجدول (١٠-١٧)

الضغط النفسي حسب الوضع العائلي ؛ نسبة الرجال والنساء الذين ذكروا أربعة أعراض أو أكثر لنقص الصحة العقلية (٢٢٧٤)

	عازب لم يتزوج	متزوج	عزب ومتزوج من قبل
رجال	٣١٠١	٣٣٠٤	٢٨٠٠
نساء	٣٨٠٨	٤٨٠٣	٦٦٠٤

وصول جيد نسبياً للخدمات الصحية إجمالاً:

وتعتمد الصحة، بالإضافة إلى عوامل عديدة أخرى، على قدرة الوصول إلى الخدمات الصحية. لقد أظهرت دراسة سابقة أن سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تمتعوا بصحة حسنة نسبياً في إطار قدرة الوصول إلى التسهيلات الصحية المحلية إجمالاً. وحسبما جاء في دراسة الأوضاع المعيشية في الأردن، كان لدى ٨٧% من سكان المخيمات قدرة وصول سهلة للتسهيلات الصحية المحلية؛ من حيث كون لديهم مستشفى حكومي أو خاص، أو مركز رعاية صحي خاص، وعيادة للأورثو، أو طبيب صحة خلال خمس إلى عشر دقائق مشياً من المكان الذي يعيشون فيه، (خرايشة وتلتز ١٩٩٨). وبالمقارنة نجد ٧١% من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية و ٥٦% من الذين يعيشون في المناطق الريفية أو شبه الحضرية يتمتعون بهذه التسهيلات.

الاعتناء بالحمل هو النمط والغالبية تستفيد من الأونروا:

تتلقى الغالبية المسيطرة من النساء الحوامل فحوصاً منتظمة ورعاية خلال فترة حملهن. فمن كل النساء اللاجئات الفلسطينيات اللواتي جربن الحمل خلال الخمس سنوات السابقة للمسح عام ١٩٩٩ كان (٥%) منهن فقط لم يتلقين عناية سابقة للحمل، بينما راجع (٧٨%) منهن الطبيب. و (١٤%) منهن ممرضة، و (٣%) منهن زرن قابلة

قانونية. إن النتيجة التي خلاصتها زيارة (٩٥%) من النساء تلقين رعاية حمل تشبه المعدل الوطني لرعاية الحمل الذي وجده مسح الصحة الأسرية والسكان ١٩٩٧ (دائرة الإحصاءات العامة). وكما يظهر الجدول (١٠-١٨) فإن ثلثي النساء اللواتي تلقين رعاية حمل كانت لدى مراكز صحة الأونروا، بينما تلقى (١٤%) منهن هذه الرعاية لدى الأطباء الخاصين.

الجدول (١٠-١٨)

نسبة توزيع الولادات للسنوات الخمس السابقة للمسح حسب نوع الخدمة المقدمة خلال الحمل (٢٥١٤)

%	
٦٥٫٣	عيادة الأونروا
١٤٫٢	طبيب خاص
٥٫٧	مستشفى عام
٤٫٨	عيادة حمل اختصاصية
٤٫٠	مركز صحي عام
٣٫٣	مركز رعاية الأمومة والطفولة
١٫٨	مستشفى خاص
٠٫٧	آخر
٠٫١	في البيت
١٠٠	المجموع

الأونروا هي اللاعب الرئيسي في تنظيم الأسرة:

يعتبر تنظيم الأسرة ظاهرة مهمة في الرعاية الصحية الرئيسية. فقد وجد المسح أن ثلثي (٦٦٫٦%) النساء المتزوجات غير الحاملات حالياً ممن في عمر الإنجاب (١٥-٥٤) سنة تستعمل نوعاً ما لمنع الحمل، ويستخدم (٤٦٫٤%) منهن طرقات حديثة بينما يستعمل (٢٢٫٢%) منهن طرقات تقليدية في هذا المجال.

ويظهر الجدول (١٠-١٩) أن الأونروا تلعب دوراً مهماً في إعطاء النصيحة حول أمور تنظيم الأسرة. وفي الواقع، فإن جميع مراكز الرعاية الصحية الرئيسية التي تديرها الأونروا وعددها (٢٣) تقدم خدمات تنظيم الأسرة (الأونروا، ٢٠٠٠). وفي الإجمال، فإن أكثر من واحدة من كل أربع نساء تزوجن واستخدمن وسيلة حديثة لمنع

الحمل، أخبرت بهذه الوسيلة، وقدمت لهن لأول مرة من قبل الأونروا. وقد جاءت عيادات تنظيم الأسرة الخاصة، والأطباء الخصوصيين، والصيديات وعيادات الطفولة والأمومة الثانية في القائمة من حيث الأهمية. ويوحى الجدول أن الأونروا أصبحت مع الوقت مصدراً أكثر أهمية نسبياً في النصيحة ومزوداً أكبر لأول استخدام لموانع الحمل الحديثة للسيدات لأول مرة على حساب الأطباء الخصوصيين وبصورة خاصة الصيديات.

الجدول رقم (١٠-١٩)

أول مزود لوسائل منع الحمل الحديثة للنساء المتزوجات؛ نسبة النساء حسب مجموعات العمر (١١٤٠)

المجموع	٦٩-٦٠	٥٩-٥٠	٤٩-٤٠	٣٩-٣٠	٢٩-٢٠	
٢٧	١٦	١٤	١٩	٣٣	٥٠	عيادة الأونروا
٢٢	١٤	١٩	٢٢	٢٩	١٤	عيادة
١٦	١٨	٢٤	١٦	١٥	٩	طبيب خاص
١٦	٣٠	٢٠	٢٠	١٠	٨	صيدلية
١٠	٩	١١	١٤	١٠	٨	عيادة الأمومة والطفولة
٥	١٢	٨	٥	٢	٧	مستشفى حكومي
١	٠	١	١	١	٣	مستشفى خصوصي
١	٠	٢	٢	١	٠	آخر
٠	٠	٠	١	٠	١	الأقارب
٠	١	٠	١	٠	٠	الأصدقاء
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

وعندما ننقل من الوقاية إلى الرعاية الصحية العلاجية، نسأل ما هي أنواع الخدمات التي يستخدمها الناس عندما يمرضون؟ إلى أين يذهبون، وما هي المسافة التي يقطعونها؟ وهل تلعب الأونروا الدور المركزي نفسه في رعاية الصحة العلاجية كما قدمت رعاية الأمومة والطفولة الوقائية؟

عند المرض الشديد، نصفهم يرى طبيباً في المخيم؛ وتلثم عيادة الأونروا:

لقد عانى (٧%) من السكان الذين شملهم المسح من مشكلة صحية شديدة خلال الأسبوعين السابقين للمقابلة. وكما هو متوقعا، فقد كان الأطفال الصغار والأجيال كبيرة

العمر أكثر المتأثرين (الجدول (١٠-٢٠)) وقد طلب (٨٠%) من هؤلاء مساعدة أو نصيحة طبية. وذهب كلهم تقريبا (٩٩%) إلى طبيب.

- ويذهب غالبية لاجئي المخيمات الفلسطينيين الذين يريدون رؤية شخص ما لنصيحة أو معالجة طبية إلى أولئك القريبين من بيوتهم. وقد زار (٥٦%) منهم طبيبا في المخيم حيث يعيشون و(٣٧%) منهم تركوا المخيم وذهبوا إلى طبيب في اربد أو عمان، وذهب البقية لزيارة اختصاصي في منطقة أخرى. وأفاد (٧٠%) أنهم يزورون عيادة أو مركز صحي، و (٢٦%) قالوا أنهم يذهبون إلى مستشفى. ولا نعرف لسوء الحظ، عدد الزيارات التي كانت استشارات فقط في العيادات الخارجية، وكم عدد الذين ادخلوا المستشفى للرعاية والعلاج.

الجدول (١٠-٢٠)

نسبة الأشخاص بمرض شديد أو أدنى في الأسبوعين السابقين للمقابلة حسب مجموعات العمر (١٩٩٩)

مجموعة العمر	%
٤-١٠	١٠
١١-١٤	٤
١٥-١٩	٤
٢٠-٢٤	٥
٢٥-٢٩	٧
٣٠-٣٤	٨
٣٥-٣٩	٨
٤٠-٤٤	١٢
٤٥-٤٩	١١
٥٠-٥٤	١٢
٥٥-٥٩	١٢
٦٠-٦٤	١١
٦٥-٦٩	١١
٧٠+	١٢
الكل	٧

وعلى الرغم من ذلك، يظهر الجدول (١٠-٢١) أن عيادة صحة الأونروا هي النمط الأكثر زيارة من قبل اللاجئين (٣٦%)، يتبعها العيادة الخاصة (٢٦%)، ثم المستشفى العام (٢٢%) فمركز الصحة الحكومي (٨%)، وأخيراً المستشفى الخصوصي (٤%) ويتلقى (٤%) فقط مساعدة طبية في البيت أو يذهبون للصيدلية أو يزورون تسهيلات صحية أخرى.

الجدول (١٠-٢١)

مكان الاستشارة بعد مرض شديد (١٠٢٣)	%
عيادة الأونروا	٣٥٠٥
عيادة خاصة	٢٦٠١
مستشفى حكومي	٢٢٠١
عيادة صحة حكومية	٨٠٤
مستشفى خاص	٤٠٣
المجموع	١٠٠٠٠

إن استخدام الخدمات الصحية والقرار لاستعمال نوع واحد من الخدمات الصحية وليس غيره، يرتبط إيجابياً بمكان الخدمة المطلوبة، حيث يعطي القرب الجغرافي بعض الخدمات أفضلية على غيرها. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك عوامل إضافية تدخل في الصورة عندما يقرر الناس أي الأماكن يزورون. وتكون نوعية الخدمة هي أحد هذه العوامل، وتكلفة الخدمة عاملاً ثانياً، وتغطية التأمين الصحي عاملاً ثالثاً في هذا المجال.

تغطية التأمين الصحي متدني في المخيمات:

يعطي التأمين الصحي الفرد حرية حق الوصول إلى الخدمات المجانية أو المدعومة سواء كانت استشارات أو رعاية وعلاج طبي في تسهيلات طبية معينة معرفة سلفاً أو خلال نظام تحويل معين. ويوجد في الأردن ثلاثة أنواع من خطط التأمين.

وترتب من حيث الشمولية والنوعية والأفضلية على النحو التالي: التأمين الخاص ثم التأمين العسكري، ثم التأمين الحكومي*.

وبالإضافة إلى ذلك تقدم الأونروا خدمات صحية مدعومة إلى حد كبير، لكل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها. إلا أن خدمات الأونروا تميل لأن تكون من نوع مختلف عن الخدمات المتوافرة خلال التأمين الصحي، مع التركيز الشديد على رعاية الصحة الأساسية والوقائية وبصورة خاصة على خدمات الأمومة والطفولة. أما العلاج في المستشفيات، فقد تمت الأونروا** في عام ١٩٩٩، نظام دفع نقدي يغطي معظم التكاليف التي يدفعها اللاجئون في المعالجة الطارئة في مستشفيات الحكومة شريطة أن يقوم بتحويل المرضى لهذه المستشفيات ضابط صحي من الأونروا***. إلا أن المعالجة في مستشفيات الحكومة تعاني بعض الصعوبات بسبب النقص العام في الأسرة (الأونروا (٢٠٠٠).

ويظهر الجدول (١٠-٢٢) التغطية المناسبة للتأمين الصحي بين لاجئي المخيمات الفلسطينية مقارنة بمجموعين من السكان الوطنيين الأردنيين يعيشون خارج المخيمات وهما تحديداً: اللاجئون، وغير اللاجئين. ففي الوقت الذي كان لدى الغالبية من غير اللاجئين (٧٠%) مثل هذا التأمين، كان نصف اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات، وحوالي ثلث اللاجئين في المخيمات مشمولين بالتأمين الحكومي والعسكري أو التأمين الصحي الخاص.

* يشير التأمين الصحي الخاص إلى خطط تأمين القطاع الخاص المتنوعة في الأردن، ويخدم التأمين العسكري من خلال الخدمات الطبية الملكية. وتغطي الأعضاء العاملين والمتقاعدين للقوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والنفط المدني وعائلاتهم. كما تغطي جماعات أخرى مثل طلاب جامعة مؤتة العسكريين وموظفي خطوط الملكية الأردنية. ويشير التأمين الحكومي أو العام إلى برنامج التأمين المدني الذي يصدر بطاقات تأمين للموظفين المدنيين والمتقاعدين وعائلاتهم. إن ترتيب هذه الأنواع حسب أهميتها جاء عن د. باتكس من الشراكة لإصلاح الصحة/ صان وهي مجموعة من الاستشاريين لعمولة من برنامج التمويل الأمريكي التي تعمل مع وزارة الصحة من أجل إعادة هيكلة التأمين الصحي في الأردن.

** تدبر الأونروا (٢٣) مركزاً لرعاية الصحة الأساسية: (١٣) منها في داخل عشرة مخيمات تعرف بها الأونروا وعشرة خارج هذه المخيمات. وضمن هذه المراكز الـ (٢٣) يتواجد (١٧) عيادة للأمراض المعدية، و(٢٣) عيادة صحة العثة، و(١٧) عيادة لسنن، و (٢١) مختبراً طبياً؛ واحد منها للأشعة وآخر للعلاج الطبيعي. ومن ضمن العشرة مراكز الرعاية الصحية خارج المخيمات التي تعرف بها الأونروا، يوجد ثلاثة منها قريبة من المخيمات وعليه فهي تخدمها أيضاً.

*** تكون معدلات الدفع لمعالجة الحالات الطارئة في المستشفيات الحكومية كالتالي: ٩٠% من القيمة المدفوعة للاجئين المسجلين كمحالات عسر شديد، و ٧٥% للاجئين الآخرين. ولا تدفع الأونروا تكاليف الولادة العادية في المستشفيات، ولكنها تدفع لحالات الولادة في المستشفيات العامة لحالات الولادة المصنفة في "خطر عالي".

الجدول (١٠-٢٢)

نسبة الأشخاص المشمولين بالتأمين الصحي؛ المقارنة بين لاجئي المخيمات (١٩٩٩-١٩٩٧)،
واللاجئين الآخرين وغير اللاجئين (دراسة للأوضاع المعيشية في الأردن ١٩٩٦-٢٠٠٧)

	لاجئو المخيمات	اللاجئون الآخرون	غير اللاجئين
حكومي	١٩	٢٠	٢٥
عسكري	٣	٨	٤٠
خاص	٤	٥	٥

ويعكس الوضع التأميني القطاعات الاقتصادية التي عمل فيها كاسيو الرزق في الأسر أو كانوا يعملون فيها. ويظهر الجدول (١٠-٢٢) أن سكان المخيمات الفلسطينيين، مثل باقي اللاجئين يستفيدون أقل من غير اللاجئين في التأمين الصحي الحكومي. وهكذا يعكس وجود عدد قليل منهم يعملون في القطاع المدني العام. ويظهر الجدول أن عدداً قليلاً من سكان المخيمات الفلسطينيين (٣%) و (٨%) من اللاجئين الفلسطينيين الآخرين يتمتعون بالتأمين العسكري مقارنة بـ (٤٠%) من غير الأردنيين يتمتعون بهذه الخدمة؛ وهي نتيجة لتدني التحاقهم بالخدمة العسكرية تاريخياً. أما في التأمين الصحي الخاص، فلا يوجد اختلافات مهمة بين المجموعات الثلاث.

ارتباط التأمين الصحي بالتعليم والدخل :

ترتبط تغطية التأمين الصحي بالتحصيل التعليمي والدخل. وتزداد تغطية التأمين الصحي مع ازدياد الدخل. وهذه التغطية ثلاث مرات أعلى في أفراد مجموعات الدخل العليا عما هي عليه في مجموعات الدخل الدنيا.

ويوجد اختلاف قليل بين المجموعات التعليمية الدنيا في هذا المجال. ولكن التعليم بعد الثانوي والتعليم العالي يوجدان اختلافات شاسعة الجدول (١٠-٢٣). ففي الأسر التي فيها رب الأسرة يتمتع بتعليم عالٍ، نجد فيها أعضاء يغطيهم التأمين الصحي ضعف ما نجده في الأسر الأخرى. والسبب الرئيسي لذلك هو في جهة الاستخدام (التوظيف).

الجدول (١٠-٢٣)

نسبة الأشخاص المشمولين بالتأمين الصحي حسب نوع التأمين ودخل الأسرة (١٥٩٠٧)، والمستوى التعليمي لرب الأسرة (١٥٦٥٤)

حكومي	عسكري	خاص	
٤١	٢	١٠	الثانوي وأكثر
١٨	٤	٦	الثانوي
١٦	٣	٤	الأساسي
١٦	٣	٣	أقل من الأساسي
٢٥	٥	٧	العليا
٢٣	٥	٤	الوسطى العليا
٢١	٣	٤	الوسطى
١٢	٢	٣	الوسطى الدنيا
٨	١	١	الدنيا

أعداد من غير المؤمنين يستعملون الخدمات الخاصة:

يعتمد نوع الخدمة الصحية التي يستعملها لاجنو المخيمات الفلسطينيين على هل هم مؤمنون، وإذا كانوا كذلك، على نوع التأمين الذي لديهم (الجدول ١٠-٢٤). وكما هو متوقع، فإن الناس الذين لديهم تأمين خاص يفضلون الخدمات الطبية الخاصة، (٧٠%) في معظم الحالات، بينما يستخدم (٩%) فقط خدمات للأونروا. وكانت الخدمات الحكومية هي الخيار الرئيسي لـ (٦٧%) من لديهم تأمين عسكري. وهنا أيضاً يذهب (٩%) منهم فقط للأونروا. كما يميل الأشخاص المؤمنون تأميناً حكومياً إلى تفضيل الخدمات الحكومية أيضاً (٥٣%)، إلا أن نسبة أكبر هنا (٢٤%) تستعمل خدمات الأونروا. ويستخدم معظم سكان المخيم مراكز الأونروا (٤٢%)، إلا أن (٣٠%) منهم يذهبون إلى القطاع الخاص، و (٢٣%) يذهبون إلى المراكز الصحية التي تديرها الحكومة وذلك للاستشارات والمعالجة، ومتابعة رعاية الأمراض الشديدة والحوادث.

الجدول (١٠-٢٤)

الاستشارات حسب نوع التأمين: نسبة الأشخاص الذين يتلقون استشارة طبية بعد المرض الشديد

نوع التأمين					
مكان الاستشارة	خاص	عسكري	حكومي	الأونروا	بدون تأمين
مستشفى خاص	١٩	٤	٤	٣	٦
مستشفى حكومي	١٠	٣٢	٣٧	١٩	١٩
مركز صحة حكومي	٧	٣٥	١٦	٤	١٣
عيادة خاصة	٥١	١٩	١٦	٢٧	٣٥
عيادة الأونروا	٩	٩	٢٤	٤٢	٢٥

الخدمات الخاصة أغلى:

أظهر المسح على الإجمال أن (٤١%) من الأشخاص الذين راجعوا اختصاصيا للرعاية الصحية للاستشارة والمعالجة كمرض شديد لم يدفعوا شيئا للخدمات المقدمة، و (٢٢%) منهم دفعوا من (١-٥) دنانير، و (١٥%) دفعوا (٦-١٠) دنانير؛ بينما دفع (٢٣%) أكثر من عشرة دنانير الجدول (١٠-٢٥)، وكلفت (٢٠٥%) من الزيارات أكثر من (١٠٠) دينار. وكان معدل الدفع لتكاليف الاستشارة والمعالجة (١٤٠٦) ديناراً. وإذا ما استثنينا الزيارات المكلفة ذات الـ (١٠٠) دينار أو أكثر، فيكون معدل الدفع للزيارة (٧٠١) ديناراً.

وتختلف تكلفة النصيحة والمعالجة حسب الأنواع المختلفة للتسهيلات الصحية. كما يظهر ذلك الجدول (١٠-١١). ويبدو واضحاً أن العيادات الخاصة هي الأغلى، بينما الأونروا تقدم أرخص الخدمات. وتنتهي (١٥%) من الزيارات للأونروا بأن يقوم الزائر بالدفع، وفي (٢%) من الحالات يدفع الزائر أكثر من خمسة دنانير. وبالمقارنة مع القطاع الصحي الخاص، فإن (٢%) من الحالات لا يدفعون شيئاً، بينما يدفع (٨١%) من الحالات أكثر من خمسة دنانير.

الجدول (١٠-٢٥)

قيمة الدفع على الاستشارة (٩٧٩)، للمعالجة والأموية والرعاية (٩٧٩)، مجموع ما يدفع على الاستشارة والمعالجة (٩٦١)، حسب نوع التمهيلات؛ ونسبة الأشخاص الذين حصلوا على استشارة خلال الأسبوعين الماضيين

مكان الاستشارة %							
كل الأماكن	عيادة الأونروا	مركز صحي حكومي	مستشفى حكومي	عيادة خاصة	مستشفى خاص		
٥٧	٩٨	٦٤	٥٤	٠٨	٢٢	مجثا	تكلفة الاستشارة
٢٣	٠٢	٣٢	١٩	٥١	٢٢	٤-١	
٢٠	٠٠	٤	٢٧	٤١	٥٦	+٥	
٤٥	٨٥	٣٨	٣٤	٠٩	٢٤	مجثا	تكلفة المعالجة
٢٢	١٢	٥٣	٣٠	٢٠	١٦	٤-١	
٣٣	٣	٩	٣٧	١٧	٦٠	+٥	
٤١	٨٥	٣٣	٢٧	٢	١٣	مجثا	مجموع التكاليف
٢٢	١٣	٥٥	٢٩	٧١	١٣	٥-١	
١٥	١	١١	١٢	٣٧	١١	١٠-٦	
١٠	١	٠	٩	٢١	٣٠	٢٠-١١	
١٣	٠	١	٢٣	٢٣	٣٣	+٢١	

المؤمنون يدفعون أقل :

على الرغم من أن المؤمنين يميلون لشئان مقدمي الخدمة الطبية الأعلى للاستشارة والمعالجة، فإنهم يدفعون في المعدل أقل بدل هذه الخدمات. وكان متوسط ما يدفع من قبل المؤمن (٩٠٤) ديناراً مقابل (١٦٠٥) ديناراً لغير المؤمن. وإذا ما استثنينا الدفعات الكبيرة ذات الـ (١٠٠) دينار، فإن متوسط الدفع ينخفض بصورة مهمة، إلا أن الفجوة بين المؤمن وغير المؤمن تبقى: حيث يدفع المؤمن بالمتوسط (٤٠٨) ديناراً مقارنة بـ (٨) دنائير لغير المؤمنين.

ويظهر الجدول (١٠-٢٦)، طريقة مختلفة لعرض تكاليف المجموعتين. وهذا يظهر أن غير المؤمن يدفع في العادة خمس دنائير، أكثر من المؤمن لكل من الاستشارة والعلاج. ويظهر الجدول أيضاً أن (٤١%) من سكان المخيمات اللاجئين غير المؤمنين يدفعون ما مجموعه ستة دنائير أو أكثر، بينما (٢٦%) فقط من غير المؤمنين يدفعون

الدفعة نفسها. وهذا يعني أن القسم الفقير من سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين يدفعون تقريباً مثل ما تدفع الأقسام الغنية للخدمات الصحية. ولا يأخذ هذا بعين الاعتبار حقيقة أن بعض الأشخاص يدفعون أقساط تأمين غير مباشرة تحسم من رواتبهم أو من خلال أقساط العضوية للجمعيات الاختصاصية).

الجدول (١٠-٢٦)

تكلفة الدفع على الاستشارة (١٠٢٣) والمعالجة والأنوية والرعاية (١٠٢٣)، والتكلفة الكلية على الاستشارة والمعالجة (١٠٠٤) بعد المرض الشديد أو الأذى حسب وضع التأمين.

المجموع %	التأمين العسكري الخاص والحكومي %	بدون تأمين %		
٥٧	٧٢	٥٢	مجانا	تكلفة الاستشارة
٢٣	١٧	٢٥	٤-١	
٢٠	١٢	٢٣	+	
٤٥	٤٨	٤٤	مجانا	تكلفة المعالجة
٢٢	٢٨	٢٠	٤-١	
٣٣	٢٥	٣٦	+	
٤١	٤٥	٤٠	مجانا	مجموع التكاليف
٢٢	٣٠	١٩	٥-١	
١٥	١٠	١٦	١٠-١	
١٠	٩	١٠	٢٠-١١	
١٣	٧	١٥	٢١+	

الجدول (١٠-٢٧)

معدل الإنفاق الكلي بالدينار على الاستشارة الطبية، المعالجة، الأنوية والرعاية الطبية بعد مرض شديد الإصابة خلال الأسبوعين الماضيين حسب مجموعة الدخل ٥٠ %

٦٠٩	الدخل المتدني
٦٠٦	الدخل المتدني المتوسط
٧٠٤	الدخل المتوسط
٨٠١	الدخل المتوسط العالي
٦٠٤	الدخل العالي

ربع اللاجئین غیر راضین عن الأونروا:

لقد سأل المسح عن رضا اللاجئین عن الخدمة التي يتلقونها من المراكز الصحية المختلفة في حالة المرض الشديد. وأظهرت النتائج أن ثلاثاً من كل أربع زيارات كانت مرضية: حيث أفاد (٢٦%) منهم أنهم كانوا راضين جداً من الاستشارة والمعالجة والرعاية، و(٤٩%) منهم أنهم كانوا راضين، بينما أجاب (٩%) منهم أنهم لم يكونوا راضين أو غير راضين، و (١٦%) منهم كانوا غير راضين كثيراً عن الخدمة الصحية التي تلقتونها.

هل يحصل مقدمو الرعاية الصحية المختلفة على التقييم نفسه؟ ويفيد الجدول (١٠-٢٨) بالإيجاب والتشابه بينهما إلى حد كبير. فقد قُيم الاختصاصيون والأطباء والعاملون في العادة بشكل أسوأ مما هو متوقع، وقُيم (١٨%) منهم أن خدمات هؤلاء كانت غير مرضية جداً.

ثانياً عند مقارنة أنواع الأماكن الطبية المختلفة، نجد العيادات الطبية الخاصة تحصل على أفضل التقييمات؛ حيث يعتقد (٨٠%) من اللاجئین أنها مرضية أو مرضية جداً. ولا تكون مراكز الصحة الحكومية والمستشفيات الحكومية بعيداً عن المراكز الخاصة كثيراً في التقييم. إلا أن الذين يقولون أنهم راضون جداً عن المراكز الحكومية العامة (١٢%) أقل من الراضين عن العيادات الخاصة (٣٠%)، وإن غير الراضين عن المستشفيات العامة (١٤%)، أكثر قليلاً من غير الراضين عن العيادات الخاصة (١٠%). ويبدو أن المرضى منقسمون بوضوح في آرائهم حول النصيحة والرعاية المقدمة من المستشفيات الخاصة التي نالت تقييماً عالياً (٣٨%) راضون جداً، بينما نالت بالوقت نفسه عدم رضا معتبر (٢٢%). وهذا التقييم يعادله فقط تقييم عيادات الأونروا، التي نالت أدنى تقييم في الأنواع الخمسة للتسهيلات الطبية المقدمة؛ حيث كان (٢٣%) غير سعيدين بالخدمة التي تقدمها.

إن عدم الرضا عن الخدمات الطبية يرتبط بعوامل مثل توفرها ونوعيتها وكلفتها. وبما أن الأونروا، كما رأينا سابقاً، نادراً ما تأخذ نقوداً من المرضى، وعندما يأخذون فتكون مبالغ رمزية، فإن ارتفاع كلفة العلاج وعدم القدرة عليه، لا تستطيع تفسير لماذا يقيم ربع المبحوثين أن الزيارات غير مرضية. إلا أن التفسير يجب إيجاده في توفر الخدمة ونوعيتها.

إن واحداً من نقاط الضعف في الخدمات التي تقدمها الأونروا هي العدد القليل من الأطباء المتوفرين لمعالجة الطلب المتزايد، مصحوباً بساعات العمل المحدودة نسبياً، التي تجعل الأطباء يعطون وقتاً قليلاً جداً لكل مريض. إن ضغط العمل في عيادات الأونروا الصحية عالٍ جداً بحيث يرى الطبيب في المعدل (١٠٥) أشخاص يومياً (الأونروا ٢٠٠٠).

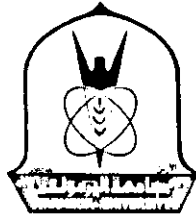
الجدول (١٠-٢٨)

نسبة الأشخاص المقابلين حسب درجة رضاهم عن الاستشارة والعلاج بعد مرض شديد، وحسب نوع الطبيب (١٠٠١)، ونوع التسهيلات (٩٧٥)

	راضٍ جداً	راضٍ	محايد	غير راضٍ	الكل
عيادة الأونروا	٢٣٠٦	٤٦٠٣	٦٠٩	٢٣٠٢	١٠٠
مستشفى خاص	٣٧٠٧	٣٥٠١	٥٠١	٢٢٠١	١٠٠
مستشفى حكومي	٢٨٠١	٤٨٠٤	٩٠٦	١٣٠٩	١٠٠
عيادة صحة حكومية	١١٠٨	٦٥٠٨	١٣٠٢	٩٠٢	١٠٠
عيادة خاصة	٢٩٠٨	٤٩٠٧	١٠٠٣	١٠٠٣	١٠٠
طبيب عام	٢٦٠٨	٤٧٠٩	٧٠٢	١٨٠٠	١٠٠
اختصاصي	٢٥٠٨	٥٠٠٧	١١٠٩	١١٠٦	١٠٠

ويقول (١٠%) من كل أسر مخيمات اللاجئين أنهم غير راضين وغير راضين جداً عن الخدمات الصحية في مناطق عيشهم بصورة عامة. وهذا الحكم غالباً ما يأخذ بالاعتبار كمية، وقدرة الوصول ونوعية الخدمات الصحية.

وقد عبر المشاركون في المقابلات المكثفة في مخيمي عزمي المفتي والوحدات عن شكوتين رئيسيتين حول الخدمات الصحية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: المشكلة الأولى قلة عدد الساعات التي تداوم فيها عيادات الأونروا، ويطلبون توفر المزيد من الخدمة المسائية. ثانياً، نقص الاختصاصيين الذين يدعون أنهم يزورون العيادات بشكل متقطع. كما ركزت مناقشات النساء المكثفة على ضرورة وجود طبيب نسائي مقيم بصورة خاصة. وذكر المناقشون أيضاً الازدحام الدائم في مراكز صحة الأونروا، ونقص الأنواع الطبية، وعدم توفر بعض الأدوية المعينة أحياناً وقد لخص أحد المشاركين في المناقشات المكثفة عدم رضاه بقوله: "يستمر المخيم بالنمو لكن خدمات المركز الصحي تستمر بالنقصان".



مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية

مكتبة اليرموك - اربطه / الاردن